الأمم المتحدة

A/76/PV.3

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون
الجلسة العامة ٣

الثلاثاء، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد ..... (المالديف)

افتُتحت الجلسة الساعة ٠٩/٠٥

البند ١١٢ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/76/1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية إلى عرض من الأمين العام لتقريره السنوي (A/76/1) عن أعمال المنظمة في إطار البند ١١٢ من جدول الأعمال.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أقف هنا لأدق ناقوس الخطر. يجب أن يفيق العالم من غفوته. فنحن على شفا هاوية سحيقة – وما زلنا نتحرك في الاتجاه الخطأ. فلم يسبق لعالمنا قط أن تعرض لهذا القدر من التهديدات أو من الانقسامات. إننا نواجه أكبر موجة من الأزمات المتتالية في حياتنا. وقد تسببت جائحة كوفيد-١٩ في تضخيم التفاوتات الصارخة. وأزمة المناخ تعصف بالكوكب. ومساعي السلام أحبطتها الاضطرابات المشتعلة من أفغانستان إلى إثيوبيا إلى اليمن وما وراءها. واجتاح العالم تيارٌ عارم من انعدام الثقة والمعلومات المضللة، فسادت بين الناس حالة من الاستقطاب وأصيبت المجتمعات بالشلل. وحقوق الإنسان تنتهك والعلم يتعرض لهجوم شرس. وشريان الحياة الاقتصادي لأضعف الفئات ضئيل جدا ويصلهم متأخرا جدا – هذا إذا وصل أصلا. والتضامن بات عُملة نادرة في وقت نحن فيه في أمس الحاجة إليه.

ولعلّ خير صورة تروي قصة عصرنا – هي تلك الصورة التي طالعتنا من بعض أنحاء العالم للقاحات كوفيد-١٩ وقد أُلقي بها في القمامة، بعد أن انتهت صلاحيتها من دون أن تُستخدم. فمن ناحية، رأينا اللقاحات وقد تم تطويرها في وقت قياسي – وهو انتصار للعلم والإبداع البشري. ومن ناحية أخرى، رأينا كيف تلاشى ذلك الانتصار بسبب مأساة الافتقار إلى الإرادة السياسية وتفشي الأنانية وانعدام الثقة – فائض في بعض البلدان ورفوف فارغة في بلدان أخرى؛ وفي حين تسنى تطعيم الغالبية في أثرى بلدان العالم، لا يزال أكثر من ٩٠ في المائة من سكان أفريقيا في انتظار الحصول على الجرعة الأولى من اللقاح. إن هذا الوضع يمثل إدانة أخلاقية لعالمنا. إنه أمر مشين. لقد اجتزنا اختبار العلوم، لكننا رسبنا في امتحان الأخلاق.

ووفقا للمقرر ٥٧٣/٧٥، سيقوم رئيس الجمعية العامة، بالإضافة إلى المحاضر الحرفية، بتعميم وثيقة تجميعية صادرة عن الجمعية العامة للبيانات التي تُقدم في شكل بيانات مسجلة سلفا تقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُعرض فيه البيان المسجل سلفا في قاعة الجمعية العامة، وسترفق تلك البيانات المسجلة سلفا بالمحاضر الحرفية للجلسات. وينبغي إرسال البيانات المقدمة في ذلك الصدد إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: estatements@un.org

وأجراس الإنذار المناخي تدق أيضا بلا هوادة. والتقرير الذي صدر مؤخرا عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يرفع الراية الحمراء في وجه البشرية. ونشهد الإشارات التحذيرية في كل قارة وفي كل منطقة: من درجات الحرارة الحارقة إلى فقدان التنوع البيولوجي بمستويات مروعة إلى تلوث الهواء والمياه والمساحات الطبيعية، والكوارث المتصلة بالمناخ عند كل منعطف. ومثلما رأينا مؤخرا، حتى هذه المدينة – عاصمة المال والأعمال العالمية – لم تسلم منها. ويخبرنا علماء المناخ أن الوقت لم يفُت لإحياء الأمل في تحقيق هدف حصر ارتفاع درجة الحرارة في حدود ١,٥ درجة مئوية الذي اتفق عليه المجتمع الدولي كجزء من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، غير أن هذه الفرصة السانحة توشك أن تضيع. إننا بحاجة إلى خفض الانبعاثات بنسبة ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، بيد أن تقريرا صدر مؤخرا عن الأمم المتحدة يبين بجلاء أن الانبعاثات سترتفع – في ظل الالتزامات الوطنية الراهنة في مجال المناخ – بنسبة ١٦ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ومن شأن ذلك أن يُلقي بنا في جحيم يزيد فيه ارتفاع درجات الحرارة بما لا يقل عن ٢,٧ درجة مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية – وهي كارثة.

وفي غضون ذلك، أبلغت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للتو عن وجود نقص لا يقل عن ٢٠ بليون دولار في التمويل المناخي الأساسي الذي تم التعهد بتوفيره للبلدان النامية. ولم تعُد تفصلنا سوى أسابيع عن موعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمناخ في غلاسكو، لكننا، فيما يبدو، أبعد ما نكون عن تحقيق غاياتنا المنشودة. فيجب علينا أن نتعامل مع هذا الوضع بجدّية ويجب أن نتصرف بسرعة.

لقد كشفت جائحة كوفيد-١٩ وأزمة المناخ النقابَ عن مواطن ضعف عميقة في مجتمعاتنا وفي كوكبنا. ومع ذلك، بدلا من مواجهة هذه التحديات الجسيمة بشيء من التواضع، نرى مواقف متعجرفة. وبدلا من أن نسلك مسار التضامن، ترانا على طريق يؤدي إلى نهاية مسدودة ومدمرة.

وفي نفس الوقت، ينخر مرض آخر جسد عالمنا اليوم – إنه مرض انعدام الثقة. فعندما ترى الشعوب وعودا بإحراز التقدم تنهار تحت وطأة الواقع القاسي لحياتها اليومية؛ وعندما ترى حقوقها وحرياتها الأساسية تتعرض للانتقاص؛ وعندما تشاهد ممارسات الفساد حولها، في أشكاله التافهة والعارمة؛ وعندما ترى أصحاب البلايين وهم يستمتعون برحلات ترفيهية إلى الفضاء في الوقت الذي يعاني فيه الملايين من الجوع على الأرض؛ وعندما يرى الآباء والأمهات ما ينتظر أطفالهم من مستقبل يبدو أشد قتامة من المِحن التي نشهدها اليوم؛ وعندما يفقد الشباب الأملَ في أن يكون لهم أي مستقبل على الإطلاق، فإن الشعوب التي نخدمها ونمثّلها قد تفقد الثقة في حكوماتها ومؤسساتها – بل وفي القيم التي تحرّك عمل الأمم المتحدة منذ أكثر من ٧٥ عاما: السلام وحقوق الإنسان والكرامة للجميع والمساواة والعدالة والتضامن.

وقد أصبحت هذه القيم الأساسية في مهب الريح اليوم أكثر من أي وقت مضى. فانهيار الثقة يؤدي إلى انهيار القيم. والوعود، في نهاية المطاف، لا قيمة لها إذا لم ير الناس نتائج في حياتهم اليومية. وعدم الوفاء بها يفسح مجالا لبعض أشد النزعات البشرية سوداوية. فهو بمثابة الأوكسجين للحلول السهلة والوهمية ونظريات المؤامرة. وهو الشرارة التي تؤجج نيران المظالم القديمة ونزعة التفوق الثقافي والهيمنة الإيديولوجية وكراهية النساء المصحوبة بالعنف واستهداف أضعف الفئات، بما في ذلك اللاجئون والمهاجرون.

لقد أزفت ساعة الحقيقة. وحان الوقت لتنفيذ الوعود المقطوعة. كما حان الوقت لإعادة بناء الثقة. وحان الوقت لبعث الأمل في القلوب. وأنا يحدوني أمل حقيقي. فالمشاكل التي أوجدناها بأيدينا هي مشاكل بوُسعنا حلها. وقد أثبتت البشرية أنها قادرة على تحقيق إنجازات كبرى عندما توحد صفوفها. وذلك هو المغزى من وجود منظمتنا "الأمم المتحدة". لكن دعونا نكون صرحاء. ولنعترف بأن نظام تعددية الأطراف بشكله الراهن محدود للغاية من حيث آلياته وقدراته، مقارنة بما يلزم توافره لكفالة الحوكمة الفعالة في إدارة المنافع العامة العالمية. إنه نظام يركّز بشكل مفرط على الأمد القصير. ونحن بحاجة إلى

تعزيز الحوكمة العالمية. وينبغي لنا أن نركز على المستقبل. وعلينا أن نجدد العقد الاجتماعي. كما أننا بحاجة إلى ضمان نهوض الأمم المتحدة بتحديات العصر الجديد.

إن ذلك هو الدافع الذي جعلني أقدم تقريري عن "خطتنا المشتركة" على تلك الشاكلة. فالتقرير يقدم تحليلا لحالة عالمنا من جميع الزوايا، ويتضمن ٩٠ توصية محددة بغية التصدي للتحديات التي تعترضنا اليوم وتوطيد نظام تعددية الأطراف من أجل الغد. وتقرير "خطتنا المشتركة" يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وهو متسق مع الولاية التي أُسندت إلي في الإعلان الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار 1/75)، لإيجاد السبيل المؤدي إلى عالم أفضل. لكن لكي نفي بتلك الوعود، لا بدّ لنا من سد الفجوات الكبرى التي تفصل بيننا. أرى أن هناك ٦ فجوات كبرى – ٦ أخاديد كبرى – يجب علينا أن نتخطاها الآن.

أولا، يجب علينا سد الفجوة التي تحول دون تحقيق السلام. ففي أنحاء كثيرة جدا من العالم، يظل حلم تحقيق السلام والاستقرار حلما بعيد المنال – في أفغانستان، حيث يجب علينا تعزيز المساعدة الإنسانية والدفاع عن حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات؛ وفي إثيوبيا، حيث ندعو جميع الأطراف إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية، وكفالة تيسير وصول المساعدات الإنسانية، وتهيئة الظروف المواتية لبدء حوار سياسي تمسك بزمامه الأطراف الإثيوبية؛ وفي ميانمار، حيث نعيد تأكيد دعمنا الثابت لشعب هذا البلد في سعيه إلى تحقيق الديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وفي منطقة الساحل، حيث نلتزم بحشد المساعدة الدولية اللازمة لتحقيق الأمن والتنمية والحوكمة الرشيدة في المنطقة؛ وفي أماكن مثل اليمن وليبيا وسوريا، حيث يجب علينا كسر الجمود الراهن وإعطاء دفعة للجهود الرامية إلى تحقيق السلام؛ وفي إسرائيل وفلسطين، حيث نحث القادة على استئناف حوار ذي مغزى، في إطار الاعتراف بحل الدولتين بوصفه السبيل الوحيد لتحقيق سلام عادل وشامل؛ وفي هايتي وأماكن أخرى عديدة تُركت خلف الركب، حيث نعلن تضامننا عبر كل خطوة للخروج من الأزمة.

إننا نشهد أيضا زيادة حادة في عمليات الاستيلاء على السلطة باستخدام القوة. فقد عادت الانقلابات العسكرية إلى الظهور. وغياب وحدة الصف في المجتمع الدولي يزيد الأمر سوءا. وما فتئت الانقسامات الجغرافية السياسية تقوض التعاون الدولي وتحدّ من قدرة مجلس الأمن على اتخاذ القرارات اللازمة. وثمة إحساس متزايد بالقدرة على الإفلات من العقاب. وفي الوقت نفسه، سيكون من باب المستحيل التغلب على التحديات الاقتصادية والإنمائية الجسيمة في ظل استمرار الخلافات بين أكبر اقتصادين في العالم. ومع ذلك، أخشى أن يكون العالم قد بدأ يزحف نحو نموذجين مختلفين من القواعد الاقتصادية والتجارية والمالية والتكنولوجية، نحو نهجين متباعدين في مجال تطوير الذكاء الاصطناعي – وفي نهاية المطاف نحو استراتيجيتين مختلفتين في الميدانين العسكري والجغرافي – السياسي. وهذا وضع لا يبشّر بالخير. وسينطوي على رهانات أكبر بكثير من تلك التي كانت تفرضها الحرب الباردة. ومن أجل استعادة الثقة وبعث الأمل، نحتاج إلى التعاون. ونحتاج إلى الحوار. ونحتاج إلى التفاهم. إننا بحاجة إلى الاستثمار في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام. ونحتاج إلى إحراز تقدم على صعيد نزع السلاح النووي وفي جهودنا المشتركة لمكافحة الإرهاب. كما نحتاج إلى إجراءات تقوم على احترام حقوق الإنسان. ونحتاج إلى خطة جديدة شاملة للسلام.

ثانيا، يجب أن نسد الفجوة المناخية. وهذا يتطلب بناء الثقة بين الشمال والجنوب. ويبدأ ببذل كل ما في وسعنا الآن لتهيئة الظروف للنجاح في غلاسكو. ونحن بحاجة إلى المزيد من الطموح من جميع البلدان في ثلاثة مجالات رئيسية – هي التخفيف والتمويل والتكيف.

والمزيد من الطموح في مجال التخفيف – يعني أن تلتزم البلدان بتحييد أثر الكربون بحلول منتصف القرن – وبأهداف محددة لخفض الانبعاثات لعام ٢٠٣٠ تفضي بنا إلى تحقيق ذلك، وتكون مدعومة بإجراءات موثوقة الآن.

والمزيد من الطموح في مجال التمويل – يعني أن تشهد البلدان النامية أخيرا حشد مبلغ ١٠٠ بليون دولار سنويا للعمل المناخي على النحو الموعود به، مع تعبئة كاملة لموارد المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص على السواء.

والمزيد من الطموح في مجال التكيف – يعني أن تفي البلدان المتقدمة النمو بوعدها بتقديم دعم موثوق للبلدان النامية لبناء القدرة على الصمود من أجل إنقاذ الأرواح وسبل العيش. ويعني ذلك أن ٥٠ في المائة من مجمل التمويل المناخي المقدم من البلدان المتقدمة النمو والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ينبغي أن تخصص للتكيف. وقد حدد بنك التنمية الأفريقي المستوى المنشود في عام ٢٠١٩ بتخصيص نصف تمويله المناخي للتكيف. وقد حذت بعض البلدان المانحة حذوه. ويجب على الجميع أن يفعلوا ذلك.

ورسالتي إلى كل دولة عضو هي: لا تنتظري أن يقوم الآخرون بالخطوة الأولى. قومي بدورك. وفي جميع أنحاء العالم، نرى المجتمع المدني – بقيادة الشباب – معبأ تعبئة كاملة للتصدي لأزمة المناخ. وما فتئ القطاع الخاص يكثف جهوده في هذا الصدد. ويجب أيضا على الحكومات أن تحشد القوة الكاملة لسلطاتها في مجال تقرير السياسات المالية للتحول إلى الاقتصادات الخضراء من خلال فرض ضرائب على الكربون والتلوث بدلا من دخل الناس للتحول بسهولة أكبر إلى وظائف خضراء مستدامة؛ ومن خلال إنهاء الإعانات المقدمة للوقود الأحفوري وتحرير الموارد لاستثمارها مرة أخرى في توفير الرعاية الصحية، والتعليم، والطاقة المتجددة، والمنظومات الغذائية المستدامة، والحماية الاجتماعية لشعوبها؛ ومن خلال الالتزام بعدم إنشاء محطات جديدة للفحم. فإذا أصبحت جميع المحطات المقررة لتوليد الطاقة من الفحم عاملة، فلن نكون بلا شك فوق ١,٥ درجة مئوية فحسب، بل سنكون أعلى بكثير من درجتين مئويتين. وستذهب أهداف باريس أدراج الرياح. وهذه حالة طوارئ في الكوكب. ونحن بحاجة إلى تحالفات تضامن – بين البلدان التي لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على الفحم والبلدان التي لديها الموارد المالية والتقنية لدعم تحولها. وأمامنا فرصة للتحرك وعلينا التزام بالتصرف.

ثالثا، يجب أن نسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، داخل البلدان وفيما بينها. ويبدأ ذلك بإنهاء الجائحة للجميع، في كل مكان. فنحن بحاجة ماسة إلى خطة تطعيم عالمية لمضاعفة إنتاج اللقاحات على الأقل وضمان وصول اللقاحات إلى ٧٠ في المائة من سكان العالم في النصف الأول من عام ٢٠٢٢. وهذه الخطة يمكن أن تنفذها فرقة عمل معنية بحالة الطوارئ تتكون من منتجي اللقاحات الحاليين والمحتملين، ومنظمة الصحة العالمية، وشركاء مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد–١٩، والمؤسسات المالية الدولية، بالتعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية.

وليس لدينا وقت نضيعه. فالانتعاش غير المتوازن يعمق أوجه عدم المساواة. ويمكن أن تصل البلدان الغنية إلى معدلات نمو ما قبل انتشار الجائحة بحلول نهاية هذا العام، في حين أن الآثار قد تستمر لسنوات في البلدان المنخفضة الدخل. ولا عجب. فالاقتصادات المتقدمة تستثمر نحو ٢٨ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في الإنعاش الاقتصادي. وتنخفض هذه النسبة إلى ٦,٥ في المائة لدى البلدان المتوسطة الدخل. وتنخفض أكثر لتصل إلى ١,٨ في المائة لدى أقل البلدان نموا – وهي نسبة مئوية ضئيلة من مبلغ أقل بكثير.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يكون النمو الاقتصادي التراكمي للفرد على مدى السنوات الخمس المقبلة أقل بنسبة ٧٥ في المائة من بقية العالم. وتحتاج بلدان كثيرة إلى ضخ سيولة على وجه السرعة. وأرحب بإصدار صندوق النقد الدولي ٦٥٠ بليون دولار من حقوق السحب الخاصة. لكن حقوق السحب الخاصة هذه تذهب بدرجة كبيرة إلى البلدان الأقل احتياجا إليها. وينبغي للاقتصادات المتقدمة أن تعيد تخصيص فائض حقوق السحب الخاصة لديها للبلدان المحتاجة. وحقوق السحب الخاصة ليست حلا سحريا. ولكنها توفر حيزا لتحقيق الانتعاش والنمو المستدامين.

وإني أجدد دعوتي إلى إصلاح هيكل الديون الدولي وجعله أكثر إنصافا. ويجب تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين إلى عام ٢٠٢٢، وينبغي أن تكون متاحة لجميع البلدان الضعيفة والمتوسطة الدخل

المثقلة بالديون التي تطلبها. وسيكون هذا تضامنا في العمل. فلا ينبغي للبلدان أن تختار بين خدمة الدين وخدمة الناس.

وبفضل التضامن الدولي الفعال، سيكون من الممكن على الصعيد الوطني صياغة عقد اجتماعي جديد يشمل التغطية الصحية الشاملة وحماية الدخل، والسكن والعمل اللائق، والتعليم الجيد للجميع، وإنهاء التمييز والعنف ضد النساء والفتيات. وأدعو البلدان إلى إصلاح نظمها الضريبية ووضع حد في نهاية المطاف للتهرب الضريبي وغسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة. وبينما نتطلع إلى المستقبل، نحتاج إلى نظام أفضل للوقاية والتأهب لجميع المخاطر العالمية الكبرى، ويجب أن ندعم توصيات الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجائحة. وقد طرحت عددا من المقترحات الأخرى في "خطتنا المشتركة" – بما في ذلك منتدى للطوارئ ومختبر لسيناريوهات المستقبل.

(تكلم بالفرنسية)

رابعا، يجب أن نسد الفجوة بين الجنسين. لقد كشفت جائحة كوفيد-١٩ وفاقمت ظلما هو الأطول أمدا في العالم: اختلال توازن القوى بين الرجل والمرأة. فعندما حَلّت الجائحة، كانت النساء يشكلن غالبية العاملين في الخطوط الأمامية، وأول من فقدن وظائفهن، وأول من علقن حياتهن المهنية لرعاية المقربين منهن. وعانت الفتيات بشكل غير متناسب من إغلاق المدارس الذي يحد من نمائهن ويزيد من خطر تعرضهن للاعتداء والعنف وزواج الأطفال.

وسد الفجوة بين الجنسين ليس مسألة عدالة للنساء والفتيات فحسب. إنه عامل تغيير للبشرية جمعاء. فالمجتمعات التي لديها تمثيل أكثر مساواة هي أكثر استقرارا وسلاما. وتتمتع بنظم صحية أفضل واقتصادات أكثر حيوية. إن تحقيق المساواة للمرأة هو أساسا مسألةُ سلطة. ويجب أن نحول عالمنا الذي يهيمن عليه الذكور على وجه السرعة وأن نغير ميزان القوى لحل أصعب المشاكل في عصرنا. ويعني ذلك مزيدا من القيادات النسائية في البرلمانات والحكومات ومكاتب مجالس الإدارة. ويعني أن المرأة تكون ممثلة تمثيلا كاملا وتقدم مساهمتها الكاملة، في كل مكان.

وأحث الحكومات والشركات والمؤسسات الأخرى على اتخاذ خطوات جريئة، بما في ذلك تحديد معايير وحصص، لإيجاد التكافؤ بين الجنسين على جميع المستويات. وفي الأمم المتحدة، حققنا ذلك على مستوى الإدارة العليا وعلى مستوى قياداتنا للأفرقة القطرية. وسنواصل العمل حتى نحقق التكافؤ على كل المستويات.

وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى صد القوانين الرجعية التي تضفي طابعا مؤسسيا على التمييز بين الجنسين. فحقوق المرأة هي حقوق الإنسان. وينبغي أن تركز خطط الإنعاش الاقتصادي على المرأة، بما في ذلك من خلال الاستثمارات الواسعة النطاق في اقتصاد الرعاية. ونحن بحاجة إلى خطة طوارئ لمكافحة العنف الجنساني في كل بلد. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء عالم أفضل، يمكننا ويجب علينا أن نسد الفجوة بين المرأة والرجل.

خامسا، يعني استعادة الثقة وبعث الأمل سد الفجوة الرقمية. فنصف البشرية ليس لديها إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت. ويجب أن نربط الجميع بالشبكة بحلول عام ٢٠٣٠. وهذه رؤية "خريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي" التي وضعتها – لتبني وعد التكنولوجيا الرقمية مع حماية الناس من مخاطرها.

وأحد أكبر المخاطر التي نواجهها هو القوة المتزايد للمنصات الرقمية واستخدام البيانات لأغراض شائنة. فثمة مكتبة واسعة من المعلومات التي يجري تجميعها عن كل واحد منا. غير أن مفاتيح تلك المكتبة ليست بحوزتنا. ولا نعرف كيف تجمع هذه المعلومات، أو من قبل من أو لأي أغراض. ولكننا نعرف أن بياناتنا تستخدم تجاريا – لزيادة الأرباح أكثر. ويجري تسليع أنماط سلوكنا وعاداتنا وبيعها مثلها مثل العقود الآجلة.

كما يتم استخدام بياناتنا للتأثير على تصوراتنا وآرائنا. ويمكن للحكومات وغيرها استغلالها للسيطرة على سلوك الناس أو التلاعب به، ومن ثم انتهاك حقوق الإنسان للأفراد أو الجماعات وتقويض الديمقراطية. إن هذا ليس فيلما من أفلام الخيال العلمي؛ إنه واقعنا اليوم. وهو يتطلب مناقشة جادة. وكذلك الأمر بالنسبة للمخاطر

الأخرى في العصر الرقمي. وأنا على يقين، على سبيل المثال، من أن أي مواجهة كبرى في المستقبل – وأنا آمل بالطبع ألا تحدث هذه المواجهة أبدا – ستبدأ بهجوم إلكتروني واسع النطاق. فما هي الأطر القانونية التي ستسمح لنا بالتعامل مع وضع كهذا؟

ويمكن للأسلحة الذاتية التشغيل اليوم أن تختار أهدافا وتقتل الناس دون تدخل بشري. ويجب حظر هذه الأسلحة. ولكن لا يوجد توافق في الآراء بشأن كيفية تنظيم تلك التكنولوجيات.

ولاستعادة الثقة وبعث الأمل، نحتاج إلى وضع حقوق الإنسان في صميم جهودنا لضمان مستقبل رقمي آمن ومنصف ومفتوح للجميع.

(تكلم بالإسبانية)

سادسا، وأخيرا، نحن بحاجة إلى سد الفجوة بين الأجيال. فالشباب سيرثون عواقب قراراتنا – الجيدة والسيئة. وفي الوقت نفسه، نتوقع أن يولد ١٠,٩ بلايين شخص بحلول نهاية القرن. ونحن بحاجة إلى مواهبهم وأفكارهم وطاقاتهم.

وتقترح "خطتنا المشتركة" عقد مؤتمر قمة لتحويل التعليم في العام المقبل لمعالجة أزمة التعلم وتوسيع الفرص المتاحة لشباب اليوم البالغ عددهم ١,٨ بليون نسمة.

ولكن الشباب يحتاجون إلى أكثر من الدعم. إنهم يحتاجون إلى مقعد على الطاولة. ولذلك، سأعين مبعوثا خاصا للأجيال المقبلة وأنشئ مكتبا للأمم المتحدة معنيا بالشباب. وستكون مساهمات الشباب أساسية لـ "مؤتمر القمة المعني بالمستقبل"، على النحو المبين في "خطتنا المشتركة".

ويحتاج الشباب إلى رؤية أمل للمستقبل. فقد أظهرت دراسة حديثة أجريت في عشرة بلدان أن غالبية الشباب يعانون من مستويات عالية من الضيق والقلق على حالة كوكبنا. وحوالي ٦٠ في المئة من الناخبين المستقبليين في تلك البلدان يشعرون بالخيانة من قبل حكوماتهم.

ويجب أن نثبت للأطفال والشباب أنه على الرغم من خطورة الحالة، فإن العالم لديه خطة – وإن الحكومات ملتزمة بتنفيذها. وعلينا أن نتحرك الآن لسد الفجوات الكبرى وإنقاذ البشرية والكوكب.

(تكلم بالإنكليزية)

بوسعنا، من خلال المشاركة الحقيقية، الوفاء بالوعد المقطوع بعالم أفضل وأكثر سلاما. وهذه هي القوة الدافعة لـ"خطتنا المشتركة". وأفضل سبيل للنهوض بمصالح المواطنين هو النهوض بمصالح مستقبلنا المشترك. والترابط هو منطق القرن الحادي والعشرين. وهو منارة الأمم المتحدة. وهذه فرصتنا. لحظة للتحول، عصر لإعادة إشعال جذوة تعددية الأطراف، عصر للإمكانات.

دعونا نستعيد الثقة. دعونا نبعث الأمل. ودعونا نبدأ الآن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على بيانه.

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أرحب بالجميع في افتتاح المناقشة العامة، بينما نبدأ الأسبوع الرفيع المستوى للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

ويسرني أكثر أن أرحب بعودة الجميع إلى دورة للجمعية العامة يكون الحضور فيها شخصيا. لقد عانينا لمدة عام ونصف العام في صمت وقلق؛ لقد قلقنا وحزننا وانتظرنا لمدة عام ونصف العام. دعونا لا ننتظر أكثر من ذلك.

وأود أن أعرب عن امتناني العميق لمعالي السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، على إدارته للجمعية العامة في أوقات عصيبة للغاية.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على قيادته وحكمته، وأتطلع إلى العمل معه.

ولا بد لي أيضا أن أعرب عن خالص امتناني لكل من الرئيس إبراهيم محمد صليح وشعب ملديف لوضع ثقتهما بي. إنني أشعر بالتواضع حقا وبالفخر الشديد للوقوف كأحد أبناء جزيرة صغيرة على هذه المنصة العظيمة بالنيابة عن شعبنا. قد يكون بلدنا صغيرا، وقد

أكون أنا حتى أصغر، ولكننا اليوم أقوياء. اليوم، نقف مع عمالقة. إن وقوفي هنا اليوم في الجمعية العامة هو تجسيد لنجاح السياسة الخارجية للرئيس صليح.

لدينا الكثير من التحديات. ولكن، للحظة واحدة فقط، دعونا نحتفل بكل ما حققناه في العامين الماضيين. ففي وقت قياسي طورت البشرية عدة لقاحات مجدية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). لقد تعاون علماء وباحثون من عشرات البلدان في إنجاز رائع من الإبداع البشري. إن أكبر استحداث للقاحات في تاريخ البشرية يجري حالياً. وبينما لا يخلو بالتأكيد من العيوب إلا أنه عمل جبار. وينبغي لنا أن نفخر بتلك الإنجازات وحدها.

قبل أن أعرض بإيجاز الدورة السادسة والسبعين والموضوع الباعث على الأمل الذي اخترت السعي إلى تحقيقه، اسمحوا لي أن أسأل الأعضاء هذا السؤال. أين نريد أن نكون في هذا الوقت من العام القادم؟ ما الذي نعتزم تحقيقه، كبشر، خلال الاثني عشر شهرا المقبلة؟ من مناقشاتي مع الكثيرين في قاعة الجمعية؛ ومن وسائل التواصل الاجتماعي؛ ومن استقصاء الأمم المتحدة في عيدها الـ ٧٥، ومن تقرير الأمين العام عن "خطتنا المشتركة"، فإن الإجابة واضحة. العالم يريد راحة البال. الناس يريدون حلولا للتحديات التي نواجهها جماعيا. والتحديات ليست قليلة – الهشاشة، والصراع، وكوفيد-١٩، وتغير المناخ، والقائمة تطول. تلك القضايا وأكثر من ذلك تبقي مواطنينا مستيقظين في الليل. إنهم يشعرون بقلق جماعي، قلق من أن الأمور تسوء تدريجيا. وهم قلقون من أننا لا نفعل ما يكفي لحل المشاكل التي تواجه عالمنا. أصدقائي، إنهم ليسوا مخطئين. يمكننا أن نفعل المزيد. ونحن نعلم ذلك في قلوبنا.

فيما يتعلق بجائحة كوفيد-١٩، لدينا اللقاح والدراية والقدرة على التوزيع. فلا ينقصنا سوى الدعم السياسي.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، لدينا ابتكارات مبهرة في مجال الطاقة المتجددة والتكنولوجيات التكيفية وفي التحول بعيدا عن الوقود الأحفوري. فلا ينقصنا مرة أخرى سوى الدعم السياسي والتمويل ذي الصلة.

وفيما يتعلق بالصراع وعدم الاستقرار، لدينا رغبة شبه عالمية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ومع ذلك، فإننا نتعثر عند خط النهاية، تاركين المعاهدات دون التصديق عليها. وفيما يتعلق بالشواغل الإنسانية، لدينا ما يكفي من الغذاء والماء لتوفيره لكوكب الأرض عدة مرات. ومع ذلك، هناك خوف حقيقي من أن نشهد عودة المجاعة وتأثير الجفاف. مئات الملايين سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية بحلول نهاية العام.

أصدقائي، هناك فترات زمنية تشكل نقاط تحول، وهذه هي إحدى تلك الفترات. يمكننا أن نختار طريق الانعزالية والدمار المتبادل، طريق التراجع البطيء للتجربة البشرية، أو يمكننا أن نبني معا طريقا جديدا – طريقا مستداما ومرنا – يغير مستقبل كوكبنا. قد يكون كوفيد-١٩ مأساة على أوسع نطاق، ولكنها ربما كانت أيضا إنذارا مبكرا بالخطر، يحذرنا من الأخطار التي نواجهها إذا واصلنا التقاعس لتجنب اتخاذ الخيارات الصعبة ولكن الضرورية.

إنني أؤمن إيمانا صادقا بقدرة البشرية على التغلب على تلك التحديات. ولا يمكن للمرء أن يعيش في ملديف وأن يواجه التهديد الوجودي المتمثل في ارتفاع مستوى سطح البحر دون أن يكون لديه أمل في البشرية. هذا الأمل يمتد بعيدا. ويحدوني الأمل في أن نتمكن نحن أيضا من التغلب على الخلافات وأن نتمكن من تجاوز البروتوكولات والعقبات لكي نحول مجتمعاتنا.

بتلك الرؤية المفعمة بالأمل في غد أفضل، أعتزم السعي إلى تحقيق بصائص أمل خمسة ستوجه جهود الجمعية العامة هذا العام.

أولا، سأقف بحزم خلف ضرورة ضمان الإنصاف في الحصول على اللقاحات من أجل تطعيم العالم. وبصفتي رئيس الجمعية العامة، أعتزم استضافة اجتماع رفيع المستوى بشأن تلك المسألة وحدها ومواجهة العقبات العملية التي ظهرت حول العرض والتخزين والتوزيع.

ثانيا، فيما يتعلق بالتعافي الطويل الأجل بعد كوفيد-١٩، سوف أدفع من أجل تعاف يبني مرة أخرى بشكل أفضل وأقوى وأكثر اخضرارا

وأكثر زرقة. ومن خلال اتباع المسارات التي حددتها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يمكننا أن نبتعد عن الممارسات المدمرة وأن نتبنى مستقبلا أفضل.

ثالثا، يجب أن نعيد انتباهنا إلى أزمة المناخ، والتي تراجعت أهميتها أمام كوفيد-١٩. إن تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وأشياء أخرى تتحدث عن نفسها – نحن لم نعد على الطريق الخطأ؛ بل نحن على حافة الهاوية. ويسرني أن أشير إلى أنني سأستضيف سلسلة من الفعاليات بشأن العمل المناخي. الفعالية الأولى التي ستسبق المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ستساعد على بناء الطموح وضمان وجود قوي للأفعال في جدول الأعمال. ويتعين علينا الربط بين القدرات اللازمة للوفاء فعليا بالوعود المتعلقة بالمناخ. أن تكون لدينا تكنولوجيات مبتكرة للطاقة المتجددة هو أمر؛ ولكنه أمر مختلف تماما إذا كان بلد ما أو مجتمع ما لا يستطيع استيعاب تلك التكنولوجيا. وأعتقد أننا نستطيع سد هذه الفجوة.

وفي فعالية أخرى في وقت لاحق من الدورة سيتم تقدير الجهود البيئية الرئيسية الأخرى الجارية بشأن المحيطات والتصحر والتنوع البيولوجي. وسنهدف إلى تناول تلك المسائل المتشابكة خلال تلك الدورة العظيمة المعنية بالبيئة.

شعاع أملي الرابع يركز على حقوق الإنسان – والتي هي إحدى الركائز الأساسية لمنظمتنا. فيجب أن نتمسك بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قبل أي شيء آخر، وخاصة خلال أوقات الصراعات أو الفتن، كما رأينا جميعا في الآونة الأخيرة. يجب علينا أيضا أن نسعى على الدوام إلى تمكين ودعم الفئات الأكثر ضعفا والمحرومين. وإنني، بصفتي رئيس الجمعية العامة، مصمم على اتباع نهج جنساني شامل في رئاستي، بما في ذلك الدعوة إلى اتباع نهج للبناء بشكل أفضل بعد كوفيد-١٩ يعطي الأولوية للسياسات والمبادرات المراعية للفوارق بين الجنسين.

خامسا، وأخيرا، يجب أن يستمر إصلاح وتنشيط الأمم المتحدة. ويجب أيضا أن يستمر ذلك هنا في الجمعية العامة. الأمر لا يتعلق بتوازن القوى، إنما يتعلق بالكفاءة. فيجب أن يكون كل جهاز في الأمم المتحدة في أوج كفاءته وقادرا على الأداء كما كان يُراد له. ومن أول الأشياء التي سأفعلها، في هذا الصدد، الاستماع إلى من نمثلهم، من خلال الانخراط بشكل أفضل مع منظمات المجتمع المدني وإشراك المزيد من الشباب، مثل إشراكهم من خلال برنامجنا للزمالات الشبابية. سوف نسمع عن الأولويات التي تهم الناس وسنتعرف على طرق جديدة يمكن بها للجمعية العامة أن تحدث تغييرا.

واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بما تمثله قاعة الجمعية. فمن رماد أكبر حرب وأكبر الفظائع في تاريخ البشرية، اجتمعنا واتفقنا على التعاون من أجل التصدي للتحديات التي نواجهها. وبالنسبة إلى السبعة بلايين نسمة وأكثر الذين نمثلهم في جميع أنحاء العالم، فإن هذا ما يرونه حين يفكرون في الأمم المتحدة – يرون قادة العالم البارزين يقفون أمام خلفية رخامية خضراء، ولا يناقشون ما إذا كانوا سيساعدون أم لا، بل كيف يساعدون. فيجب ألا نخذلهم.

إننا لم نكن أبدا بهذا القدر من التقدم التكنولوجي. ولم نكن أبدا على اتصال إلى هذا الحد. لم تكن لدينا أبدا الثروة أو الموارد أو الدراية التي بحوزتنا الآن. لا يوجد شيء من جانبنا يوقفنا سوى أنفسنا. فلنكن الأمم المتحدة التي يريدها الناس منا.

وفي أحلك أيام الجائحة، عندما أغلقت المدن وكانت اللقاحات لا تزال حلما، توحدت شعوب العالم كما كانت من قبل. فكتبت رسائل دعم على نوافذها؛ وغنت لبعضها البعض من الشرفات؛ وصفقت في الأمسيات للعاملين في الخطوط الأمامية – أبطالها. ودعت الرب في انسجام طلبا لتلك المعجزة التي يمكن أن تعيد لنا الحياة الطبيعية التي كنا نأخذنها كأمر مسلم به. وكان الأمل والشعور بالإنسانية المشتركة هو الذي مكنها من القيام بذلك. فلنمنحها الأمل الآن.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أود أن أذكر الأعضاء بما يلي.

يدلي الممثلون الحاضرون شخصيا في قاعة الجمعية العامة ببياناتهم للمناقشة العامة. وكإجراء بديل، عملا بمقرر الجمعية العامة

٥٧٣/٧٥ المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠٢١، ومن دون أن يشكل ذلك سابقة للمناقشات العامة المقبلة، يجوز لكل دولة عضو وكل دولة مراقبة والاتحاد الأوروبي تقديم بيان مسجل مسبقا، يعرض في قاعة الجمعية العامة بعد مقدمة يلقيها ممثلها الموجود شخصيا في قاعة الجمعية العامة. وتلقي الوفود الكلمات التقديمية للبيانات المسجلة مسبقا من مقاعدها الوطنية.

ووفقا للمقرر ذاته، سيقوم رئيس الجمعية العامة، بالإضافة إلى المحاضر الحرفية، بتعميم وثيقة تجميعية صادرة عن الجمعية العامة للبيانات التي تُقدم في شكل بيانات مسجلة سلفا تقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُعرض فيه البيان المسجل سلفا في قاعة الجمعية العامة، وسترفق تلك البيانات المسجلة سلفا بالمحاضر الحرفية للجلسات. وينبغي إرسال البيانات المقدمة في ذلك الصدد إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: estatements@un.org.

لقد وُضعت قائمة المتكلمين في المناقشة العامة على أساس ألا تتجاوز مدة البيانات ١٥ دقيقة لكي يتسنى الاستماع إلى جميع المتكلمين في الجلسة الواحدة. وأود أن أناشد جميع المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة معقولة حتى يتسنى توفير الترجمة الشفوية بلغات الأمم المتحدة الرسمية الأخرى على الوجه السليم.

وأود كذلك أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى ما قررته الجمعية العامة في دورتها السابقة، وهو أن ممارسة الإعراب عن التهاني داخل قاعة الجمعية العامة بعد إلقاء الكلمات أمر غير محبذ تماما، لا سيما في ضوء جائحة مرض فيروس كورونا المستمرة.

ويرجى في ذلك السياق من المتكلمين، بعد الإدلاء ببياناتهم من المنصة، الخروج من قاعة الجمعية العامة عبر الغرفة GA-200، الواقعة خلف المنصة، قبل العودة إلى مقاعدهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على المضي قدما وفقا لذلك خلال المناقشة العامة للدورة السادسة والسبعين؟

تقرر ذلك.

خطاب السيد جايير ميسياس بولسونارو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

اصطحب السيد جايير ميسياس بولسونارو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جايير ميسياس بولسونارو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بولسونارو (تكلم باللغة البرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية): سيدي رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

لقد جئت إلى هنا لعرض صورة للبرازيل تختلف عن الصور المنشورة في الصحف أو التلفزيون. لقد تغيرت البرازيل كثيرا منذ تولينا منصبنا في يناير ٢٠١٩.

فلم تكن في البرازيل قضية فساد واحدة خلال العامين وثمانية أشهر الماضية. إن لدى بلدي رئيس يؤمن بالله ويحترم الدستور ويقدر مبادئ الأسرة ومخلص لشعبه. هذا كثير، إنه أساس متين، بالنظر إلى أننا كنا على حافة الاشتراكية.

وكانت مؤسساتنا المملوكة للدولة تتكبد خسائر ببلايين الدولارات، وهي الآن تحقق أرباحا. وكان مصرفنا للتنمية الوطنية يستخدم كقناة لتمويل الأشغال العامة في البلدان الشيوعية، من دون ضمانات مصاحبة. إن الشعب البرازيلي نفسه هو الذي تحمل وطأة تلك الالتزامات والتكاليف.

وكل ذلك تغير. إنني الآن أقدم للجمعية العامة برازيل جديدة، استعادت مصداقيتها بالفعل في جميع أنحاء العالم. ولدى بلدي حاليا أكبر برنامج للشراكة الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص في تاريخه. وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج بالفعل ويجري تنفيذه بالكامل. لقد

جمعنا حتى الآن ١٠٠ بليون دولار في شكل عقود استثمار جديدة و ٢٣ بليون دولار في شكل مشاريع امتيازات.

وفي قطاع البنية التحتية، قمنا ببيع ٣٤ مطارا و ٢٩ محطة ميناء في مزادات علنية للقطاع الخاص. وأبرمنا بالفعل عقودا خاصة لسكك حديدية جديدة بأكثر من ٦ بلايين دولار. وكذلك أدخلنا نظام تصاريح للسكك الحديدية، يقرب نموذجنا من نموذج الولايات المتحدة. وفي غضون أيام قليلة، تلقينا ١٤ طلبا للحصول على تصاريح لإنشاء خطوط سكك حديدية جديدة، أي ما يقرب من ١٥ بليون دولار في استثمارات خاصة.

وعززنا في ظل إدارتنا تنشيط نظام النقل بالسكك الحديدية. ونتيجة لذلك، هناك استهلاك أقل للوقود الأحفوري وانخفاض في التكاليف التشغيلية المرتبطة بممارسة الأعمال التجارية في البرازيل، لا سيما فيما يتعلق بإنتاج الأغذية.

وأحرز تقدم كبير في مجال المرافق الصحية الأساسية. وأقيم أكبر مزاد علني في تاريخ هذا القطاع في نيسان/أبريل، حيث منحت مشاريع امتياز لخدمات توزيع المياه والصرف الصحي في ريو دي جانيرو.

إن لدينا كل ما يبحث عنه المستثمرون: سوق استهلاكية كبيرة وأصول ممتازة وتقليد راسخ في احترام العقود وثقة في حكومتنا.

كما أود أن أعلن أننا سنقيم في الأيام القليلة القادمة مزادا علنيا لنشر تكنولوجيا الجيل الخامس في البرازيل. وتطعم زراعتنا الحديثة المستدامة خفيضة الكربون حاليا أكثر من بليون شخص في جميع أنحاء العالم بينما لا تشتغل سوى ٨ في المائة من أراضينا الوطنية.

ولا يوجد بلد آخر في العالم لديه تشريعات بيئية شاملة مثل تشريعاتنا. فقانوننا المتعلق بالغابات مثال للبلدان الأخرى لتتبعه. إن البرازيل بلد شاسع مثل قارة، ويواجه تحديات بيئية كبيرة. إنه يحتل ٨,٥ ملايين كيلومتر مربع، لا تزال ٦٦ في المائة منها بكرا ولا يزال لديه نفس الغطاء النباتي المحلي الذي كان يتمتع به في أوائل القرن السادس عشر، عندما اكتشف البلد.

ففي مثوى الأمازون الحيوي وحده، لم تمس ٨٤ في المائة من الغابات وهي موطن لأكبر تنوع بيولوجي على هذا الكوكب. وأنوه إلى أن منطقة الأمازون تغطي مساحة تعادل مساحة أوروبا الغربية بكاملها.

وقد عجلنا الموعد المستهدف، من عام ٢٠٦٠ إلى عام ٢٠٥٠، لتحقيق هدف الحياد المناخي – أي الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر. وتضاعفت الموارد البشرية والمالية الرامية إلى تعزيز الوكالات البيئية، بغية القضاء التام على إزالة الغابات بصورة غير مشروعة.

ونتائج هذه المبادرة الهامة واضحة بالفعل. وفي منطقة الأمازون، شهدنا انخفاضا بنسبة ٣٢ في المائة في إزالة الغابات في آب/أغسطس مقارنة بشهر آب/أغسطس من العام الماضي. ما هي البلدان الأخرى في العالم التي لديها سياسة للحفاظ على البيئة مثل بلدنا؟ الجميع مدعوون للحضور وزيارة منطقة الأمازون في بلدنا.

إن البرازيل اليوم قدوة يحتذى بها في توليد الطاقة، حيث نقوم بتوليد ٨٣ في المائة من الطاقة من مصادر متجددة. وفي المؤتمر السادس والعشرين المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، سنسعى إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن القواعد التي تحكم السوق العالمي لأرصدة انبعاثات الكربون. ونأمل أن تفي البلدان الصناعية فعلا بالتزاماتها المتعلقة بتمويل المناخ بمبالغ كبيرة.

ويكمن مستقبل الوظائف الخضراء في البرازيل في مجالات الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة والصناعات المنخفضة الكربون والصرف الصحي الأساسي وإدارة النفايات والسياحة. وقد صدقنا على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من أشكال التعصب.

ونعتقد أن الأسرة النواة هي أساس الحضارة ذاته، وأن حرية الإنسان لا تكتمل إلا بحرية العبادة وحرية التعبير.

ويخصص ١٤ في المائة من أراضي البرازيل، تعادل ما يزيد على ١١٠ ملايين هكتار، وهي مساحة تعادل مساحة ألمانيا وفرنسا معا، لمحميات السكان الأصليين. وهذه المناطق هي موطن لنحو

٦٠٠ ٠٠٠ من السكان الأصليين الذين يعيشون هناك بحرية ويرغبون بصورة متزايدة في استخدام أراضيهم للزراعة وغيرها من الأنشطة.

وقد شاركت البرازيل دائما في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من السويس إلى الكونغو ومن هايتي إلى لبنان.

وقد رحب بلدي دائما باللاجئين. وعلى حدودنا مع فنزويلا المجاورة، استقبلت بالفعل عملية الترحيب، التي أجرتها الحكومة الاتحادية، ٤٠٠ ٠٠٠ مواطن فنزويلي شردوا بسبب الأزمة السياسية والاقتصادية الحادة التي ولدها نظام الدكتاتورية، ورحبت بهم.

كما أن مستقبل أفغانستان يثير قلقنا البالغ. وسنمنح تأشيرات إنسانية للمسيحيين والنساء والأطفال والقضاة الأفغان.

وبينما نحيي الذكرى السنوية العشرين للهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، نكرر إدانتنا للإرهاب بجميع أشكاله.

وفي عام ٢٠٢٢، ستشغل البرازيل مرة أخرى مقعدا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأود أن أشكر ١٨١ بلدا من أصل ١٩٠ بلدا وثقت بالبرازيل في ذلك الصدد. وذلك هو نتيجة ملموسة لسياسة خارجية جادة ومسؤولة تقودها وزارة خارجيتنا. ونؤيد إصلاح مجلس الأمن، حيث نسعى إلى الحصول على مقعد دائم.

وقد فاجأتنا الجائحة جميعا في عام ٢٠٢٠. ونحن نأسف بصدق لكل حالة وفاة في البرازيل وفي جميع أنحاء العالم. ولطالما دعوت إلى مكافحة الفيروس والبطالة على حد سواء، في نفس الوقت وبنفس الشعور بالمسؤولية.

وخلفت تدابير العزل والإغلاق وراءها إرثا من التضخم، لا سيما فيما يتعلق بأسعار الأغذية، في جميع أنحاء العالم. في البرازيل، وبغية تلبية احتياجات المحتاجين، الذين أجبروا على البقاء في منازلهم وفقدوا مصادر دخلهم بسبب القرارات التي اتخذها المحافظون ورؤساء البلديات، منحنا تعويضات للإغاثة الطارئة بمبلغ قدره ٨٠٠ دولار إلى ٦٨ مليون شخص في عام ٢٠٢٠.

وأود أن أذكر بأننا أنهينا عام ٢٠٢٠، عام الجائحة، بوظائف رسمية أكثر مما كان عليه الحال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ بفضل المبادرات التي قادتها حكومتنا، على سبيل المثال، برامج لضمان ظروف العمل ودعم الدخل، والتي كلفتنا ما يقرب من ٤٠ مليار دولار. وفي الأشهر السبعة الأولى من هذا العام وحده، وفرنا ما يقرب من ١,٨ مليون فرصة عمل جديدة. وأود أيضا أن أذكر بأن توقعاتنا لمعدل النمو لعام ٢٠٢١ تقدر بخمسة في المائة.

وقد وزعت الحكومة الاتحادية حتى الآن أكثر من ٢٦٠ مليون جرعة من لقاح مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وقد تلقى أكثر من ١٤٠ مليون مواطن برازيلي الجرعة الأولى على الأقل، وهو ما يمثل ما يقرب من ٩٠ في المائة من السكان البالغين. وقد تم بالفعل تلقيح ٨٠ في المائة من السكان الأصليين تلقيحا كاملا ضد مرض فيروس كورونا. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، سيتم تغطية جميع المواطنين الذين يختارون تلقي اللقاح في البرازيل على النحو الواجب. نحن ندعم جهود التطعيم؛ ومع ذلك، لم تدعم إدارتي الجواز الصحي أو جواز التلقيح أو أي التزام آخر متعلق باللقاحات.

ومنذ بدء الجائحة، دعمنا الاستقلال المهني للأطباء في السعي إلى اتخاذ تدابير علاجية مبكرة، تمشيا مع التوصيات الصادرة عن المجلس الاتحادي البرازيلي للطب. أنا شخصياً خضعت لعلاج مبكر لمرض فيروس كورونا. بالطبع، نحن نحترم سرية العلاقة بين الطبيب والمريض فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بالأدوية المناسبة التي سيتم استخدامها، وكذلك إمكانية الاستخدام خارج نطاق الاستخدامات المعتمدة. ولا يمكننا أن نفهم لماذا اتخذت بلدان كثيرة، إلى جانب جزء كبير من وسائط الإعلام، موقفا ضد تدابير العلاج المبكر. ومن المؤكد أن التاريخ والعلم سيحاسبان الجميع.

وفي ٧ أيلول/سبتمبر، وهو يوم استقلالنا الوطني، خرج ملايين البرازيليين بصورة سلمية ووطنية إلى الشوارع في أكبر مظاهرة في تاريخنا لإظهار أنهم لن يتخلوا عن الديمقراطية أو الحريات الفردية ولإظهار دعمهم لإدارتنا.

وكما أوضحت، تدخل البرازيل عهدا جديدا. وفيما يتعلق بالاقتصاد، نحن من أفضل البلدان أداء بين البلدان الناشئة. لقد أعادت إدارتي مصداقيتنا على الصعيد الخارجي، واليوم، البرازيل هي واحدة من أفضل الوجهات الاستثمارية في العالم.

وهنا في الجمعية العامة نتصور عالما يتمتع بقدر أكبر من الحرية والديمقراطية والازدهار والسلام. فليباركنا الرب جميعاً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد جاير ميسياس بولسونارو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جوزيف ر. بايدن الابن، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمتع الجمعية الآن لخطاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

اصطُحب السيد جوزيف ر. بايدن الابن، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جوزيف ر. بايدن الابن، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بايدن (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة لأول مرة بصفتي رئيس الولايات المتحدة.

إننا نجتمع هذا العام في لحظة تقترن فيها آلام كبيرة بإمكانيات استثنائية. فقد فقدنا الكثير بسبب وباء مدمر لا يزال يحصد الأرواح في جميع أنحاء العالم ويؤثر تأثيرا شديدا على وجودنا. نحن في حداد على أكثر من ٤,٥ مليون شخص – من كل دولة ومن كل خلفية في العالم. وكل وفاة تعتبر فاجعة فردية، ولكن حزننا المشترك تذكرة قوية بأن مستقبلنا الجماعي سيرتهن بقدرتنا على إدراك إنسانيتنا المشتركة والعمل معا. وهذا هو الخيار الواضح والعاجل الذي نواجهه اليوم عشية ما يجب أن يكون عقدا حاسما لعالمنا – عقد سيحدد مستقبلنا بكل معنى الكلمة.

وبوصفنا مجتمعا عالميا، فإننا نواجه تحديات بسبب أزمات ملحة وأخرى تلوح في الأفق، تنطوي على فرص هائلة إن استطعنا أن نستجمع الإرادة والعزم على اغتنام هذه الفرص. فهل سنعمل معا من أجل إنقاذ الأرواح وهزم مرض كورونا (كوفيد-١٩) في كل مكان واتخاذ الخطوات اللازمة للاستعداد لمواجهة الوباء القادم؟ لأنه سيكون هناك وباء آخر لا محالة. أم أننا سوف نفشل في تسخير الأدوات المتاحة تحت تصرفنا بينما تتزايد المتحورات الأكثر ضراوة وخطورة؟

وهل سنواجه خطر تغير المناخ الذي نراه جميعا بالفعل يجتاح كل جزء من عالمنا بسبب الطقس القاسي؟ أم أننا سنعاني من الدائرة القاسية للجفاف والفيضانات التي تزداد تفاقما، والمزيد من الحرائق والأعاصير الشديدة، وموجات الحر الأطول وارتفاع مستوى البحار؟

وهل سنؤكد وندعم الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان التي قامت في إطارها دول تدافع عن قضية مشتركة بتأسيس هذه المؤسسة قبل أكثر من سبعة عقود؟

وهل سنطبق ونعزز المبادئ الأساسية للنظام الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ونحن نسعى إلى تشكيل ظهور تكنولوجيات جديدة وردع التهديدات الجديدة؟ أم أننا سنسمح بانتهاك تلك المبادئ العالمية والتطاول عليها سعيا وراء سلطة سياسية مجردة؟

أرى أن كيفية إجابتنا على هذه الأسئلة في هذه اللحظة، سواء اخترنا النضال من أجل مستقبلنا المشترك أم لا، سيظل أثرها قائما على مدى أجيال قادمة.

وببساطة، أرى أننا نقف عند نقطة تحول في التاريخ. وأنا في هذه القاعة اليوم لأطلع الجمعية العامة للأمم المتحدة على الكيفية التي تعتزم بها الولايات المتحدة العمل مع الشركاء والحلفاء للإجابة على هذه الأسئلة، وعلى التزام إدارتي الجديدة بالإسهام في قيادة العالم نحو مستقبل أكثر سلامًا وازدهاراً للناس كافة.

وبدلا من الاستمرار في خوض حروب الماضي، فإننا نركز على تكريس مواردنا لمواجهة التحديات التي تمثل مفتاح مستقبلنا المشترك، وهي: إنهاء هذا الوباء؛ والتصدي لأزمة المناخ؛ وإدارة التحولات في ديناميات القوة العالمية؛ وتشكيل قواعد العالم بشأن المسائل الحيوية مثل التجارة والنشاط الإلكتروني والتكنولوجيات الناشئة؛ ومواجهة خطر الإرهاب كما هو اليوم.

لقد أنهينا صراعًا دام ٢٠ عاما في أفغانستان. وبينما نطوي صفحة هذه الفترة من الحرب التي لا هوادة فيها، فإننا نفتح عهدا جديدا من الدبلوماسية الحثيثة، باستخدام قوة معونتنا الإنمائية للاستثمار في طرق جديدة للرفع من المستوى المعيشي للناس في جميع أنحاء العالم، وتجديد الديمقراطية والدفاع عنها وإثبات أن حكم الشعب ومن أجل الشعب لا يزال هو أفضل سبيل لتحقيق مصالح جميع شعوبنا، مهما كانت المشاكل التي نواجهها صعبة أو معقدة.

وبينما توجه الولايات المتحدة تركيزنا إلى أولويات ومناطق العالمي التي تكتسي أهمية بالغة اليوم وغدا، مثل منطقة المحيطين الهادئ والهندي، فإننا سنفعل ذلك مع حلفائنا وشركائنا بالتعاون في المؤسسات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة لزيادة قوتنا الجماعية وتسريع تقدمنا صوب مواجهة هذه التحديات العالمية.

ثمة حقيقة أساسية للقرن الحادي والعشرين، داخل كل بلد من بلداننا وبوصفنا مجتمعا عالميا، هي أن نجاحنا مرتبط بنجاح الآخرين أيضًا. ولتحقيق ذلك لشعبنا، يجب علينا أيضًا أن نتواصل مع العالم بصورة عميقة. ولضمان مستقبلنا، يجب علينا أن نعمل مع شركائنا من أجل مستقبل مشترك.

وأرى أن أمننا وازدهارنا وحرياتنا ذاتها مترابطة بشكل لم يسبق له مثيل أبدا. ولذلك أعتقد أنه يجب علينا أن نعمل معا بشكل لم يسبق له مثيل.

وعلى مدى الأشهر الثمانية الماضية، أعطيت الأولوية لإعادة بناء تحالفاتنا وإعادة تنشيط شراكاتنا، مدركين أنها أساسية وجوهرية لأمن وازدهار أميركا الدائمين. وقد أكدنا من جديد التزامنا المقدس تجاه منظمة حلف شمال الأطلسي بموجب المادة ٥ من ميثاقها، ونعمل مع حلفائنا الأوروبيين على وضع مفهوم استراتيجي جديد سيساعد تحالفنا على التصدي بشكل أفضل للتهديدات الناشئة اليوم وغدا.

وجددنا ارتباطنا مع الاتحاد الأوروبي وهو شريك أساسي في معالجة مجموعة كاملة من المسائل الحاسمة التي تواجه عالمنا اليوم. ورفعنا مستوى الشراكة الرباعية بين أستراليا والهند واليابان والولايات المتحدة، لمواجهة تحديات تشمل الأمن الصحي والمناخ والتكنولوجيات الناشئة. ونعمل مع المؤسسات الإقليمية، من رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى الاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأميركية، للتركيز على الاحتياجات الملحة للناس من أجل تحسين النتائج الصحية والاقتصادية. وعدنا إلى طاولة النقاش في المحافل الدولية، وخاصة الأمم المتحدة، لتركيز الاهتمام وتحفيز العمل العالمي على التحديات المشتركة.

واستأنفنا الارتباط مع منظمة الصحة العالمية، ونعمل في إطار شراكة وثيقة مع مرفق كوفاكس لتسهيل الوصول العالمي للقاح كوفيد-١٩ بغية توفير اللقاحات المنقذة للحياة في مختلف أنحاء العالم. وانضممنا من جديد إلى اتفاقية باريس بشأن المناخ، وقدمنا ترشيحنا لاستعادة مقعدنا في مجلس حقوق الإنسان في العام القادم في الأمم المتحدة. وبينما تسعى الولايات المتحدة إلى حشد العالم من أجل العمل، فإننا لن نقود فقط استنادا إلى مثال قوتنا، بل وبمشيئة الرب، إلى قوة مثالنا أيضا.

لا يشكنّ أحد في أن الولايات المتحدة ستواصل الدفاع عن أنفسنا وعن حلفائنا ومصالحنا ضد الهجمات، بما في ذلك التهديدات الإرهابية، ونحن على استعداد لاستخدام القوة، إذا لزم الأمر، ونحن على استعداد للدفاع عن المصالح الحيوية للأمن القومي للولايات المتحدة، بما في ذلك ضد التهديدات المستمرة أو الوشيكة، ولكن يجب أن تكون هذه المهمة واضحة وقابلة للتحقيق، وبموافقة مستنيرة من الشعب الأميركي، وبشراكة مع حلفائنا كلما أمكن ذلك. ويجب أن تكون القوة العسكرية الأميركية وسيلة الملاذ الأخير لدينا، لا الوسيلة الأولى. ولا ينبغي استخدامها كحل لكل مشكلة نواجهها في أي مكان

في العالم. والواقع أن العديد من أكبر مخاوفنا اليوم لا يمكن حلها، بل لا يمكن معالجتها، بقوة السلاح. فلا يمكن للقنابل والرصاص أن تقينا من كوفيد-١٩ أو متحوراته المقبلة.

ولمكافحة هذه الجائحة لا مناص من العمل الجماعي في مجال العلم وتوفر الإرادة السياسية. وعلينا أن نعمل الآن للحصول على التطعيم في أسرع وقت ممكن مع زيادة الحصول على الأكسجين والاختبارات والعلاجات اللازمة لإنقاذ الأرواح في جميع أنحاء العالم. ونحن بحاجة في المستقبل إلى إنشاء آلية جديدة لتمويل الأمن الصحي العالمي تقوم على مساعداتنا الإنمائية الحالية، وإنشاء مجلس عالمي معني بالتهديدات الصحية وتتوفر له الأدوات التي نحتاجها لرصد الجوائح الناشئة وتحديدها حتى نتمكن من اتخاذ إجراءات فورية بشأنها. لقد تبرعت الولايات المتحدة بالفعل بأكثر من ١٥ مليار دولار للاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-١٩. وأرسلنا شحنات تزيد على ١٦٠ مليون جرعة من لقاح كوفيد-١٩ إلى البلدان الأخرى. ويشمل ذلك ١٣٠ مليون جرعة من إمداداتنا الخاصة والحصة الأولى من نصف مليار جرعة من لقاح فايزر الذي اشتريناه للتبرع به من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي.

لقد هبطت بالفعل طائرات تحمل لقاحات من الولايات المتحدة في ١٠٠ بلد فجلبت للناس "جرعة صغيرة من الأمل" في جميع أنحاء العالم، كما وصفتها لي ممرضة أمريكية – جرعة من الأمل مباشرة من الشعب الأمريكي، والأهم من ذلك، دون قيود. وغدا، في مؤتمر القمة العالمي للقضاء على جائحة كوفيد-١٩ الذي تستضيفه الولايات المتحدة، سأعلن عن التزامات إضافية ونحن نسعى إلى تعزيز مكافحة الجائحة ومساءلة أنفسنا بشأن أهداف محددة تتعلق بثلاثة تحديات رئيسية: إنقاذ ممن هم على قيد الحياة الآن وإتاحة اللقاحات في جميع أنحاء العالم، وإعادة البناء على نحو أفضل.

وانتشر في هذا العام أيضا الموت والدمار من جراء أزمة المناخ العابرة للحدود. إن الظواهر الجوية العنيفة التي شهدناها في جميع أنحاء العالم، والتي يعملها الجميع هنا ويشعرون بها، تجسد ما أسماه الأمين العام بحق "الخط الأحمر للبشرية". ويخبرنا العلماء والخبراء بأننا نقترب بسرعة من نقطة اللاعودة بالمعنى الحرفي. وللحفاظ على الهدف الحيوي المتمثل في الحد من الاحترار العالمي في نسبة ١,٥ درجة مئوية، يتعين على جميع الدول أن تطرح أقصى طموحاتها الممكنة على الطاولة عندما نجتمع في غلاسكو لحضور المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسيتعين علينا بعد ذلك أن نواصل النهوض بطموحنا الجماعي مع مرور الوقت.

وأعلنتُ في نيسان/أبريل عن هدف الولايات المتحدة الجديد الطموح بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، أي خفض انبعاثات غازات الدفيئة في الولايات المتحدة بنسبة تتراوح بين ٥٠ و ٥٢ في المائة دون مستويات عام ٢٠٠٥ بحلول عام ٢٠٣٠ خلال عملنا نحو اقتصاد الطاقة النظيفة الخالية من الانبعاثات بحلول عام ٢٠٥٠. وتعمل إدارتي عن كثب مع الكونغرس بغية الاستثمارات الهامة في البنية التحتية الخضراء وصناعة السيارات الكهربائية التي ستساعدنا على إحراز تقدم على الصعيد القومي نحو تحقيق أهدافنا المناخية. والأهم في ذلك أن تحقيق هذه الاستثمارات الطموحة لا يقتصر على مجرد اتباع سياسة مناخية جيدة بل إنها فرصة لجميع البلدان لكي تستثمر في سكانها وفي مستقبلنا. وهي فرصة هائلة لإيجاد فرص عمل جيدة الأجر للعمال في جميع البلدان ولحفز النمو الاقتصادي الطويل الأجل الذي من شأنه أن يحسّن نوعية الحياة لجميع شعوبنا.

ويتعين علينا أيضا دعم البلدان والشعوب التي ستكون الأكثر تأثرا ولا تتوفر لها سوى أقل الموارد، بغية مساعدتها على التكيف. وأعلنتُ في نيسان/أبريل أنّ الولايات المتحدة ستضاعف تمويلها الدولي العام لمساعدة الدول النامية على معالجة أزمة المناخ. واليوم أشعر بالفخر بأننا سنعلن عزمنا على العمل مع الكونغرس لمضاعفة ذلك الرقم مرة أخرى، بما في ذلك لأجل جهود التكيف. ومن شأن هذا أن يجعل الولايات المتحدة رائدة في مجال التمويل العام للمناخ. وسوف نتمكن بدعمنا الإضافي إلى جانب زيادة رأس المال الخاص من قبل

المانحين الآخرين، من تحقيق هدف تعبئة ١٠٠ مليار دولار لدعم العمل المناخي في الدول النامية.

وإذ نتصدى لتلك الأزمات، ما زلنا نواجه أيضا حقبة جديدة من التكنولوجيات والإمكانيات الجديدة التي تنطوي على إمكانية إعادة تشكيل كل جانب من جوانب الوجود البشري وإطلاق طاقاته. ومن واجبنا جميعا أن نحدد ما إذا كانت هذه التكنولوجيات طاقة لتمكين الناس أو لزيادة قمعهم. ومع استمرار تطور التكنولوجيات الجديدة، سنعمل مع شركائنا الديمقراطيين لضمان استخدام التقدم الجديد في مجالات تتراوح بين التكنولوجيا الحيوية والحوسبة الكمية إلى الجيل الخامس من شبكات الاتصال اللاسلكية، إلى الذكاء الاصطناعي وغيرها لرفعة الناس وحل المشاكل، وتعزيز حرية الإنسان عوضا عن قمع المعارضة أو استهداف الأقليات السكانية.

وتعتزم الولايات المتحدة تعزيز الاستثمار في البحث والابتكار والعمل مع البلدان في جميع مراحل التنمية الاقتصادية لتطوير أدوات وتكنولوجيات جديدة تساعدنا على التصدي لتحديات الربع الثاني من القرن الحادي والعشرين وما بعده. ونواصل تقوية بنيتنا التحتية الحيوية ضد الهجمات الإلكترونية وتعطيل شبكات برمجيات انتزاع الفدية ونعمل على وضع قواعد واضحة لمسار جميع الدول ذي الصلة بالفضاء الإلكتروني. ونحتفظ بحقنا في الرد بشكل حاسم على الهجمات الإلكترونية التي تهدد شعبنا أو حلفاءنا أو مصالحنا.

وسنواصل السعي إلى وضع قواعد جديدة للتجارة العالمية والنمو الاقتصادي الرامي إلى تمهيد الطريق حتى لا تغلب مصالح أي بلد من البلدان على حساب الأخرى بصورة مصطنعة. وإن لجميع الدول الحق والفرص للمنافسة بشكل منصف. وسنسعى جاهدين لضمان حماية حقوق العمل الأساسية والضمانات البيئية والملكية الفكرية، وأن يتم تقاسم فوائد العولمة على نطاق واسع في سائر مجتمعاتنا.

وسنواصل التمسك بالقواعد الراسخة التي شكلت ضمان للتعاون الدولي لعقود من الزمن، فضلا عن ضرورتها لتنمية الدول في جميع أنحاء العالم – وهي التزامات راسخة مثل حرية الملاحة والالتزام بالقوانين والمعاهدات الدولية ودعم تدابير تحديد الأسلحة التي تقلل من المخاطر وتعزز الشفافية.

ويستند نهجنا بشكل راسخ ومتسق تماما مع مهمة الأمم المتحدة فضلا عن القيم التي اتفقنا عليها عند صياغتنا لميثاق الأمم المتحدة. وهي التزامات تعهدنا بها جميعا وعلينا التمسك بها. وإذ نسعى جاهدين للتصدي لهذه التحديات الملحة سواء كانت طويلة الأمد أو ناشئة حديثا، يجب علينا أيضا التعاون مع بعضنا بعضا. وأرى أنه على جميع الدول الكبرى إدارة علاقاتها بعناية حتى لا تنحرف عن مسار المنافسة المسؤولة إلى النزاع.

وسوف تواصل الولايات المتحدة المنافسة بقوة، فضلا عن القيادة بقيمها وقوتها. وسوف ندافع عن حلفائنا وأصدقائنا ونعارض محاولات بعض البلدان الأقوى للهيمنة على أكثر البلدان ضعفا، سواء من خلال فرض تغييرات على أقاليمها بالقوة أو الإكراه الاقتصادي أو الاستغلال التكنولوجي أو التضليل الإعلامي. ولكننا لا نسعى – وأكرر هذا مرة أخرى – إلى حرب باردة جديدة أو إلى عالم منقسم إلى كتل جامدة.

والولايات المتحدة مستعدة للعمل مع جميع الدول التي تسعى إلى الحل السلمي للتحديات المشتركة حتى ولو كانت لدينا خلافات حادة معها في مجالات أخرى. وإلا سنعاني جميعا من عواقب فشلنا إذا لم تتضافر جهودنا معا للتصدي للتهديدات العاجلة مثل الجائحة وتغير المناخ أو التهديدات الدائمة من قبيل الانتشار النووي.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمنع إيران من الحصول على السلاح النووي. ونواصل العمل مع مجموعة الخمسة زائدا واحدا للتفاعل الدبلوماسي مع إيران والسعي للعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحن على استعداد للعودة إلى الامتثال الكامل إذا فعلت إيران ذلك. وبالمثل، نسعى إلى دبلوماسية جادة ومستدامة لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية تماما. ونسعى إلى إحراز تقدم ملموس نحو خطة قائمة وتشمل التزامات محددة من شأنها أن تعزز الاستقرار في شبه الجزيرة وفي المنطقة بأسرها، فضلا عن تحسين حياة السكان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويجب أن نظل يقظين إزاء التهديد الذي يشكله الإرهاب على جميع دولنا، سواء كان نابعا من مناطق بعيدة من العالم أو في ساحاتنا الخلفية. ونحن نعلم أن المعاناة المريرة للإرهاب حقيقية، وقد مررنا جميعا تقريبا. وفي الشهر الماضي، فقدنا ١٣ بطلا أمريكيا ونحو ٢٠٠ مدني أفغاني بريء في الهجوم الإرهابي الشنيع على مطار كابول. إن الذين يشنون أعمالا إرهابية علينا سيجدوا دائما عدوا حازما في الولايات المتحدة.

غير أن العالم اليوم ليس عالم عام ٢٠٠١، والولايات المتحدة ليست نفس البلد الذي كنا عليه عندما هوجمنا في ١١ أيلول/سبتمبر، قبل ٢٠ عاما. اليوم نحن مجهزون بشكل أفضل للكشف عن التهديدات الإرهابية ومنع وقوعها، ونحن أكثر صمودا في قدرتنا على صدها والرد عليها.

نحن نعرف كيف نبني شراكات فعالة لتفكيك الشبكات الإرهابية من خلال استهداف نظم تمويلها ودعمها، والتصدي لدعايتها ومنع سفر أفرادها، فضلا عن تعطيل الهجمات الوشيكة. وسنواجه التهديدات الإرهابية التي تنشأ اليوم وفي المستقبل بكامل مجموعة الأدوات المتاحة لنا، بما في ذلك العمل بالتعاون مع الشركاء المحليين حتى لا نحتاج إلى الاعتماد على عمليات الانتشار العسكري الواسعة النطاق.

ومن أهم الطرق التي يمكننا من خلالها تعزيز الأمن والحد من العنف بفعالية السعي إلى تحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم الذين يرون أن حكوماتهم لا تلبي احتياجاتهم. فالفساد يغذي عدم المساواة، ويستنزف موارد الأمة، وينتشر عبر الحدود، ويولد المعاناة الإنسانية. إنه لا يقل عن كونه تهديدا للأمن القومي في القرن الحادي والعشرين.

في جميع أنحاء العالم، نرى المواطنين يبدون استيائهم بشكل متزايد من رؤية الأثرياء وذوي العلاقات الجيدة وهم يزدادون ثراءً وينعمون في ثراء فاحش، ويجمعون الأرباح ويتلقون الرشاوى ويتصرفون بما يخالف القانون، بينما تكافح الغالبية العظمى من الناس للعثور على وظيفة، وتوفير قوت يومهم والعمل على ترسيخ أسس أعمالهم التجارية أو إرسال أطفالهم ببساطة إلى المدرسة.

لقد نزل الناس إلى الشوارع في كل منطقة لمطالبة حكوماتهم بتلبية احتياجاتهم الأساسية، وإعطاء الجميع فرصة عادلة للنجاح وحماية حقوقهم التي وهبهم الله إياها. وفي تلك الجوقة من الأصوات بمختلف اللغات وعبر القارات، نسمع صرخة مشتركة: صرخة من أجل الكرامة – مجرد الكرامة. ويتعين علينا كقادة أن نستجيب لتلك الدعوة، لا أن نسكتها. وتلتزم الولايات المتحدة باستخدام مواردها ومنبرها الدولي لدعم تلك الأصوات والاستماع إليها وإقامة الشراكة معها لإيجاد سبل للاستجابة التي تعزز الكرامة الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

فعلى سبيل المثال، تقوم حاجة هائلة إلى تشييد الهياكل الأساسية في البلدان النامية، ولكن الهياكل الأساسية المنخفضة الجودة أو التي تغذي الفساد أو تفاقم التدهور البيئي قد لا تؤدي في نهاية المطاف إلا إلى الإسهام في تحديات أكبر للبلدان بمرور الوقت. ولكن إن جرى تشييدها بالطريقة السليمة، باستثمارات شفافة ومستدامة في المشاريع التي تستجيب لاحتياجات البلد وتشرك عمالها المحليين في الحفاظ على معايير عالية للعمالة والبيئة، يمكن أن تكون البنية التحتية أساسا قويا يسمح للمجتمعات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بالنمو والازدهار. هذه هي الفكرة وراء مبادرة "إعادة بناء العالم بشكل أفضل".

ونهدف بالتعاون مع القطاع الخاص ومع شركائنا في مجموعة الدول السبع إلى حشد مئات المليارات من الدولارات من الاستثمارات في البنية التحتية. كما سنظل أكبر مساهم في العالم في مجال المساعدات الإنسانية، حيث نقدم الغذاء والماء والمأوى والرعاية الصحية الطارئة وغيرها من المساعدات الحيوية المنقذة للحياة لملايين المحتاجين.

فعندما يضرب زلزال، ويعصف إعصار أو تحدث كارثة في أي مكان في العالم، تظهر الولايات المتحدة هناك. سنكون مستعدين للمساعدة. وفي الوقت الذي لا يحصل فيه ما يقرب من واحد من كل ثلاثة أشخاص على الصعيد العالمي على الغذاء الكافي – الغذاء الكافي في العام الماضي فقط – تلتزم الولايات المتحدة بحشد شركائنا لمعالجة سوء التغذية فورا وضمان قدرتنا على إطعام العالم بشكل مستدام لعقود قادمة. وتحقيقا لذلك قدمت الولايات المتحدة التزاما بقيمة

١٠ مليارات دولار للقضاء على الجوع والاستثمار في النظم الغذائية في الداخل والخارج.

ومنذ عام ٢٠٠٠، قدمت حكومة الولايات المتحدة أكثر من ١٤٠ مليار دولار للنهوض بالصحة وتعزيز النظم الصحية، وسنواصل قيادتنا لتوجيه هذه الاستثمارات الحيوية لجعل حياة الناس أفضل كل يوم ومنحهم مجالا صغيرا للراحة.

وبينما نسعى جاهدين لجعل الحياة أفضل، يجب أن نعمل بهدف متجدد لإنهاء النزاعات التي تؤدي إلى الكثير من الألم والأذى في جميع أنحاء العالم. ويجب أن نضاعف دبلوماسيتنا وأن نلتزم بالمفاوضات السياسية، لا بالعنف، كأداة الملاذ الأول للتعامل مع التوترات وتخفيف حدتها في جميع أنحاء العالم.

ويجب أن نسعى إلى مستقبل أكثر سلاما وأمنا لجميع شعوب الشرق الأوسط. إن التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل لا شك فيه، ودعمنا لدولة يهودية مستقلة لا لبس فيه. ولكنني ما زلت أعتقد أن حل الدولتين هو أفضل طريقة لضمان مستقبل إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية تعيش في سلام إلى جانب دولة فلسطينية ديمقراطية تتوفر لها مقومات البقاء وذات سيادة. ونحن بعيدون كل البعد عن تحقيق ذلك الهدف في هذه اللحظة، ولكن يجب ألا نسمح لأنفسنا أبدا بالتخلي عن إمكانية إحراز تقدم.

ولا يمكننا التخلي عن حل النزاعات الأهلية المستعرة، بما في ذلك في إثيوبيا واليمن، حيث يؤدي الاقتتال بين الأطراف المتحاربة إلى المجاعة والعنف المروع وانتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين، بما في ذلك الاستخدام الذي يأباه الضمير للاغتصاب كسلاح حرب. وسنواصل العمل مع المجتمع الدولي للضغط من أجل إحلال السلام ووضع حد لهذه المعاناة.

وفي الوقت الذي نواصل فيه الدبلوماسية في جميع الحالات، ستدافع الولايات المتحدة عن القيم الديمقراطية التي تشكل صميم ما نحن عليه كدولة وشعب: الحرية والمساواة والفرص والإيمان بالحقوق العالمية لجميع الأشخاص. إنها قيم متجذرة في أصولنا وتركيبتنا كدولة، والأهم من ذلك، إنها متأصلة في هذه المنظمة – الأمم المتحدة. أحيانا ما ننسى وأقتبس الكلمات الافتتاحية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

> "... إن الحقوق المتساوية وغير
> القابلة للتصرف لجميع أفراد الأسرة البشرية
> هي أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم".

إن الروح التأسيسية للأمم المتحدة تضع حقوق الأفراد في صميم منظومتنا، ويجب عدم تجاهل ذلك الوضوح وتلك الرؤية أو إساءة تفسيرهما.

وسؤدي الولايات المتحدة دورها، ولكننا سنكون أكثر نجاحا وتأثيرا إذا عملت جميع دولنا صوب المهمة الكاملة المدعوون إلى إنجازها. ولهذا السبب اتحدت أكثر من ١٠٠ دولة حول بيان مشترك واتخذ مجلس الأمن القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) الذي يحدد كيف سندعم شعب أفغانستان للمضي قدما، مبينا التوقعات التي سنحملها لطالبان عندما يتعلق الأمر باحترام حقوق الإنسان العالمية.

ويجب علينا جميعا أن ندافع عن المرأة وحقوق النساء والفتيات في استخدام مواهبهن الكاملة للمساهمة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا والسعي لتحقيق أحلامهن بدون عنف وترهيب، من أمريكا الوسطى إلى الشرق الأوسط إلى أفريقيا وأفغانستان، أينما ظهر ذلك في العالم.

ويجب علينا جميعا أن نشجب استهداف وقمع الأقليات العرقية والإثنية والدينية، سواء حدث ذلك في شينجيانغ أو شمال إثيوبيا أو في أي مكان في العالم.

ويجب علينا جميعا أن ندافع عن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين حتى يتمكنوا من العيش والحب علانية دون خوف، سواء في الشيشان أو الكاميرون أو في أي مكان.

وبينما نمضي بدولنا صوب ذلك المنعطف ونعمل على مواجهة التحديات المتعددة القطاعات والمتغيرة اليوم، أود أن أتوخى الوضوح:

لا يساورني شك بشأن المستقبل الذي نصبو إلى تحقيقه للعالم. إن المستقبل سيكون ملكاً للذين يتبنون الكرامة الإنسانية وليس للذين يسحقونها. إن المستقبل سيكون ملكاً للذين يطلقون العنان لكل قدرات شعوبهم، وليس للذين يخنقونها. إن المستقبل سيكون ملكاً للذين يمنحون شعوبهم القدرة على التنفس بحرية، وليس للذين يسعون إلى خنق شعوبهم بيد حديدية.

ربما تسعى السلطوية والسلطويون في العالم إلى إعلان نهاية عصر الديمقراطية، لكنهم مخطئون. والحقيقة هي أن العالم الديمقراطي موجود في كل مكان. إنه يعيش متجسدا في الناشطين المناهضين للفساد، وفي المدافعين عن حقوق الإنسان، وفي الصحفيين، وفي المتظاهرين من أجل السلام على جبهات النضال في بيلاروسيا وبورما وسورية وكوبا وفنزويلا، وفي جميع الأماكن الأخرى. إنه يعيش في النساء الشجاعات في السودان اللاتي تصدين للعنف والقهر لكي يُخلع دكتاتورُ الإبادة الجماعية من منصبه، واللاتي يواصلن العمل يومياً للدفاع عن التقدم الديمقراطي. إنه يعيش في مواطني مولدوفيا الفخورين الذين ساهموا في تحقيق نصر كاسح لقوى الديمقراطية مع الالتزام بمكافحة الكسب غير المشروع وبناء اقتصاد أكثر شمولاً. إنه يعيش في شباب زامبيا الذين سخّروا قوة أصواتهم للمرة الأولى وأقبلوا بأعداد قياسية للإعلان عن شجب الفساد ورسم مسيرة جديدة لوطنهم.

وفي حين أنه لا توجد ديمقراطية مثالية كاملة، بما في ذلك الولايات المتحدة – التي ستواصل النضال لكي ترتقي إلى المثل العليا من أجل رأب الصدوع فيما بيننا ومواجهة العنف والتمرد – تظل الديمقراطية أفضل أداة لإطلاق العنان لإمكاناتنا البشرية بالكامل.

هذه لحظة ينبغي علينا أن نثبت فيها أننا أنداد لمن سبقونا، أولئك الذين أسسوا الأمم المتحدة برؤيتهم وقيمهم وإيمانهم الثابت بمستقبلنا المشترك، وكسروا الحلقة المفرغة للحرب والدمار، وأرسوا الأساس لأكثر من سبعة عقود من السلام النسبي وتنامي الازدهار العالمي. والآن يجب علينا مرة أخرى أن نقف معاً لكي نؤكد أن الإنسانية المتأصلة فينا، والتي توحدنا، هي أكبر من أي انقسامات أو اختلافات ظاهرية.

يجب أن نختار أن نفعل أكثر مما نعتقد أننا نستطيع فعله بمفردنا حتى نستطيع تحقيق ما ينبغي أن نحققه مجتمعين: القضاء على الجائحة والتأكد من أننا على استعداد بدرجة أكبر للجائحة المقبلة؛ ودرء تغير المناخ وتعزيز قدرتنا على الصمود أمام الآثار التي بتنا نراها بالفعل؛ وكفالة مستقبل تكون التقنيات فيه أداة حيوية لحل التحديات الإنسانية وتعزيز القدرات البشرية، وليست مصدراً لمزيد من الفتنة والقمع. تلك هي التحديات التي ستحدد شكل العالم بالنسبة لأطفالنا وأحفادنا وما سيرثونه. فلا يمكننا مواجهة تلك التحديات إلا بالتطلع إلى المستقبل.

إنني أقف في هذه القاعة اليوم، للمرة الأولى منذ ٢٠ عاماً، والولايات المتحدة ليست في حالة حرب. لقد طوينا الصفحة. وكل ما أوتيت أمتنا من القوة والطاقة والالتزام والعزم والموارد التي ليس لها مثيل قد باتت مركزة بشكل كامل ومباشر على ما سيأتي في قابل الأيام، وليس على ما مضى.

إنني متأكد من ذلك – إننا إذ نتطلع إلى الأمام، فسنكون في موقع القيادة. وسنقود جميع التحديات الكبرى في عصرنا، من مرض فيروس كورونا إلى المناخ والسلام والأمن والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان. ولكننا لن نمضي بمفردنا. فسنقود جنباً إلى جنب مع حلفائنا وشركائنا، وبالتعاون مع جميع الذين يؤمنون، كما نؤمن نحن، بأن مواجهة تلك التحديات يقع ضمن نطاق قدرتنا، وبناء مستقبل يرتقي بجميع شعوبنا ويحافظ على هذا الكوكب.

ولكن لا حتمية في كل ما ذُكر؛ إنه خيار. ويمكنني أن أقول للدول الأعضاء أين تقف أميركا. سنختار بناء مستقبل أفضل. ونحن، جميعاً، نملك الإرادة والقدرة على جعله أفضل. لا يمكننا تحمل إضاعة مزيد من الوقت. فلنبدأ العمل. ولنبدأ صنع مستقبلنا الأفضل الآن. ونستطيع أن نفعل هذا. فهو في نطاق قوتنا وقدرتنا.

الرئيس (***تكلم بالإنكليزية***): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد جوزيف ر. بايدن الابن، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إبراهيم محمد صُليح، رئيس جمهورية ملديف

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ملديف.

اصطحب السيد إبراهيم محمد صُليح، رئيس جمهورية ملديف، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إبراهيم محمد صُليح، رئيس جمهورية ملديف، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس صليح (*تكلم بالديفيهية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية*): يشرفني كثيرا أن أقدم تهانينا، بالنيابة عن دولتنا الفخورة، لمعالي السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. وأود أيضا أن أتقدم بتهانينا القلبية إلى الأمين العام على إعادة تعيينه.

قبل ٥٦ عاما، بعد استقلالنا مباشرة، عجلنا في السعي إلى أن نصبح دولة عضوا في الأمم المتحدة. غير أن انضمامنا لم يكن مضمونا. لقد كان عصر إنهاء الاستعمار وتقرير المصير، عندما نشأت دول جديدة عديدة. وكان ذلك العصر الذي تخلصت فيه البشرية من أغلال الماضي من أجل تحقيق الحضارة والتقدم.

وكما تقول الروايات، فإن مسألة السماح بدخول الدول الصغيرة، مثلنا، إلى المنظمة كانت موضعا لمناقشات حادة. وكانت المسألة تتمثل في ما إذا كانت جزيرة صغيرة مؤهلة للإسهام بشكل مفيد في الشؤون العالمية أم لا. واليوم، وبعد مرور ٥٦ عاما، أخاطب رئاسة الجمعية العامة بصفتي رئيس جمهورية ملديف بلغتنا الأم. إن لغتنا الأم، الديفيهية، اللغة التي نفخر بها والعزيزة علينا، هي أكثر لغة مألوفة لرئيس الجمعية العامة في هذه الدورة. قد تكون جمهورية ملديف صغيرة الحجم. غير أن الملديفيين كبار بثقافتهم الثرية وتراثهم. إن ذلك حقاً لمن دواعي الشرف العظيم لبلدنا.

ومن الأمور التي تبعث على الاستحسان الشديد أن تكون فترة رئاستكم، سيدي الرئيس، على رأس الجمعية العامة بعنوان "رئاسة مفعمة بالأمل"، لأن الأمل في الواقع سلعة مرغوبة للغاية في هذه الأوقات العصيبة. ومن المؤكد أن هذا هو ما أدى إلى إنشاء الأمم المتحدة. كان الأمل في عالم خال من بشاعة الحروب والمجاعة. كان الأمل في أن تسود المساواة بين جميع الشعوب؛ الأمل في أن تسود العدالة وحقوق الإنسان وتقرير المصير والديمقراطية؛ الأمل في عالم تتحرر فيه الشعوب المقهورة تحت نير الحكم الاستعماري وأشكال القمع الأخرى. وكان الأمل في أن نحافظ على كوكبنا وموارده وأنظمته الإيكولوجية وعجائبه لأجيال لم تولد بعد.

اجتمعنا على مدى السنوات الـ ٧٦ الماضية في هذه القاعة العظيمة كل عام لإلقاء خطب تلهمنا لتقييم الصعاب التي تبدو مستعصية على الحل ولحل مختلف المشاكل التي يعاني منها مجتمعنا العالمي. ولكن على الرغم من كل إنجازاتنا ونجاحاتنا، فإن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) قد تسببت في انتكاس سنوات من التقدم. وتتزايد الآثار السلبية لتغير المناخ. كما أن النمو المطرد لسكان العالم يزيد من وجود المجاعة. ولا يزال خطر الإرهاب أحد أكبر التحديات التي نواجهها اليوم. إنه وصمة دائمة على جبين إنسانيتنا المشتركة. ولهذا السبب، فإن واجبي اليوم هو، أولا وقبل كل شيء، دعوة المجتمع الدولي إلى العزم على دعم آمالنا ببذل الجهود. وأعتقد أن بصائص الأمل الخمسة التي عُرضت في بيان رئيس الجمعية العامة تبعث على أمل كبير في ذاتها.

فمن دولنا الجزرية الصغيرة إلى الدول الكبيرة التي تمتد عبر قارات، كانت عواقب جائحة كوفيد-١٩ هي نفسها. وقد كشفت بشكل صارخ عما نعرفه جميعا بالفعل، وهو أننا، في عالم اليوم، مرتبطون معا. ويجب أن نعمل معا في تضامن ووحدة لتحقيق طموحاتنا معا.

وبالنسبة لملديف، كما كان الحال في جميع أنحاء العالم، مثلت جائحة كوفيد-١٩ تحديا لم يسبق له مثيل. إذ يعتمد اقتصادانا على استقبال السياح الذين يزورون شواطئنا. ونحن نستورد كل شيء تقريبا – من الغذاء إلى الدواء إلى المواد التي نبني بها مأوانا. أما وبعد أن أغلقنا حدودنا، واجهنا نتائج كارثية. توقف السياح عن القدوم إلى

بلدنا وانخفضت تدفقات العملات الأجنبية وانهارت الأعمال التجارية. وأعاق الإغلاق الرفاه الاجتماعي وتسبب في تراجع التعليم في المدارس لأطفالنا فلذات أكبادنا لسنوات.

وكانت مهمتنا آنذاك هي تحديد أفضل مسار للعمل. ولم يكن قرار إغلاق حدودنا مرغوبا فيه ولا موضع ترحيب. فقد أغلقنا حدودنا بعد أن نفدت أمامنا الخيارات. وحصلنا على جميع الموارد اللازمة لتحسين نظامنا للرعاية الصحية. وفي ذلك الوقت، كان الحصول على اللقاح حلما بعيد المنال. وطوال تلك المحنة، التزمنا بحزم بالمعايير الصارمة. ونجحنا في التصدي للجائحة من خلال الالتزام بالتعليمات التي قدمها أخصائيو الرعاية الصحية لدينا. ووقف الموظفون والوكالات والمتطوعون في طوابير عن طيب خاطر. وتم تخزين الأغذية والإمدادات الطبية وغيرها من الضروريات. ونتيجة لذلك، تمكنا من التصدي للجائحة.

وقد طعمنا ٩٥ في المائة من جميع التلاميذ و ٨٥ في المائة من جميع المقيمين في ملديف. واستؤنف العمل في المدارس والأعمال التجارية. وأعيد فتح حدودنا، مما فتح الأبواب أمام منتجعاتنا. وجمهورية ملديف مستعدة لاستقبال العالم. وأصبحت ملديف مرة أخرى الجانب المشمس من الحياة. تعالوا لزيارتنا.

إن جائحة كوفيد-١٩ ستستمر ما دامت لم تُدحر في كل مكان. واللقاحات هي مفتاح الحل. وتلقيح سكان العالم في أقرب وقت ممكن هو السبيل كي نتغلب عليها. ويكتسي الإنصاف في توزيع اللقاحات أهمية قصوى في ذلك الصدد. وفي نهاية المطاف، وبينما يتعافى العالم من خطر جائحة كوفيد-١٩، يجب علينا جميعا أن نعقد العزم بصورة جماعية على التأكد من عدم تكرار مثل هذه الكارثة. يعلق مواطنونا آمالهم على جميع الحاضرين هنا لكفالة تجميع مواردنا وجهودنا ومعارفنا ومهاراتنا واكتشافاتنا لمنع ظهور الجائحة العالمية المقبلة.

إن إدارة الفيروس هو أحد جوانب التعافي من كوفيد-١٩. ومن المهم على نحو مماثل مهمة إعادة بناء اقتصادنا، واستعادة سبل العيش، والعودة إلى الحياة الطبيعية. فكوفيد-١٩ دعوة عاجلة إلى العمل.

وهناك أدلة علمية دامغة على أن حالة الطوارئ المناخية يمكن أن تكون كارثية على البشرية. لقد كان تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ المعنون "تغير المناخ لعام ٢٠٢١: عن الأساس العلمي الفيزيائي"، الذي نشر قبل بضعة أسابيع فقط، تكرارا مروعا لما عرفناه منذ فترة طويلة. وكان مروعا بسبب قسوة إعلانه أننا ببساطة تجاهلنا حقيقة تغير المناخ لفترة طويلة جداً.

وأود أن أسلط الضوء على جانب هام من التقرير – وهو أن السنوات الخمس الماضية كانت الأكثر حرارة على الإطلاق، منذ أن بدأ جمع البيانات في هذا الصدد في منتصف القرن التاسع عشر. وقد تضاعف معدل ارتفاع مستوى سطح البحر ثلاث مرات بالمقارنة مع الفترة من عام ١٩٠١ إلى عام ١٩٧٠. لقد تسببنا بالفعل في زيادة الاحترار العالمي بمقدار ١,١ درجة مئوية. والتوصيات مثيرة للقلق نظرا لطابعها الملح. ويلزم تخفيض الانبعاثات العالمية بنسبة ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ والوصول إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠، إذا أردنا تحديد الاحترار في نسبة ١,٥ درجة مئوية. إن عبارات "التهديد الوجودي" و"الزوال" و"التعرض لخطر تغير المناخ" و"خطر الزوال" و"فقدان الهوية" و"اللاجئين جراء المسائل البيئية" كلها عبارات يشيع إطلاقها لوصف المحنة التي سيواجهها شعب ملديف والدول الجزرية الأخرى مثلنا إذا استمرت الاتجاهات الحالية بلا هوادة. والفرق بين ١,٥ درجة ودرجتين يعني حكماً بالإعدام بالنسبة لملديف. وتبقى هناك حقيقة مهيمنة – وهي أن حالة الخراب البيئي التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة الآن ستلحق، دون شك، بالدول الكبرى عاجلا وليس آجلا. وليس هناك ما يضمن بقاء أي بلد في عالم تغيب فيه ملديف عن الوجود.

لقد جئت إلى هنا اليوم أحمل رسائل لها أثر في قلوبنا أكبر من اثر الحقائق المادية التي يقدمها العلم. وأحمل بين يدي رسائل أطفال ملديف الصغار الذين كتبوا لي يطلبون مني أن أشاطر الجمعية العامة مناشداتهم من أجل مناخ عالمنا. إنها مناشدات من أجل حماية البيئة الهشة التي يدعونها الوطن، حيث سيكبرون ويأملون في تحقيق أحلامهم. هذه هي الدعوة الجماعية للأجيال القادمة. ويجب أن نستمع إليها.

ومع ذلك، لا نزال نأمل ألا نفوت الفرصة. إن التصدي لحالة الطوارئ المناخية يتطلب الابتعاد عن ممارسات نهج العمل كالمعتاد الباهتة التي تهيمن حاليا على النظام العالمي لتغير المناخ. إنه يتطلب من البلدان اتخاذ تدابير أكثر صرامة لوقف انبعاثاتها. إنه بحاجة إلى إن تعمل دول العالم الغنية على مساعدة الدول الصغيرة لتلقي الدعم اللازم – في شكل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والموارد المالية – لتعزيز دفاعاتها في إطار التصدي لتغير المناخ. كما يتطلب منا التخلي عن إدماننا على الوقود الأحفوري واعتماد تكنولوجيات أنظف وأذكى لاستخداماتنا للطاقة.

ونحن مصممون على عدم الانتظار مكتوفي الأيدي على جبهة المناخ. ونطمح لأن نكون أكثر من مجرد حكاية ذات عبرة لما قد يحدث عندما لا تُحترم الطبيعة والقوى المدمرة التي يمكن أن تطلقها. وقد وضعنا خطة طموحة من أجل الوصول إلى مستوى صفري صافٍ من الانبعاثات بحلول عام ٢٠٣٠، ونأمل في تحقيقها بدعم دولي.

وعندما نتكلم عن المسائل العالمية الملحة، فإن التصدي للإرهاب والتطرف العنيف يبقى على جدول الأعمال. ولا يمكننا أن نتهاون إزاء التهديد المتزايد الذي تشكله التفسيرات المتطرفة للنصوص الدينية. وما فتئت ملديف تفخر بأنها بلد مسلم معتدل يسود فيه الإسلام التعددي والعقلاني. ولكننا لسنا بمنأى عن التهديد الذي يشكله المتطرفون المتشددون. ففي ٦ أيار/مايو، تعرضنا لأحد أسوأ الهجمات الإرهابية على أرضنا – وهي محاولة الاغتيال التي استهدفت رئيس البرلمان والرئيس السابق محمد نشيد. ولن نقف مكتوفي الأيدي بينما يتم التخطيط لشن مزيد من الهجمات الجبانة وتسميم المزيد من العقول الشابة بالتفسيرات الخاطئة والعنيفة للدين. إننا ندين الإرهاب بجميع أشكاله في كل مكان ونكرر التزامنا الراسخ بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل التصدي للإرهاب بطريقة منسقة وشاملة.

إن حكومة ملديف وشعبها يقفان بقوة وحزم إلى جانب الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من جهود الأمم المتحدة التي بذلت على مدى عقود، لم يشهد الشعب الفلسطيني بعد تحقيق العدالة. ولا نزال نشهد انتهاكات إسرائيل الغاشمة والمتصاعدة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وهناك أجيال من الشباب المتعلمين في جميع أنحاء العالم يدافعون عن حقوق الشعب الفلسطيني. إنهم يقفون احتجاجا على المعاملة الجائرة واللاإنسانية للشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من القرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، فإن حقوق الفلسطينيين ضئيلة أو معدومة. وبصفتي رئيس دولة بلد صغير، أستطيع أن أقف هنا وأتكلم أمام الجمعية اليوم لأن بلدي معترف به كدولة. فما الذي سيخسره العالم بالاعتراف الكامل بفلسطين كدولة مستقلة؟ وبالنيابة عن شعب ملديف، أريد أن يستفيد من هذا الامتياز الملايين من إخواني وأخواتي الفلسطينيين – لكي يتم الاعتراف بهم من قبل الأمم المتحدة بشكل كامل ولحماية حرياتهم الفردية. وأود أن أشهد قيام دولة فلسطينية معترف بها تماما مع كل المزايا والفرص التي تمنحها العضوية. وسيواصل شعب ملديف الكفاح من أجل الاعتراف الكامل بفلسطين كدولة مستقلة.

وبوصفنا جارا في منطقة جنوب آسيا الأوسع نطاقا، فإننا نشعر بالقلق أيضا بشأن السلام والاستقرار في أفغانستان على المدى الطويل. ونريد أن نضمن سلامة الناس وحماية حقوق النساء والفتيات وإعمالها. ونود أيضا كفالة اتخاذ خطوات لتشكيل حكومة تمثيلية وشاملة للجميع من أجل الشعب. ومن خلال هذه الخطوات، يمكن لأفغانستان أن تثبت التزامها ببناء بلد مستقر ينعم بالسلام والازدهار.

إنني أعتقد أن الأمم المتحدة لا تزال تقدم أفضل أمل للبشرية. ولا تزال المنظمة تمثل ذروة ما يمكن للدبلوماسية المتضافرة أن تحققه وما زالت تجسد آمال جميع من يؤمنون بالحوار السلمي لحل المشاكل العالمية، بغض النظر عن مركزهم أو طبقتهم أو جنسهم. ومن الزراعة إلى الأوبئة إلى الإرهاب، تشكل الأمم المتحدة أهم منبر عالمي لاتخاذ القرارات بطريقة تداولية لحل أهم التحديات في العالم.

وأشكر المجتمع الدولي على دعمه لترشيح ملديف لرئاسة الجمعية العامة. وأتمنى لهذه الجمعية كل النجاح في عملها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ملديف على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إبراهيم محمد صُليح، رئيس جمهورية ملديف، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إيفان دوكي ماركيس، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد إيفان دوكي ماركيس، رئيس جمهورية كولومبيا.

اصطحب السيد إيفان دوكي ماركيس، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيبان دوكي ماركيس، رئيس جمهورية كولومبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دوكي ماركيس (*تكلم بالإسبانية*): نجتمع مرة أخرى في هذا المحفل العالمي، الذي وفر دائما فضاء حيويا لتطوير تعددية الأطراف وبناء السلام والتصدي للتهديدات التي يتعرض لها بيتنا المشترك. ونحن نقوم بذلك حتى في خضم جائحة قاسية تقوض أنظمتنا الصحية واقتصاداتنا وما أحرزناه من مكاسب في تحقيق الإنصاف وما حققناه من تقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفوق كل الاعتبارات الأخرى، نجد أنفسنا مرة أخرى في هذه الحلقة التاريخية شبه الدائرية التي تذكرنا بهشاشة الإنسان وندرك، في الوقت نفسه، عظمة وقدرة الجنس البشري الذي يمكنه التغلب على أي تحد.

لقد اقتحم مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) حياتنا فجأة. وغير حياتنا اليومية وتفاعلاتنا وحرمنا من أحبائنا. لقد اختبر هذا الفيروس القاتل مشاعرنا مما جعلنا نفهم، الآن أكثر من أي وقت مضى، قيمة عناق الأب والأم ومدى أهمية أن نُمضي وقتا معا كأسرة واحدة وإلى أي حد يجعلنا لقاء ودي غير متوقع نشعر بالسعادة.

وبينما هدد هذا الفيروس المشؤوم اقتصاداتنا ونظمنا التعليمية والصحية، فقد كشفت التكنولوجيا – إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والحوسبة السحابية وغيرها من التطبيقات – أن التقدم في العالم الافتراضي يوفر فرصا للتنمية البشرية. وقد أظهرت الجائحة مكامن قوتنا ومواطن ضعفنا على السواء.

ولاحظنا إخفاقات تعددية الأطراف في الاستجابة على نحو منصف وبوضوح لأشد التحديات خطورة. فالفجوات بين الدول من حيث التطعيم لم يسبق لها مثيل. وبينما تحصل بعض الدول على جرعات إضافية تصل إلى ستة أو سبعة أضعاف أعداد سكانها وتعلن كذلك عن توافر جرعات ثالثة معززة، فإن دولا أخرى لم تعط حتى جرعة واحدة لبث الأمل في نفوس سكانها.

وأدت الجائحة إلى تفاقم أزمات أخرى ذات آثار خطيرة بنفس القدر. فنحن نشهد تزايد آثار تغير المناخ وزيادة أوجه عدم المساواة الناجمة عن الانتكاسات الاقتصادية وأزمات الهجرة التي يتسبب فيها أولئك الذين هم على استعداد للمخاطرة بحياتهم، بحثا عن وظيفة لائقة أو لإطعام أنفسهم وللفرار في وقت نفسه من الديكتاتوريات والأنظمة القمعية.

وكان لهذه الجائحة أيضا أثر كبير على بناء السلام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتيح لي هذا الواقع السياق الذي أشاطر فيه الجمعية العامة استجابة كولومبيا لهذه التحديات العالمية وأن أقترح إجراءات يجب أن نتخذها معا على نحو منصف، ودون انقسام، وبالتفكير دون قيود في مستقبل البشرية.

في بلدنا، نتصدى للجائحة من خلال ثلاثة نهج: الرعاية الصحية ورعاية أضعف الفئات والانتعاش الاقتصادي. وقد سمح لنا التقدم الذي أحرزناه في خطة التطعيم الوطنية بتغطية ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من الكولومبيين. وانضممنا إلى آلية مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي وتولينا القيادة الإقليمية ونقوم بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وأدعو اليوم المجتمع الدولي إلى تعزيز تعددية الأطراف في مجال الصحة وتحسين الإنصاف في توزيع اللقاحات. فهذا هو واجبنا الأخلاقي.

وإذا ظللنا متأخرين في التوزيع العادل للقاحات على جميع الدول، فإننا نعرض أنفسنا كبشر لأنواع متحورة جديدة من الفيروس قد تهاجمنا بضراوة أكبر. فالحصانة العالمية تتطلب التضامن لمنع البعض من تكديس للقاحات على حساب احتياجات الآخرين.

وفي سياق رعاية الفئات الأكثر ضعفا، تصرفنا بتصميم وإبداع، مستلهمين المسار المحدد في خطة عام ٢٠٣٠. ويمكننا أن نقول بفخر إننا حكومة كولومبيا التي أطلقت أكثر الخطط الاجتماعية طموحا في هذا القرن، وربما في تاريخ كولومبيا الحديث. وسنُبقي حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ على دخل أساسي في حالات الطوارئ، يُسمى "دخل التضامن"، الذي يصل إلى أكثر من ٤ ملايين أسرة معيشية ضعيفة ويوفر دعما اقتصاديا مباشرا لأكثر من ٢٥ في المائة من سكاننا.

وبالإضافة إلى ذلك، نقدم إعانة عمالة تحمي أكثر من ٤ ملايين عامل في القطاع الرسمي ووضعنا خطة لرد ضريبة القيمة المضافة لأكثر من مليوني أسرة معيشية ضعيفة، وبالتالي تصحيح الأثر التنازلي لهذه الضريبة. وتشمل هذه الخطة الاجتماعية غير المسبوقة أيضا دفع مكافأة بنسبة ٢٥ في المائة لتوظيف الشباب، وهو ما يعد بمثابة ضمان اجتماعي. وهذه اليوم سياسة حكومية يعززها تنفيذ تحول اجتماعي دائم وحقيقي يتمثل في توفير التعليم مجانا في الجامعات الحكومية على أساس دائم للفئات الأكثر احتياجا وكذلك للطبقة المتوسطة الناشئة في بلدنا.

ويتيح لنا هذا التقدم، الناتج عن جهودنا والمسؤولية المالية، حماية إنجازاتنا الاجتماعية. لقد حققنا أهم إصلاح اجتماعي في هذا القرن في كولومبيا باعتماد أهم إصلاح للضرائب والتي ستصل، من منظور تحصيل الإيرادات، إلى ١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما من شأنه تعزيز الضوابط المالية على المديونية وخفض العجز وتمهيد الطريق بوضوح لتحقيق الاستقرار المالي العام وضمان شبكة أمان اجتماعي واسعة النطاق. وقد تحقق هذا الجهد الجماعي دون شعبوية أو غوغائية، مع ضمان المنافسة بين الشركات.

إن إنجازاتنا في مجالات الصحة والرعاية الاجتماعية والاستقرار المالي كلها جزء من "الالتزام تجاه كولومبيا"، وهي خطتنا لإعادة التنشيط. وبالاستثمارات الخاصة والعامة والخاصة – العامة المشتركة، نحن نشهد بالفعل مكاسب اقتصادية – فالربع الثاني من هذا العام كان بلا شك أفضل ربع لنا من حيث النمو في هذا القرن. كما أنها وضعتنا بقوة على الطريق نحو معدل نمو يزيد على ٧ في المائة في عام ٢٠٢١، مما سيسمح لنا بتحقيق أعلى مستويات النمو في هذا القرن.

إن "الاتفاق الكولومبي الجديد" هو أفضل طريقة للتعافي في أعقاب تأثير الجائحة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يوجهنا ويقربنا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إنني اليوم أوجه مناشدة عالمية. ففي مواجهة خطر كوفيد-١٩ اضطرت بلدان ناشئة عديدة لزيادة ديونها وعجزها المالي. ولم يبدأ العديد منها في إجراء الإصلاحات المالية اللازمة لدفع النفقات الطارئة، والآن تقوم وكالات التصنيف الائتماني بتقييمها وفقا لمعايير ومقاييس ما قبل الجائحة.

ونظرا لارتفاع مستويات الديون والاحتياجات القائمة، يلزم التوصل إلى توافق عالمي في الآراء، بقيادة صندوق النقد الدولي ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، لوضع معايير دنيا جديدة للمخاطر المالية خلال مرحلة التعافي بعد كوفيد- ١٩. فبغير ذلك، في الأجل القصير، وفي مواجهة الطلب على الديون والزيادة العامة في تكلفة رأس المال، قد نشهد أزمة ديون يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الانتكاسات وآثار الركود العالمي.

إن جميع التحديات والإجراءات التي نواجهها اليوم تحدث أيضا وسط أكبر تهديد تواجهه البشرية، ألا وهو أزمة المناخ. وفي مواجهة هذا التحدي، تتصرف كولومبيا بتصميم والتزام أخلاقي. نحن بلد لا يمثل سوى ٠,٦ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم، ومع ذلك فهو أحد أكثر البلدان تعرضا للخطر من آثار تغير المناخ.

إجراءاتنا تتطلب الالتزام والجرأة وأن نكون قدوة في ممارسة القيادة. ولهذا السبب سنحضر المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو مع التزام بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٥١ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. فنحن أيضا في طريقنا إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠.

لقد بدأت بالفعل رحلتنا في هذا المنحى، كما يؤكد على ذلك انتقالنا السريع في مجال الطاقة، والذي له بالفعل تشريعه الخاص. ونحن نوسع نطاق ذلك التشريع بشكل مطرد ليشمل الطاقات غير التقليدية والمتجددة من أجل مضاعفة قدرتنا المتاحة بمقدار ٢٠ مرة مقارنة بالوقت الذي تولت فيه حكومتنا السلطة لأول مرة. كما نأمل في تحقيق التوقف كلياً عن إزالة الغابات بحلول عام ٢٠٣٠، والذي سيرافقه تطوير الاقتصاد الدائري، بتسخير دورة هيدروجينية خضراء فعالة، وقبل كل شيء الدفاع عن الأمازون دون قيد.

إن الاستقرار المالي المحدود نتيجة لتأثير الجائحة سيصبح عقبة للكثيرين في تحقيق أهدافنا المشتركة ما لم نطور أدوات عالمية. ولذلك أقترح على المجتمع الدولي، لفترة زمنية معينة وبدعم من صندوق النقد الدولي، وضع قاعدة يمكن بموجبها النظر في جميع نفقات واستثمارات العمل المناخي الهيكلي خارج خطوط القياس التقليدية للعجز المالي.

وينبغي تطبيق هذه الأدوات، فضلا عن تخفيف عبء الديون المتعددة الأطراف والإعفاءات منها، في مواجهة الإنجازات الملموسة في مجال العمل المناخي، في أقرب وقت ممكن ودون شروط. وعند تناول الاستثمارات العاجلة، لا يمكن أن تعوقنا المناقشات السياسية الداخلية الناشئة عن الصراعات على تخصيص الموارد. فيتعين اتخاذ إجراءات الآن وعلى الفور ودون تأخير. إن منطقتنا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تحتاج إلى تعزيز التمويل الأخضر، الذي يتطلب بشكل عاجل رسملة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصرف التنمية لأمريكا اللاتينية. ويجب أن يتم ذلك جنبا إلى جنب مع أدوات أخرى.

إن كولومبيا تتصدى لهذه الجائحة، وتباشر الإجراءات المناخية، وتتعامل في الوقت نفسه مع أسوأ أزمة هجرة على وجه الأرض بسبب فرار ملايين الفنزويليين من ديكتاتورية المخدرات الشائنة. وقد أظهر عملنا مع الأمم المتحدة ومكتب السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، تقدما كبيرا، بما في ذلك منح مركز الحماية المؤقتة لعدد ١,٨ مليون مهاجر فنزويلي يعيشون في بلدنا.

إننا نواجه هذا التحدي دون أن نكون بلدا غنيا وبتكلفة مالية باهظة. فهذه الحالة تتطلب صرف الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي من خلال مؤتمرات المانحين التي نُظمت لذلك. ولذلك أدعو إلى التعبئة في هذا الصدد.

ولا بد لي من التوقف هنا لأوضح ما يلي: على الرغم من أن الحوار بين الحكومة المؤقتة لفنزويلا، التي تجسد المقاومة الديمقراطية، وديكتاتورية المخدرات يبعث على بعض الأمل، إلا أنه لا يوجد مجال للسذاجة. فالنتيجة الفعالة الوحيدة للحالة هي إجراء انتخابات رئاسية حرة وشفافة في أقرب وقت ممكن مع مراقبة دولية دقيقة. وأي حل يديم الديكتاتورية المخزية ويسمح للنظام بكسب الوقت لن يؤدي إلا إلى تفاقم أكبر كارثة إنسانية عرفتها قارتنا على الإطلاق. إن نهاية الديكتاتورية هي الطريق الوحيد المجدي لرفاه الشعب الفنزويلي. وينبغي أن يكون ذلك، قبل كل شيء، هو الغرض من العمل الدولي في هذا الصدد.

من ناحية أخرى، تحرز كولومبيا أيضا تقدما في البناء على سياسة "السلام مع الشرعية" الخاصة بنا. فلا حتى التداعيات القاسية لجائحة كوفيد-١٩ سوف تثنينا عن التزامنا بمطلب شعبنا لإنهاء عنف إرهاب المخدرات. إن اتفاق السلام النهائي الهش، الذي تم توقيعه في عام ٢٠١٦ مع الجماعة الإرهابية قوات كولومبيا الثورية المسلحة (فارك)، قد شهد تقدما كبيرا، مما سمح لنا بتعزيز عملية إعادة إدماج أولئك الذين يدخلون الآن في الشرعية، كما تحققت من ذلك بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

وبفضل التزامنا بخطط التنمية مع التركيز على الأراضي وتركيزنا على المناطق الأكثر تضررا من العنف، أبرز مكتب أمين المظالم في كولومبيا أنه خلال السنوات الثلاث، منذ تولت إدارتنا السلطة، تم إحراز تقدم أكبر مما تحقق في الأشهر العشرين الأولى من التنفيذ.

وفي هذا السياق، نحن نتحرك نحو أكبر استثمار في طرقات فرعية وأكبر مبادرة لتوثيق الممتلكات في تاريخنا. كما أننا نحرز تقدما في إنشاء سجل للأراضي متعدد الأغراض، مع وضع خطة لضمان الإنصاف في شراء المنتجات الريفية دون وسطاء. وقد أدى ذلك بنا إلى التمتع بأكبر صادرات للسلع الزراعية المسجلة على الإطلاق في البلد.

ومع ذلك ما زلنا نواجه تحديات متعددة بسبب أنشطة المنشقين من قوات كولومبيا المسلحة الثورية وجيش التحرير الوطني وغيرهما

من الجماعات الإجرامية التي لم تلتزم قط بالسلام. فهم ممعنون في شن هجماتهم على قيادات المجتمع وقيادات مجال البيئة والمنخرطين في عملية إعادة الإدماج.

وعلى الرغم من التحديات العديدة، فإن سياسة "السلام في إطار الشرعية" التي نتبعها تبين لنا أن لدينا أسبابا وجيهة تماما تدعو للتفاؤل. وقد سجلنا في العقود الأخيرة أدنى معدلات للقتل والاختطاف في التاريخ منذ بدء تسجيل الإحصاءات لأول مرة عن تلك الجرائم البشعة، من دون أن يغيب عن بالنا أن الاتجار بالمخدرات يغذي العنف وأن علينا أن نتخذ تدابير حازمة لمكافحته. وقد نجحنا في مصادرة أكبر كميات من الكوكا والقضاء يدويا على أكبر كمية من المحاصيل غير المشروعة في تاريخ كولومبيا.

إننا نمضي قدما بعزم، ولكن يجب أن نحدث فرقا بالعمل معا. وتعني زيادة إنتاج الكوكا في كولومبيا مستويات أدنى من السلام وحماية البيئة. فكل غرام من الكوكا يستهلك في الدول التي يحركها الطلب يترجم إلى قتل وإبادة إيكولوجية في كولومبيا. ومقابل كل هكتار من الكوكا المزروعة يُدَمَّر هكتاران من الغابات المدارية المطيرة. إن التعامل مع الزيادة المقلقة في استهلاك المخدرات في جميع أنحاء العالم أمر ملح. وقد حان الوقت لكي يتحمل أعضاء المجتمع الدولي نصيبهم من المسؤولية.

إن مكافحة الجريمة وتعزيز السلام في ظل الشرعية يتطلبان منا أن نواصل إحراز تقدم في عدم التسامح مطلقا مع جميع أنماط سلوك أفراد القوات العامة التي تتعارض مع الدستور والقانون وأن نواصل اتخاذ خطوات ملموسة نحو إجراء إصلاحات هيكلية لإنفاذ القانون، جنبا إلى جنب مع الدفاع غير المشروط والمستمر عن حقوق الإنسان. إن قواتنا العامة وطنية وملتزمة، وتتمثل ولايتها في العمل دائما بما يتماشى مع الدستور والقانون وحقوق الإنسان.

كما إن الحقائق التي نواجهها تتطلب منا أن نعزز الديمقراطية باستمرار لمواجهة أي تهديد تشكله الكراهية والانقسام الاجتماعي. وكل ما يمكننا القيام به لكفالة ديمقراطية راسخة هو ضمان لمستقبل أفضل. وفي كولومبيا تضرر الشباب بشدة من الجائحة، وهم اليوم يقودون مناقشات رئيسية بشأن العمل المناخي باقتراح سياسات وإجراءات مشتركة.

وقد وقعنا اتفاقا مع الشباب لإحداث تغيير حقيقي في السياسات التي ستفيدهم. وستجري أول انتخابات مفتوحة وشعبية في كانون الأول/ديسمبر لتشكيل مجالس شبابية بلدية. ولم يسبق مثيل لمثل هذه الانتخابات في أمريكا اللاتينية وستضفي شرعية على الشباب كمواطنين سيمهدون الطريق فعليا للمضي قدما حتى يسود صنع السياسات على الاحتجاجات. ويمثل ذلك تصميم كولومبيا الكبير، ولن نخفق، إذ أننا نريد من أولئك المواطنين الشباب الممكنين أن يبرهنوا على قدرتنا الحقيقية على التغيير الديمقراطي.

ستكون هذه آخر مرة أخاطب فيها الجمعية بصفتي رئيسا لكولومبيا. في عام ٢٠١٨، حددت خطتنا المتعلقة بالشرعية وريادة الأعمال والمساواة (انظر A/73/PV.8). وفي عام ٢٠٢١ أظهرنا أن خطتنا، على الرغم من الحالة التي فرضتها علينا الجائحة، تواصل المضي قدما. وقد أصبحت سياسة دولة وهي تتقدم بما يتماشى مع الظروف. وتمضي كولومبيا قدما في عمليات تطعيم واسعة النطاق. وتمضي كولومبيا قدما في إعادة فتح جميع مناحي الحياة بشكل آمن. وتمضي كولومبيا قدما بوضع أكبر ميزانية للبرامج الاجتماعية في تاريخ البلد. وتمضي كولومبيا قدما بعملية التحول في مجال الطاقة والعمل المناخي. وتمضي كولومبيا قدما في نهجها الأخوي تجاه الهجرة. إن كولومبيا، التي تجسد السلام بالحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار، تسير أيضا على طريق واضح نحو المستقبل.

وقد استثمرت كولومبيا في المساواة بين الجنسين وسط أعضاء مجلس الوزراء. كما ترغب كولومبيا في الإسهام في تحديث وإصلاح هذه المنظمة العظيمة المتعددة الأطراف من أجل ضمان طول عمرها وجعلها أكثر أهمية بالنسبة للمواطنين الذين تخدمهم.

إننا نعلم أن أمامنا العديد من التحديات والعقبات التي يتعين التغلب عليها، ولكن كولومبيا دولة عظيمة تفكر على الصعيد العالمي في جهودها لتصبح مثالا يحتذى وتعزز التقدم. هذه كولومبيا التي

تؤمن بالتعددية وكولومبيا التي تدعو إلى العمل المشترك. هذه كولومبيا التي تحل المشاكل المتعلقة بالديمقراطية من خلال الديمقراطية، وتواجه الشدائد مع اليقين بتحويلها إلى فرصة، لا تتراخى على الإطلاق ولن تتراخى قط في مواجهة أي عاصفة. تتألف كولومبيا من أناس طيبين وشرفاء ومجتهدين، ممثلون اليوم في هذا الاجتماع العالمي ويودون أن يقولوا من خلالي أن الوقت قد حان للعمل بشأن تغير المناخ والهجرة الأخوية. إنهم يطالبون بأنه يجب علينا – التكاتف – وألا ننتظر أكثر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إيفان دوكي ماركيس، رئيس جمهورية كولومبيا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه أمير دولة قطر.

اصطحب صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني، باسم الجمعية العامة، أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الشيخ آل ثاني: يطيب لي أن أتوجه بالتهنئة لسعادة السيد عبدالله شهيد لتوليه رئاسة الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، متمنيا له التوفيق والنجاح في مهمته. كما أعرب عن تقديرنا لسعادة السيد فولكان بوزكير على جهوده في إدارة أعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين. وأتقدم بالتهنئة لسعادة السيد أنطونيو غوتيريش على تجديد انتخابه أمينا عاما للأمم المتحدة، ونؤكد دعمنا له في مهمته.

يرسل اجتماعنا اليوم، تحت شعار "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل"، ولقاءنا شخصيا وليس عن بعد إشارة مهمة بشأن العودة إلى مسار الحياة العادي، من دون التخلي عن وسائل الحماية والوقاية بالطبع. وذلك بعد فترة عصيبة عاشها العالم ولا يزال جراء جائحة كوفيد-١٩ التي خلفت ملايين الضحايا وأزمات إنسانية واجتماعية واقتصادية لا حصر لها.

لقد أظهر هذا الامتحان الصعب الذي لا تزال تمر به الإنسانية ثغرات ونقاط ضعف في نظام أمننا الجماعي وألهمنا في نفس الوقت الكثير من الدروس، ومنها أهمية الموازنة بين الحرص على صحة الناس ودوران عجلة الاقتصاد الذي يؤمن مصادر عيشهم في الوقت ذاته، وكذلك أهمية التكامل بين دور الدولة الذي لا غنى عنه داخل حدودها، من ناحية، ودورها في مواجهة القضايا العابرة للحدود والالتزامات المشتركة لمواجهة التحديات والأزمات والكوارث، من ناحية أخرى.

إننا نؤكد دعمنا لتحقيق الأولويات الواردة في الرؤية المطروحة لهذه الدورة، ونشدد على ضرورة التوزيع العادل للقاحات وضمان وصولها إلى بلدان الجنوب وتأمين العلاج للجميع، وكذلك ضرورة تنسيق الجهود في مكافحة وباء آخر، وهو وباء الأخبار الكاذبة ونظريات المؤامرة والتشكيك غير المسبوق في جدوى اللقاحات الذي اجتاح العالم أيضا إبان هذه الجائحة، والذي ما زال يعيق الانتشار الضروري للقاحات في ظروف استمرارها.

وأشير هنا إلى أن دولة قطر قد اتبعت نهجا متوازنا وفعالا في التصدي للجائحة وآثارها الصحية والاقتصادية على المستوى الوطني. وقد بينت التجربة أن النجاح في هذه المواجهة مرهون بسياسات الدولة ومقدراتها، ولا سيما في مجال الصحة العامة، وأيضا بدرجة المسؤولية التي يتحلى بها المواطنون ومستوى وعيهم.

وانطلاقا من شراكتنا مع الأسرة الدولية لمواجهة الأزمات العالمية، لم تتوانَ دولة قطر عن تقديم الدعم للمؤسسات الدولية المعنية والوقوف مع الدول المتأثرة بالجائحة، حيث واصلنا تقديم الإمدادات الطبية وتلبية احتياجات أخرى ذات صلة بمواجهة الوباء، وذلك عبر التحالف العالمي للقاحات والتحصين (غافي)، ودعم منظمة الصحة العالمية والمبادرة الإنسانية لتوفير اللقاحات للفئات الأكثر ضعفا والدول الأكثر احتياجا.

ويشغل موضوع النزاعات الأمم المتحدة، ويلقي على كاهلها أعباء كثيرة منذ تأسيسها. وتشكل منطقة الشرق الأوسط للأسف مصدرا لقسم

كبير من هذه الأعباء. ولذلك تعتبر قطر الإسهام في مجال الحل السلمي للنزاعات من أولوياتها، بما في ذلك طرح تصورات للأمن الجماعي. فلا أمن، ولا استقرار، ولا تنمية ولا حياة إنسانية كريمة في ظل النزاعات.

لقد حرصنا دائما على إحلال مناخ السلام والاستقرار والتعاون في المنطقة. فمثلا، على مستوى الخليج، بيئتنا المباشرة، أكدنا مرارا على أهمية مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتزامنا بتسوية أي خلافات عن طريق الحوار البناء. وقد أتى إعلان العلا الذي صدر عن قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شهر يناير الماضي تجسيداً لمبدأ حل الخلافات بالحوار القائم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل. ونحن واثقون من ترسيخ هذا التوافق الذي حصل بين الأشقاء.

ومن ناحية أخرى نرى أنه لا حل للخلافات والاختلافات في وجهات النظر مع إيران إلا بالحوار العقلاني على أساس الاحترام المتبادل. وينطبق ذلك على مسألة العودة للاتفاق النووي مع إيران. ولا أعتقد أنه يتوفر لدى أحد بديل لهذه المقاربة، بمن في ذلك من يعارضون العودة إلى الاتفاق.

وشهد هذا العام انتهاكات إسرائيليةً عديدةً في القدس الشرقية المحتلة وتكرار الاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية، وبالأخص الحرم القدسي الشريف خلال شهر رمضان المبارك، والاستيلاء على منازل الفلسطينيين في إطار سياسات التهويد والاستيطان. وتبع ذلك تصعيد عسكري خطير في قطاع غزة أوقع المئات من الضحايا من المدنيين العزل وتسبب في تفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلاً في القطاع.

ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية تحقيق تسوية سلمية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية بإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، إلى جانب دولة إسرائيل، وإنهاء احتلال الأراضي العربية، والحل العادل لمسألة اللاجئين. هذا ما توافق عليه المجتمع الدولي منذ عقود، ولكنه لا يجد طريقه للتطبيق على الرغم من مخاطر بقاء هذه القضية دون حل.

وكنتيجة لهذا التسويف المتواصل، يظهر من حين لآخر من يعتقد أنه يمكن تهميش القضية الفلسطينية على جدول الأعمال الدولي، أو أنه يمكن الالتفاف على قضية وطنية عميقة الجذور بطرح أفكار مثل تحسين الوضع الاقتصادي للسكان تحت الاحتلال بدلاً من إزالة الاحتلال.

ومؤخراً، جاءت قضية ترحيل أهالي الشيخ جراح وسلوان واقتحامات المسجد الأقصى من طرف المستوطنين وردود الفعل الشعبية الفلسطينية والعربية والعالمية الغاضبة لتؤكد من جديد على مركزية القضية الفلسطينية، وأنه لا سبيل للالتفاف عليها.

لقد شكل قرار الانسحاب الأميركي من أفغانستان بعد مفاوضات مع حركة طالبان منعطفاً هاماً للغاية بالنسبة لهذا البلد. وتقع على عاتق الشعب الأفغاني بجميع أطيافه أولاً، وعلى المجتمع الدولي ثانياً، مسؤولية العمل على نحو منهجي ومثابر لتحقيق التسوية السياسية الشاملة، وتمهيد الطريق أمام الاستقرار في هذا البلد الذي عانى طويلاً من ويلات الحروب.

وكما تعلمون، لم تدخر قطر جهداً في المساعدة على إجلاء آلاف الأفراد والعائلات من جنسيات مختلفة خلال الأسابيع الماضية. كان هذا واجبنا الإنساني، لكن الأمر الأهم الذي أود الإشارة إليه هو أننا كنا واثقين بأن الحرب لا تشكل حلاً، وأنه في النهاية سوف يكون هناك حوار. وتصرفنا على هذا الأساس حين استضفنا مكتب طالبان عندما طلب منا شركاؤنا الدوليون فتح ورعاية حوار مباشر بينهم وبين طالبان في الدوحة، وقد ثبتت صحة هذا الموقف.

وسوف نواصل، بالتنسيق مع شركائنا الدوليين، تقديم ما في وسعنا لضمان الحفاظ على المكاسب الملموسة التي تحققت ضمن مسار الدوحة، ومن الضروري أن تلتزم الأطراف بتعهداتها خلاله.

وتؤكد دولة قطر على موقفها الثابت بشأن ضرورة حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وتحقيق حل سياسي شامل لضمان الأمن والاستقرار لما فيه مصلحة الشعب الأفغاني

الشقيق. ونشدد هنا على أهمية استمرار المجتمع الدولي في تقديم الدعم لأفغانستان في هذه المرحلة الحرجة، وفصل مجال المساعدات الإنسانية عن الخلافات السياسية. كما نؤكد على ضرورة استمرار الحوار مع طالبان، لأن المقاطعة تؤدي فقط إلى الاستقطاب وردود الفعل، أما الحوار فيمكن أن يأتي بنتائج إيجابية.

ليست المسألة في أفغانستان مسألة انتصار ولا هزيمة، بل مسألة فشل فرض نظام سياسي من الخارج. وبغض النظر عن النوايا والجهود التي بذلت والأموال التي استثمرت، انهارت هذه التجربة في أفغانستان بعد عشرين عاماً. وقد توصل العالم إلى استنتاجات صحيحة في هذا الشأن. ولكن من الضروري تجنب الانزلاق إلى التطرف المضاد بتخلي الدول الكبرى عن واجباتها في قضايا السلم العالمي وضمان تنفيذ المواثيق الدولية وحماية المدنيين من جرائم الحرب. فثمة فرق بين فرض الوصاية على الدول الأخرى وبين قيام الدول الكبرى بواجباتها في تنفيذ القرارات والمواثيق الدولية، كما لا يعقل أن تفرض دول كبرى على دول أخرى شكل النظام السياسي الذي تراه مناسباً لها بقوة السلاح من ناحية، وأن تتخلى من ناحية أخرى عن دعم دول توصلت إلى نفس نظام الحكم المنشود بإرادة شعوبها، ومن دون تدخل خارجي.

لقد مر عقد من الزمان على الأزمة في سورية التي بدأت بانتفاضة سلمية وتحولت إلى كارثة إنسانية بسبب الحرب التي شنها النظام على شعبه، والقوى المسلحة المتطرفة التي استغلت ذلك. ويحمل استمرار الأزمة مخاطر كبيرة على سورية نفسها وعلى السلم والأمن في المنطقة والعالم، بما في ذلك تفاقم خطر الإرهاب.

لا يجوز إهمال القضية السورية، ولا إدارة المجتمع الدولي ظهره لمعاناة الشعب السوري مثلما حصل مؤخراً إبان قصف مدينة درعا وغيرها.

وقد يأتي يوم نتذكر فيه هذا الإهمال لمعاناة البشر من الظلم بأسف شديد. ويتعين على المجتمع الدولي مضاعفة الجهود لإنهاء هذه الأزمة من خلال الحل السلمي وفقاً لبيان جنيف الأول (S/2012/522، المرفق)، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بجميع عناصره والمحافظة على وحدة سورية الإقليمية والوطنية وسيادتها واستقلالها.

وفي الشأن الليبي فإن التطورات الإيجابية التي شهدتها ليبيا خلال العام المنصرم تبعث على تفاؤل حذر. فوقف إطلاق النار وانعقاد ملتقى الحوار السياسي الليبي وصولا إلى انتخاب ممثلي السلطة التنفيذية المؤقتة ونيل حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة ثقة مجلس النواب، كلها تطورات إيجابية. وندعو الأطراف الليبية كافة للحفاظ على هذه المكاسب وضمان التنفيذ الكامل لما تم الاتفاق عليه على المسارات السياسية والاقتصادية والأمنية، وإنجاح عقد الانتخابات والعمل على تحقيق المصالحة الشاملة.

بالنسبة للأزمة في اليمن، حيث أدت الحرب إلى وضع إنساني مأساوي ومخاطر تقسيم التي قد تفضي بدورها إلى تفجر نزاعات أخرى، تؤكد دولة قطر حرصها على وحدة اليمن وسلامة أراضيه، وموقفها الثابت بأن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة هو من خلال التفاوض بين الأطراف اليمنية على أساس نتائج الحوار الوطني الشامل ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

يصادف هذه الأيام مرور خمسين عاما على انضمام قطر للأمم المتحدة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧١. وخلال العقود الخمسة الماضية، تميزت العلاقات بين قطر وهذه المنظمة الدولية بالتعاون الوثيق وإقامة شراكات نموذجية في مختلف المجالات. إن رهان قطر على المؤسسات الدولية والتعاون المتعدد الأطراف هو رهان استراتيجي. وفي هذا الإطار، نؤكد على مواصلة الإسهام بدعم كيانات الأمم المتحدة والوفاء بتعهداتنا في القضايا التي حددها المجتمع الدولي كأولويات في هذه المرحلة.

إننا سعداء أن تكون الدوحة عاصمة للعمل الدولي المتعدد الأطراف في منطقتنا التي هي في أمس الحاجة إلى عمل وجهود وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية، حيث بدأت مكاتبها في الدوحة بالعمل. وفي هذا السياق، فإننا نتطلع إلى افتتاح بيت الأمم المتحدة في الدوحة قريبا.

وبمناسبة الحديث عن الأمم المتحدة والقضايا العالمية التي تواجه البشرية جمعاء، والتي تبرز الحاجة إلى دورها، أشير هنا إلى مشاركة

دولة قطر في الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب ومعالجة أسبابه من خلال دعم التعليم ومعالجة الفقر والبطالة بين الشباب وحل النزاعات التي تشكل أيضا أرضا خصبة للإرهاب.

كما أشير إلى تزايد اعتماد العالم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في كافة مناحي الحياة، من التعليم وحتى الأمن والاقتصاد. ولكن في المقابل استشعر العالم الآثار المترتبة عن إساءة استخدام الفضاء السيبراني، بما في ذلك اختراق مجالات الأفراد الخاصة والقرصنة الدولية وما يشكله ذلك من تهديد خطير ينعكس على أمن واستقرار المجتمع الدولي. ومن هذا المنطلق، نجدد الدعوة للأمم المتحدة لتقود عملية توحيد الجهود لمنع إساءة استخدام التقدم العلمي في مجال الأمن السيبراني، وتنظيم هذا الجانب الحيوي استنادا لأحكام القانون الدولي.

يظل تغير المناخ من أهم التحديات الخطيرة في عصرنا بما يسببه من آثار كارثية على جميع جوانب الحياة للأجيال الحالية والقادمة، مما يستلزم مواصلة جهودنا المشتركة لمواجهة هذه الآثار. ونتطلع إلى أن يكون المؤتمر السادس والعشرون المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في غلاسكو بالمملكة المتحدة، نقطة تحول نحو تحقيق طموح المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، نشير إلى أن دولة قطر وضعت تغير المناخ في مقدمة أولوياتها، وتواصل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير التقنيات المتصلة بتغير المناخ والطاقة النظيفة. وسوف نعرضها على ذلك في المؤتمر الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غاستورن (تنزانيا).

ختاما، فإن مسؤوليتنا المشتركة ومصير البشرية المشترك يستوجبان تكريس قيم الشراكة في العلاقات الدولية لتحقيق مصالح شعوبنا وخير الإنسانية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أود، باسم الجمعية العامة أن أشكر أمير دولة قطر على البيان الذي أدلى به للتو.

اُصطحب سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة زوزانا كابوتوفا، رئيسة الجمهورية السلوفاكية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا لتقديم خطاب تلقيه رئيسة الجمهورية السلوفاكية.

السيد كوركوك (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا الذي أدلت به فخامة السيدة زوزانا تشابوتوفا، رئيسة الجمهورية السلوفاكية بمناسبة المناقشة العامة للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه رئيسة الجمهورية السلوفاكية.

عُرِض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الأول، انظر A/76/332).

خطاب السيد مارسيلو ريبيلو دي سوسا، رئيس جمهورية البرتغال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية البرتغال.

اصطُحب السيد مارسيلو ريبيلو دي سوسا، رئيس جمهورية البرتغال، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مارسيلو ريبيلو دي سوسا، رئيس جمهورية البرتغال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ريبيلو دي سوسا (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): أهنئكم على انتخابكم، سيدي الرئيس، وأتقدم بدعمنا الكامل لأولوياتكم – للتعافي بشكل مستدام من الجائحة، ودعم حقوق الإنسان وتنشيط المنظمات المتعددة الأطراف، أي الأمم المتحدة. وأشكر الرئيس المنتهية ولايته، السيد فولكان بوزكير، على دورة الجمعية العامة التاريخية.

وكما قلت هنا في حزيران/يونيه، أهنئ الأمين العام على ولايته الأولى المثالية. وأشكر الجمعية العامة على الثقة التي وضعتها في الشخص المناسب في الوقت المناسب. وإنني أؤيد تأييدا تاما الدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وعملية إصلاح الأمم المتحدة، والدعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. كما أؤيد الأولويات المختارة – وهي الأمم المتحدة في ثوب جديد: ”الأمم المتحدة ٢,٠“، وجدول أعمال يركز على الأشخاص – للاستجابة للجائحة، والسعي إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين، وتحفيز العمل المناخي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في عقد العمل، وضمان مركزية حقوق الإنسان، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والتصدي لتحديات التحول الرقمي.

إن الجائحة، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها، والتطورات الأخيرة في أفغانستان، توفر لنا أدلة لا يسعنا أن نتجاهلها ويجب ألا نتجاهلها.

أولا، العالم متعدد الأقطاب. ولا يمكن لأي بلد، مهما كان قويا، أن يواجه بمفرده أو مع عدد قليل من الشركاء، تغير المناخ والجوائح والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والإرهاب والمعلومات المضللة، وأن يعزز أيضا التنقل الآمن والمنظم للأشخاص، وحماية أضعف الفئات وحقوق الإنسان.

ثانيا، إن إدارة عالم متعدد الأقطاب تتطلب التزاما واتفاقا فيما بين الدول، وهذا يعني تعددية الأطراف.

ثالثا، يجب أن تقوم تعددية الأطراف، التي تواجه تحديات تتجاوز الحدود وتتطلب استجابات مشتركة، على أساس القانون الدولي وقيم ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز المنظمات الدولية، بدءا بالأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

رابعا، عندما يعترينا التردد بشأن تعددية الأطراف وعندما نشكك في القانون الدولي ودور المنظمات الدولية، فإننا نفشل. وقد شهدنا ذلك في الاستجابة للجائحة والأزمات الناشئة وفي تعزيز السلم والأمن. إن خطتنا المشتركة والأفكار المبتكرة التي طرحها تقرير الأمين العام الأخير (A/75/1) هي أفضل خريطة طريق لنا.

خامسا، نحن بحاجة إلى توسيع وتعميق وتسريع الإصلاحات في الأمم المتحدة – في مجالات الإدارة والسلام والأمن والمنظومة الإنمائية. وعلينا أيضاً أن نمضي قدماً في إصلاح مجلس الأمن لكي يجسد واقع القرن الحادي والعشرين، وذلك على أقل تقدير بتمثيل أفريقي بين الأعضاء الدائمين، فضلاً عن تمثيل البرازيل والهند. ولكن هذه الإصلاحات تتطلب وسائل مالية إضافية. إن توكيد دور الأمم المتحدة في الوقت الذي تجد فيه مشقة في تنفيذ الإصلاحات وحرمانها من الموارد يعني، عملياً، إضعاف تعددية الأطراف وتعزيز حالات الأزمات، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الجميع.

ولطالما أخذت البرتغال جانب توافق الآراء الذي يحل الأزمات وستبقى دائماً كذلك. وتقف البرتغال والاتحاد الأوروبي إلى جانب تعددية الأطراف والأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القواعد وحقوق الإنسان. وتلتزم البرتغال بإصلاح منظمة الصحة العالمية وبدعم معاهدة دولية بشأن الجوائح وضمان أن تكون اللقاحات منفعة عامة عالمية. والبرتغال ملتزمة أيضاً بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبتخفيف عبء الديون الخارجية لأشد البلدان ضعفاً، وبتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بوصفها بلداً نصيراً للاتفاق.

وستستضيف البرتغال وكينيا، في لشبونة عام ٢٠٢٢، مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بشؤون المحيطات، وهو بعد أساسي للعمل المناخي. وتؤيد البرتغال الاعتراف الدولي بالحق في بيئة صحية.

وتشارك البرتغال في عمليات حفظ السلام. ويؤيد بلدي الحوار بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا والعمل الدولي من أجل تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل والأمن البحري في خليج غينيا والتعاون مع موزامبيق في مكافحتها للإرهاب.

إن البرتغال لم تغير مسارها أبداً. وقد تجلى ذلك خلال رئاستنا لمجلس الاتحاد الأوروبي وفي مشاركتنا في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية التي تحتفل الآن بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشائها وفي الإبراز العالمي للغة البرتغالية التي يتكلمها ما يقرب من ٣٠٠ مليون شخص. كما أظهرنا ذلك من خلال المبادرة الجريئة

للرئيس جورج سامبايو، الذي وافته المنية قبل بضعة أيام، المتمثلة في المنتدى العالمي للطلاب السوريين الذي جرى توسيع نطاقه الآن ليشمل اللاجئين الأفغان. إننا لا نغير مبادئنا وسنسلك هذا المسار إذا عُهد إلينا بفترة عضوية في مجلس الأمن بعد خمس سنوات من الآن.

ونعتقد أن أكثر الشواغل إلحاحاً في عصرنا، مثل تغير المناخ والجوائح والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والحروب وانعدام الأمن، فضلاً عن الهجرة واللاجئين، لا تؤكد إلا أن الانعزالية والحمائية والأحادية والتعصب والشعبوية وكراهية الأجانب تؤدي حتماً إلى طرق مسدودة.

إن رسالة الأمين العام واضحة وثاقبة ومستشرفة للمستقبل. إنها نداء لا للدول الأعضاء فحسب، بل لجميع مواطني العالم. لا يوجد كوكب بديل – للمناخ أو لأي شيء آخر. فإما أن ندرك جميعاً ذلك في جميع أنحاء العالم أو أن القادة السياسيين سيميلون إلى النسيان والتأجيل والمماطلة وإضاعة الوقت. إننا نحتاج إلى تعددية أطراف فعالة أكثر من أي وقت مضى بعد مرور ٢٠ عاماً على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وبعد ست سنوات من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وبعد عام ونصف العام من بداية الجائحة. ونحن بحاجة إلى أفعال، لا إلى خطابات. ولم يعد لدينا فعلاً أي وقت نضيعه.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية البرتغال على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مارسيلو ريبيلو دي سوسا، رئيس جمهورية البرتغال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد صدر جباروف، رئيس جمهورية قيرغيزستان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل قيرغيزستان لتقديم خطاب رئيس جمهورية قيرغيزستان.

السيد كازاكباييف (قيرغيزستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفاً لفخامة السيد صدر جباروف، رئيس جمهورية قيرغيزستان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية قيرغيزستان.

عرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثاني، وانظر A/76/332).

خطاب السيد غيتاناس نوسيدا، رئيس جمهورية ليتوانيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ليتوانيا.

اصطحب السيد غيتاناس نوسيدا، رئيس جمهورية ليتوانيا، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد غيتاناس نوسيدا، رئيس جمهورية ليتوانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس نوسيدا (*تكلم بالإنكليزية*): يصادف هذا العام ذكرى خاصة لدولة ليتوانيا المستقلة. فقبل ثلاثين عاما، أصبحت جمهورية ليتوانيا دولة عضوا في الأمم المتحدة. ومنذ استعادة الاستقلال في آذار/مارس ١٩٩٠، ما فتئنا نسعى جاهدين للحصول على الاعتراف الدولي. فالعضوية في الأمم المتحدة جعلت ليتوانيا عضوا كامل العضوية في المجتمع الدولي. وقد مكنتنا من السعي إلى تحقيق السلام والدفاع عن حقوق الإنسان والمساهمة في تعددية الأطراف الفعالة.

واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا هاما في عام ١٩٩٢: وهو الدعوة إلى الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول البلطيق (القرار ٢١/٤٧). لقد كان ذلك تجسيدا قويا للتضامن العالمي – ذلك النوع من التضامن الذي ما زلنا بحاجة إليه اليوم في كثير من الأحيان.

وقد أظهرت لنا السنوات الأخيرة أنه ما من بلد قادر على التصدي للتحديات العالمية بمفرده. إنه جهد عالمي يساعدنا على التخفيف من عواقب جائحة مرض فيروس كورونا. تلك المعركة لم تنته، لكنني أعتقد أننا على الطريق الصحيح. والسبيل للمضي قدما هو من خلال

الاستخدام الواسع النطاق للقاحات المأمونة والفعالة. ونحن بحاجة إلى آلية عالمية نشطة لتقاسم اللقاحات تساعد على حماية الجميع، بمن فيهم الفئات الأكثر ضعفا.

ومما يثير القلق أن الجائحة تفاقم الفقر وعدم المساواة على الصعيد العالمي. إن الفجوات الآخذة في الاتساع في التعليم والضمان الاجتماعي والاتصال الرقمي تقسم سكان العالم. في الوقت الحالي، الملايين من البشر أيضا غارقون في "وباء معلوماتي" خطير. ويسبب هذا أيضا الكثير من المعاناة ويسهم في العديد من الوفيات المبكرة.

ولذلك أود أن أهنئ الأمم المتحدة على جهودها في هذا الصدد، ولا سيما حملتها "المتحقق منها" لمكافحة المعلومات المضللة والمغلوطة، والتي تشكل تهديدا متزايدا لمجتمعاتنا. ومن أجل التصدي لمختلف أنواع التلاعب نحتاج إلى نهج شامل وطرق جديدة وملموسة لتحسين القدرة على رصد المعلومات المضللة وتحليلها وكشفها.

وترتبط أشكال مختلفة من الضغط والهجمات الهجينة ارتباطا وثيقا بتدهور الحالة الأمنية في أنحاء عديدة من العالم. لقد شهدنا أنظمة ودولا استبدادية تواصل تعزيزاتها العسكرية وتكثف حملاتها العنيفة ضد المعارضة السياسية ووسائط الإعلام الحرة والمجتمع المدني. وقد أظهرت تلك النظم مرات عديدة استعدادها لتعريض سلامنا وأمننا وازدهارنا للخطر.

إننا نرفض قبول مثل هذا السلوك باعتباره الوضع الطبيعي الجديد. ولذلك تؤيد ليتوانيا بالكامل قضية دعم حقوق الإنسان في جميع البلدان. ويجب التحقيق بعناية في الحالات التي يتعرض فيها الناشطون السياسيون والمدافعون عن حقوق الإنسان للتعذيب والقتل.

كما أننا نشجب الجهود التي تبذلها روسيا لممارسة الضغط على القضاة والمدعين العامين الليتوانيين الذين يحققون في قضية الفظائع التي ارتكبها الجيش السوفياتي المحتل في ليتوانيا في عام ١٩٩١. وتدعو ليتوانيا جميع الدول إلى عدم تنفيذ أوامر الاعتقال الدولية ذات الصلة.

وأذكر أيضا ببالغ الحزن التطورات التي شهدها العام الماضي في بيلاروس. لقد تم بوحشية قمع حركة احتجاج حقيقية نشأت بعد انتخابات رئاسية مزورة. منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام المستقلة يتم إسكاتها، حيث يُحتجز مئات الأشخاص ويُضربون ضربا مبرحا ويُعذبون. وقد يكون لهذه الأفعال غير المسؤولة التي تقوم بها السلطات البيلاروسية أيضا تأثير أكبر على الأمن الدولي.

ولقد رأينا ذلك في اختطاف طائرة تابعة لشركة ريان وهبوطها قسرا في ٢٣ أيار/مايو، وهو ما حدث في انتهاك واضح للقانون الدولي. ينبغي أن تُعامل هذه الأفعال باعتبارها عمل إرهابي ترعاه الدولة. كما أن النظام البيلاروسي يختبر أساليب جديدة للإجراءات الهجينة. فمنذ عدة أشهر الآن تواجه ليتوانيا هجمات هجينة غير مسبوقة. إن بيلاروس، من خلال خلق وتوجيه تدفقات للهجرة غير النظامية بشكل مصطنع، تهدف إلى ممارسة ضغوط سياسية على الاتحاد الأوروبي. ترفض ليتوانيا بشدة تلك المحاولة لزرع الشقاق وتدعو الأمم المتحدة إلى التصدي لها.

وعلينا جميعا أن نكافح بنشاط الاتجار بالبشر، وأن نحطم نماذج عمل المهربين ونثني المهاجرين عن تعريض حياتهم للخطر. يجب إجراء مناقشات جادة بشأن كيفية منع بلد ما من استخدام الهجرة غير النظامية للضغط على بلد آخر. ويجب أن نؤكد أنه ينبغي عدم استخدام البشر كأدوات.

علاوة على ذلك، أثارت بيلاروس مؤخرا حالة غضب أخرى ببدء الاستغلال التجاري لمحطة طاقة نووية غير آمنة بالقرب من الحدود الليتوانية. إن النظام البيلاروسي، بتجاهله حوادث تحذيرية عديدة وعدم امتثاله لمعايير السلامة الدولية الأساسية، قد أظهر مرة أخرى افتقارا تاما إلى الشعور بالمسؤولية. وأعتقد أنه سيكون من الخطأ الفادح معاملة هؤلاء المنتهكين على قدم المساواة مع المنتجين الذين يراعون المناخ ويحترمون قواعد السلامة البيئية والنووية. إن حل مسألة محطة الطاقة النووية البيلاروسية له أهمية حاسمة لبيئتنا، وهي مسألة تمس سلامة جميع شعوب أوروبا.

للسنة السابعة نشهد العدوان العسكري المستمر على أوكرانيا، فضلا عن ضم شبه جزيرة القرم واحتلالها بصورة غير قانونية. هذه الأعمال تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن أحكام وثيقة هلسنكي الختامية، وينبغي إدانتها عالميا.

يجب أن نعزز سياسة عدم الاعتراف باحتلال شبه جزيرة القرم وضمها. ومن المهم للغاية أيضا حماية حقوق السكان المدنيين المحليين وحرياتهم. إنني أثني على جهود أوكرانيا لإبقاء المسألة على جدول الأعمال بإنشاء "المنبر الدولي للقرم". وتحترم ليتوانيا خيار أوكرانيا الأوروبي والأوروبي – الأطلسي، وتواصل دعم إصلاحاتها في هذه الفترة المضطربة. وسعيا إلى تعزيز الجهود الدولية، شاركنا في استضافة مؤتمر إصلاح أوكرانيا في فيلنيوس في تموز/يوليه.

كما نشهد حاليا تدهورا في حالة حقوق الإنسان والأمن في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا. إن الأعمال العدوانية التي تقوم بها قوات الاحتلال، مثل إنشاء الحدود وفرض القيود على التنقل وعمليات الاحتجاز غير القانونية، تعوق حياة السكان المحليين. إن واجبنا هو محاسبة المعتدي.

ويمكن للمجتمع الدولي أيضا أن يولي اهتماما خاصا لتسوية شاملة للصراع في ترانسنيستريا، على أساس سيادة مولدوفا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

يتم تذكيرنا باستمرار بضرورة الحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد. وكما ورثناه، فإن واجبنا هو أن نورثه للأجيال القادمة. ويجب أن نمارس ضبط النفس حين يتعلق الأمر بالمسائل الدولية وأن ننفذ التزاماتنا وواجباتنا. إن معاهدة الأجواء المفتوحة، ووثيقة فيينا، ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، والعديد من الاتفاقات الأخرى هي أمور بالغة الأهمية لبناء الثقة في الأمن الدولي. ويجب أن تسود مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية في مواجهة التحديات الجديدة.

ويلزم وجود مجلس أمن فعال حتى تحافظ الأمم المتحدة على أهميتها وقوتها. فكل حالة لا يتخذ فيها مجلس الأمن إجراء تشجع على العدوان وتهدد النظام المتعدد الأطراف. ولذلك تؤيد ليتوانيا المبادرة المتعلقة بالحد من استخدام حق النقض في مجلس الأمن في حالات الفظائع الجماعية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية تأييدا قويا.

وقد ترشحنا كذلك لمقعد في مجلس حقوق الإنسان للفترة من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٤، تعبيرا عن التزام ليتوانيا القوي بجدول الأعمال الدولي لحقوق الإنسان. وفي حال انتخاب ليتوانيا، فإنها ستولي اهتماما خاصا لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وحقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الإنسان في مناطق النزاعات. وسنواصل الدفاع عن حقوق النساء والفتيات وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وحرية الدين والمعتقد وسندافع عن كفالة الحصول على المعلومات وسلامة الصحفيين.

وستستفيد ليتوانيا من الخبرة التي اكتسبتها من عضويتها في هيئات الأمم المتحدة المختلفة للوفاء بتلك الوعود. فليتوانيا، بوصفها الرئيس الحالي للمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تشارك في الجهود الدولية لإنقاذ حياة الأطفال والدفاع عن حقوقهم. وقد أعلنت ليتوانيا كذلك – سعيا منها إلى إحداث تغيير – ترشحها للانتخابات في المجلس التنفيذي لليونسكو للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥. ونحن على استعداد للنهوض بمهمة اليونسكو وولايتها والإسهام في جعل المنظمة أكثر كفاءة واستجابة وحرصا على إيجاد حلول مستدامة.

وأود أن أنتقل الآن إلى التحدي الذي يواجه عصرنا – تغير المناخ.

يذكر التقرير الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بوضوح أنه لم يتبق لنا سوى القليل من الوقت لاتخاذ القرارات اللازمة واتخاذ إجراءات حقيقية. وتؤيد ليتوانيا الأمين العام أنطونيو غوتيريش تأييدا كاملا في دعوته إلى اتخاذ خطوات عاجلة وجريئة لمعالجة الأزمة الثلاثية المتمثلة في اضطراب المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث الذي يدمر كوكبنا. ومن الأهمية بمكان أن يشارك كل بلد في المؤتمر السادس والعشرين المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم

المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في غلاسكو، بأكثر المقترحات طموحا.

وتسعى ليتوانيا إلى انتقال حسن التوقيت نحو اقتصاد مرن ومحايد مناخيا، وهي ملتزمة بتحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي ذات الصلة. وتحدد الخطة الوطنية لإدارة تغير المناخ التي اعتمدت مؤخرا أهدافا لليتوانيا لخفض الانبعاثات بنسبة ٧٠ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٠ وأن تصبح محايدة مناخيا بحلول عام ٢٠٥٠. وتحتاج جهود خفض انبعاثات الكربون إلى دعم واسع النطاق من المجتمع لكي تكون فعالة.

فيجب أن تتيح هذه الجهود فرصا رئيسية جديدة للنمو الأخضر الابتكاري والعمالة وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة والتنوع البيولوجي وأن تحقق الفائدة منها. فالتحول من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة أمر لا مفر منه. والسؤال الحقيقي الآن هو، من سيكون أول من يجني الفوائد؟ لقد راهنت ليتوانيا منذ وقت مبكر على التحول الرقمي، محرزة تقدما في البنية التحتية الحديثة للمعلومات والاتصالات، ما أدى إلى انطلاق النمو السريع لاقتصادها الرقمي. ونعتزم أن نفعل الشيء نفسه فيما يتعلق بتحولنا الأخضر.

لقد ظللنا دائما نتشاطر عالما واحدا، ولكننا لم نستفق إلا مؤخرا إلى حقيقة مسؤوليتنا المشتركة. فنحن نعلم الآن أنه يتعين علينا أن نبذل جهدا. ويجب علينا أن نبني مستقبلنا المشترك بنشاط. لقد مضى زمن المراقبة السلبية. ومن الواضح أننا بحاجة إلى عقد اجتماعي جديد يرتكز على حقوق الإنسان، فضلا عن تحسين إدارة مشاعاتنا العالمية. فكيف يمكن تحقيق كل ذلك؟ أعتقد أن الطريق إلى الأمام هو من خلال نقاش صادق ومفتوح. ويعتمد نجاحنا على قدرتنا على بناء جسور الثقة بين الشعوب وجعلها تعمل من أجل البشرية جمعاء. وينبغي أن توجه آمالنا وأفكارنا الشجاعة وقوانا الفردية إلى جهود عالمية. فلنبن مستقبلنا معا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس ليتوانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد غيتاناس ناوسيدا، رئيس ليتوانيا، من قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد شوكت ميرزيويف، رئيس جمهورية أوزبكستان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان لتقديم خطاب أدلى به رئيس أوزبكستان.

السيد إبراهيموف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): إن من عظيم الشرف وبالغ الامتياز لي أن أقدم البيان المسجل سلفا لفخامة السيد شوكت ميرزيويف، رئيس جمهورية أوزبكستان.

عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثالث، وانظر A/76/322).

خطاب السيد فيليكس أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

اصطُحِب السيد فيليكس أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فيليكس أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو (*تكلم بالفرنسية*): يسرنا للغاية أن نكون هنا مرة أخرى في قاعة الجمعية العامة بعد غياب دام أكثر من عام بقليل بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) جائحة القرن الحادي والعشرين هذا التي تهز البشرية، لا سيما بسبب ارتفاع عدد الضحايا وتدمير الاقتصادات الوطنية وزيادة مستويات الفقر في العالم.

إن هذه الجلسات المتجددة أمر مشجع وهي تعطينا أملا متزايدا في العودة إلى الحياة الطبيعية في بلداننا، بفضل براعة علمائنا والجهود المشتركة لدولنا في إظهار التضامن الدولي بصورة رائعة. ويجب أن نكثف تلك الجهود وأن نعزز زخم التضامن للقضاء على جائحة

كوفيد-١٩ إلى الأبد، فضلا عن استعادة نمو اقتصاداتنا وضمان مستقبل أفضل لشعوب كوكبنا.

ولذلك، فإنني أرحب باختيار موضوع الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين: "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – من أجل التعافي من كوفيد-١٩، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة". ويجسد هذا الموضوع بدقة تصميمنا على القضاء على الجائحة ورغبتنا في إعادة بناء مصيرنا المشترك من خلال تعددية الأطراف بتوجيه من الأمم المتحدة القادرة على التصدي للتحديات الوجودية التي تواجه البشرية، ولا سيما تحقيق أهداف التنمية المستدامة الشاملة للجميع.

ولن يكون التغلب على الجائحة ممكنا ومستداما إلا إذا جعلنا مكافحتها أولوية للجميع وإذا ما حققنا المستوى اللازم من مناعة الجميع للبشرية جمعاء. وفيما يتعلق بأفريقيا، فإنها لم تقف مكتوفة الأيدي ولن تستسلم لأي مصير مقرر مسبق لها. بل وضعت على العكس من ذلك استراتيجية أفريقا القارية الأفريقية المشتركة لمواجهة تفشي جائحة كوفيد-١٩. وفي هذا الإطار، أنشأت صندوق الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ وأطلقت منصة للإمدادات الطبية لضمان حصول جميع بلدانها على المعدات والإمدادات اللازمة.

وفي ٢٨ آذار/مارس وقّعت أفريقيا اتفاقا تحت رعاية الصندوق الاستئماني الأفريقي للحصول على اللقاحات، لشراء ٢٢٠ مليون جرعة لقاح. ووضعت عدة بلدان أفريقية الأساس لإنشاء وكالة أفريقية للأدوية بينما أنتجت بلدان أخرى بالفعل لقاحات بموجب اتفاقات الترخيص. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، سيتجاوز عدد جرعات اللقاح التي أعطيت ٢٥ مليون جرعة شهريا في القارة. واقترح باحثون طبيون أفارقة مشهورون عالميا مجموعة من العلاجات الفعالة لمرض فيروس كورونا، وهي تستحق دعم منظمتنا العالمية والمؤسسات العلمية المتخصصة. وفي هذا الصدد، أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الشركاء الذين دعموا جهود القارة في مكافحة الجائحة.

وبالرغم من ترحيبنا بالتقدم الذي لا يمكن إنكاره الذي أحرزته العلوم الطبية في اختبار الفيروس وتطوير اللقاحات المضادة له في وقت قياسي، لا بد من القول، للأسف، أن القضاء على المرض لا يزال بعيدا. فقد تكررت مثل ثعبان هيدرا المتعدد الرؤوس في موجة ثالثة وهي أكثر ضراوة من نسختيها السابقتين، لا سيما في أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم. وهي تقضي على الأمل الذي بعث عليه ذلك التقدم الكبير. وبغية عكس اتجاهها الحالي بشكل نهائي، فإن اتخاذ التدابير التالية يبدو لي أمرا ملحا.

أولا، هناك حاجة إلى زيادة القدرة على الاختبار في البلدان التي تفتقر إلى المعدات المختبرية اللازمة.

ثانيا، يجب أن نضمن توفر إمدادات كافية وسريعة من الأدوية والمعدات اللازمة لعلاج المرضى.

ثالثا، يجب علينا إضفاء طابع عالمي على التطعيم بتزويد البلدان التي لا تصنعها باللقاحات، فضلا عن تمكينها من القدرة الإنتاجية المحلية اللازمة. وأغتنم هذه الفرصة لأدعو المجتمع الدولي إلى دعم خطط إنشاء وكالة الأدوية الأفريقية.

رابعا، هناك حاجة إلى تشجيع البحوث الطبية وزيادة التعاون العلمي بين المؤسسات الأكاديمية.

أخيرا، يجب أن ندعم السياسات الرامية إلى إصلاح البنية الأساسية للرعاية الصحية وتوسيع نطاق تغطية الرعاية الصحية لأكبر عدد من الناس في البلدان النامية.

إن الجائحة لا تدمر حياة البشر فحسب، بل إنها فيروس يؤثر على الاقتصاد العالمي الذي أصابه الركود مما فاقم من ضعف اقتصادات البلدان الفقيرة واعتمادها عليه، لا سيما الكثير منها في أفريقيا. علاوة على ذلك، فإن أثر الركود العام في الأنشطة الاقتصادية قد شعر به بصفة خاصة في أفريقيا أشد الفئات السكانية ضعفا، بمن فيهم النساء والأطفال، نتيجة لفقدان الوظائف وانخفاض الإيرادات وانخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس.

وإذ نواصل العمل للقضاء على الفيروس وإزالته من حياة سكاننا، يجب علينا أن نسعى أيضا إلى إنعاش الاقتصاد العالمي، ونحن نخاطر بزيادة ضعف تلك الفئات السكانية وإضعاف قدرتها على الصمود، علاوة على المخاطرة بعودتهم في الأجل الطويل في المستقبل إلى الازدهار والحياة الاجتماعية الطبيعية. ولن نتمكن من كسب المعركة إلا من خلال الجهود المشتركة استنادا إلى خريطة طريق نضعها معا. ويتطلب ذلك تقاسم المسؤوليات وزيادة الإنصاف في التكامل الذي تتطلبه عولمة اقتصاداتنا والمسائل الدولية.

في الأزمة الصحية الحالية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، تحتاج الاقتصادات الأفريقية بشدة إلى التمويل حتى تتمكن من التعافي، خاصة وأن جهودها الرامية إلى التخفيف من صدمة الجائحة والحد من آثارها أثبتت بوضوح أنها غير كافية مقارنة بجهود البلدان الغنية. ونتيجة لذلك، من المرجح أن يكون الانتعاش الجاري غير متكافئ وأن يوسع، بالتالي، الفجوات بين أفريقيا وبقية العالم.

ولهذا يرحب الاتحاد الأفريقي بجميع المبادرات المتعلقة بتمويل الاقتصادات الأفريقية المتأثرة بمرض فيروس كورونا، ولا سيما المبادرات التالية لمجموعة العشرين: مبادرة تعليق سداد خدمة الديون والإطار المشترك لإعادة هيكلة الديون؛ والمبادرة التي اتخذت في مؤتمر القمة المعني بتمويل الاقتصادات الأفريقية، المعقود في باريس في ١٨ أيار/مايو، والتي أطلقت فكرة التوصل إلى اتفاق جديد؛ ومبادرة مؤتمر القمة الرابع لمجموعة العشرين للشراكة مع أفريقيا بشأن التجديد العشرين الطموح للمؤسسة الدولية للتنمية؛ وقبل كل شيء، مبادرة تخصيص مبلغ ٦٥٠ بليون دولار من صندوق النقد الدولي من أجل توفير التمويل للبلدان التي تواجه صعوبات في الاقتصادات نتيجة لهذه الجائحة.

غير أن مبلغ ٣٣ بليون دولار من حقوق السحب الخاصة المخصص لأفريقيا في هذا الإطار غير كاف على الإطلاق لتلبية الاحتياجات الهائلة لانتعاشها الاقتصادي. ولذلك يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تدعم هدف مؤتمر قمة باريس المتمثل في بلوغ ما يعادل ١٠٠ بليون دولار من حقوق السحب الخاصة لأفريقيا من خلال إعادة تخصيص ٢٥ في المائة من حقوق السحب الخاصة المخصصة للبلدان الغنية وتحويلها للبلدان الفقيرة. وعلاوة على ذلك، فإن جزءاً من عملية إعادة التخصيص هذه يمكن أن يسهم في زيادة رأس مال مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي.

وسيسرنا أيضاً أن نرى التخصيص الاستثنائي لتلك الأموال يستخدم لتعزيز تنظيم المشاريع الشبابية بقوة أكبر في أفريقيا، والحصول على رأس المال للأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم والاقتصاد الأخضر. وبهذه الروح، أدعو إلى تقديم دعم هائل من الشركاء التقنيين والماليين في إنشاء التحالف من أجل روح المبادرة في أفريقيا، الذي اقترح في مؤتمر قمة باريس وسيعقد اجتماعه التأسيسي في الأسابيع المقبلة.

وتدعو جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى زيادة فعالية توفير الموارد من جانب صندوق النقد الدولي، دون إغفال ضرورة تخفيف عبء ديون البلدان الأفريقية والوفاء بجميع الوعود التي قُطعت لأفريقيا تعويضاً عن التضحيات التي قدمتها لحماية البشرية من الاحترار العالمي. وفيما يتعلق بالاحترار العالمي على وجه الخصوص، ينبغي أن نتذكر أن المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بات على بعد أقل من ستة أسابيع وأنه لم يبق حتى عام ٢٠٣٠ سوى تسع سنوات.

وبالنسبة لأفريقيا، سيتميز عام ٢٠٣٠ بانخفاض يصل إلى ١٥ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض في المحاصيل الزراعية، وزيادة حادة في خطر حدوث فيضانات في البلدان الساحلية والجزرية. وبغية التصدي لتلك الآثار السلبية بحلول ذلك الموعد النهائي المشؤوم، ستحتاج القارة الأفريقية إلى ٣٠ بليون دولار سنوياً للتكيف مع تلك الظروف. ومن المتوقع أن يصل هذا المبلغ إلى ٥٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٤٠.

لذلك فإنني أدعو المجتمع الدولي بصفة عامة، وأصدقاء أفريقيا بصفة خاصة، إلى دعم برنامج تسريع التكيف مع تغير المناخ في أفريقيا تحت قيادة المركز العالمي للتكيف مع تغير المناخ وبنك التنمية الأفريقي الذي يعتزم جمع ٢٥ بليون دولار في غضون خمس سنوات

لمساعدة أفريقيا على تحمل صدمات تغير المناخ. وإلى جانب إعلانات حسن النية والنوايا الحسنة، سيكون انتعاش الاقتصاد العالمي واقعاً يشعر به الجميع، وسيكون التضامن الدولي ملموساً، لا سيما للشعوب الأفريقية.

إن أفريقيا ليست بحاجة إلى الصدقات. فهي تكافح من أجل المطالبة بمساحات الحرية والعمل في عالم لا يزال في منافسة مع نفسه من أجل صياغة مستقبل أفضل وتقديم مساهمة أكبر في التقدم الشامل للبشرية. إن أفريقيا بحاجة إلى شراكات بناءة ومربحة للجانبين لتنمية مواردها الطبيعية الرائعة والحصول على البنية التحتية للتنمية وتحسين الظروف المعيشية لشعبها. ومن الواضح أن تحقيق تلك الأهداف يتطلب مؤسسات ديمقراطية قوية ومستقرة، وسياسات عامة فعالة، وإدارة سليمة، وتكاملاً إقليمياً. إن أفريقيا لا تفتقر إلى إمكانات شعبها ولا إلى ديناميته، ناهيكم عن الموارد الطبيعية، لتحقيق تلك الأهداف.

وعلى وجه الإجمال، أحرز تقدم كبير على مدى العقدين الماضيين من حيث توطيد العمليات الديمقراطية والنمو الاقتصادي والحد من الفقر، على الرغم من الطابع الذي لا يرحم للعلاقات الدولية والآثار السلبية لتغير المناخ. بيد أن آفة انعدام الأمن التي تسببها الجماعات الإرهابية والمسلحة والمرتزقة والمجرمون من جميع المشارب تقوض الاستقرار المؤسسي لنظمنا الديمقراطية الفتية وتمحو جهود العديد من القادة الأفارقة المبذولة لتنمية بلدانهم.

وفي الواقع، في حين أن مكافحة داعش تبدو انتصارات لا يمكن إنكارها في الشرق الأوسط – وتحديداً في العراق وسورية – فإن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات الأخرى المرتبطة بداعش في أفريقيا، من جهة أخرى، ترسخ موطئ قدم لها يوماً بعد يوم. وتتعرض مالي والنيجر ونيجيريا والكاميرون وتشاد وبوركينا فاسو لهجمات فتاكة يشنها جهاديو داعش وبوكو حرام بشكل منتظم. ومنذ عام ٢٠١٧، كان الجزء الشمالي الشرقي من موزامبيق ضحية لهجمات مسلحة متكررة من قبل سلفيين جهاديين من أنصار السنة والتي أدت بالفعل إلى مقتل ما لا يقل عن ٢ ٦٠٠ شخص.

وقد وصلت الأصولية الإسلامية إلى الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تدفع ثمناً باهظاً في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانيما. فالجهاديون الذين يعملون تحت غطاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية/مدينة التوحيد معاهدينا يقتلون أبناء بلدي وينهبون موارد بلدي التعدينية والزراعية على نطاق واسع.

وفي نيسان/أبريل، أغرق الإرهابيون والمرتزقة من ليبيا القارة الأفريقية في حزن عميق بانتزاع أحد قادتها العظماء بوحشية، وهو المارشال إدريس ديبي إتنو رئيس جمهورية تشاد، الذي قتل بطريقة جبانة على الخطوط الأمامية بينما كان يدافع عن سيادة بلده وحياة مواطنيه. وأشيد من على هذه المنصة، باسم الشعب الكونغولي، بشجاعة والتزام تلك الشخصية التاريخية في حماية أفريقيا من الإرهاب.

ترفض أفريقيا أن تكون قاعدة خلفية للإرهاب الدولي. ولهذا اجتمع بعض القادة الأفارقة، بمن فيهم قادة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، لتجميع قواتهم ضد العدو المشترك.

ومن أجل الإعراب عن إرادة الشعب الكونغولي وقادته وتصميمهم الشديد على الإسهام بفاعلية في القضاء على الإرهاب، الذي لا يدمر الدول ويضر بمستقبل الديمقراطية في العالم فحسب، بل ويمتد أيضا بصورة متزايدة بأنيابه إلى أفريقيا، انضمت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التحالف العالمي لمكافحة الإرهاب بوصفها العضو الثمانين. ويرحب بلدي بالقرار الذي اتخذه اجتماع التحالف في روما في ٢٨ حزيران/يونيه بإنشاء فريق عامل معني بالإرهاب في أفريقيا.

وتنص الفقرة ١ من المادة ١ من الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة بوضوح على أن أحد أهداف إنشاء الأمم المتحدة هو "صون السلم والأمن الدوليين". واليوم يعتمد السلام والأمن الدوليان إلى حد كبير على الاستقرار الداخلي للدول الأعضاء.

ولهذا السبب، عندما يتزعزع استقرار الدول الأفريقية أو تهدد بزعزعة الاستقرار، ولا سيما بسبب الإرهاب، يقع على عاتق الأمم

المتحدة واجب دعمها بنشاط في كفاحها البطولي من أجل رفاه البشرية جمعاء، بما يتجاوز بيانات التعاطف والنوايا الحسنة، التي نادرا ما تعقبها إجراءات في الميدان.

وإذا قلل المجتمع الدولي من شأن الخطر الذي يشكله انتشار الجهادية في أفريقيا، وإذا لم يعتمد استراتيجية شاملة وفعالة للقضاء على تلك الآفة، فإن الجراح التي ستنكأ في منطقة الصحراء الكبرى وفي وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي ستستمر في الانتشار إلى أن تصبح تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين.

ولذلك تؤيد جمهورية الكونغو الديمقراطية تنفيذ استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب تقوم على الركائز التالية: اعتماد سياسات أمنية منسقة؛ وتعزيز قدرات الدول، لا سيما بتجميع الموارد وتبادل المعلومات الأمنية؛ واحترام حقوق الإنسان؛ والمنع.

وفي سياق المنع، من الضروري التأكيد على أنه، بالإضافة إلى التدابير الأمنية التي تشمل الدوائر العملياتية والاستخبارية، يجب علينا تعزيز التدابير الاجتماعية والاقتصادية الأولية التي تركز على التعليم، وتشغيل الشباب، ومكافحة الفقر بغية القضاء على الإرهاب من مجتمعاتنا على المدى الطويل. وطالما ظل الظلم وعدم المساواة بين الأمم والأفراد قائما في العالم، فإن الإرهاب سيجد دائما أرضا خصبة لظهوره وانتشاره.

وتدرك الشعوب الأفريقية وقادتها بالقدر الكافي أن تنمية قارتهم هي مسؤوليتهم وحدهم وتعتمد على إدماج بلدانهم في منطقة تجارة حرة. وينبغي لذلك أن يعزز في الواقع حركة الأشخاص والسلع، فضلا عن إدماج الاستخبارات والموارد والمبادرات.

إن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هو نتيجة لهذا الوعي، ولإرادة الأفارقة في تعزيز استقلالهم الاقتصادي، ولضرورة تنمية أفريقيا في عالم لا يحق فيه للفقراء إلا أن يحظوا بالشفقة والتجاهل. وبالتالي فإن تحقيق نجاح إنشاءمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أي جعلها فعالة وتحويلها إلى سوق ضخمة تضم أكثر من مليار مستهلك، أصبح قضية وتحديا رئيسيين لكل من القادة والنخب الأفريقية في القرن الحادي والعشرين. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، نحن مقتنعون بأن أفريقيا ستنجح في ذلك الصدد وستنجح في مواجهة التحدي، نظرا لأن لديها القدرة والتصميم.

والأدوات الرئيسية لذلك الطموح الكبير للتكامل الأفريقي هي، على وجه الخصوص، تنفيذ المشاريع ذات الأولوية الإقليمية والقارية المدرجة في خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. وإقامة شراكات بين الدول الأفريقية؛ وتنفيذ سياسات داخلية لتشجيع الاستثمار الخاص، لا سيما من خلال تحسين مناخ الأعمال؛ وتنويع الاقتصادات الوطنية وإضفاء الطابع الصناعي عليها؛ وتسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية في إطار مؤسسات وآليات القارة، وفقا للمبدأ الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي، وهو أن المشاكل الأفريقية ينبغي أن تكون لها حلول أفريقية.

واستنادا إلى هذا المبدأ وميثاق الأمم المتحدة ومبدأ الولاية الاحتياطية، عملت منذ انضمامي إلى الرئاسة الحالية للاتحاد الأفريقي على تيسير تسوية النزاع بين مصر والسودان وإثيوبيا بشأن تشغيل سد النهضة الإثيوبي الكبير الذي شيدته إثيوبيا على النيل الأزرق.

وتحقيقا بذلك، اتخذت الخطوات التالية: تنظيم مفاوضات كينشاسا في نيسان/أبريل الماضي، ومشاوراتي المباشرة مع أعلى السلطات في البلدان الثلاثة خلال جولتي الدبلوماسية في حزيران/يونيه إلى عواصمها. وقد مكن هذا النهج من تحديد النقاط القليلة التي لا تزال بحاجة إلى التوصل إلى اتفاق بشأنها بين الأطراف من أجل إبرام اتفاق عادل وملزم يأخذ في الاعتبار مصالح كل منها ويعزز مناخ من الثقة المتبادلة، وهو أمر ضروري إذا أريد لذلك السد الكبير أن يصبح أداة للتكامل الاقتصادي الإقليمي والوحدة بين إثيوبيا ومصر والسودان. وقد تم إبلاغ البلدان الثلاثة بتلك النقاط وستستأنف المحادثات فى المستقبل القريب.

وما زلت واثقا من أن قادة البلدان الثلاثة لا يلتزمون بتسوية نزاعهم من خلال الحوار في إطار الاتحاد الأفريقي فحسب، بل أيضا

يؤكدون باستمرار على ثقتهم في جهود التيسير التي يبذلها الاتحاد. وأغتنم هذه الفرصة لأشكرهم على ذلك وأطمئن المراقبين وأي دولة أو مؤسسة تقبلها الأطراف بأن دعمها سيكون موضع ترحيب.

في الآونة الأخيرة، اندلعت أزمات سياسية في بعض الدول الأفريقية. ولا يمكن لتلك الأزمات أن تلقي بظلالها على التقدم الهائل الذي أحرزته أغلبية البلدان الأفريقية من حيث الديمقراطية والحكم الرشيد. وأود أن أؤكد للمجتمع الدولي أن عملية إرساء الديمقراطية في أفريقيا ما فتئت عملية لا رجعة فيها. إن الاضطرابات الحالية هي مجرد نتيجة لعملية ديمقراطية شاقة بالتأكيد، ولكن يجري وضع لبناتها بمرور الوقت. ولن تقبل الشعوب الأفريقية بعد الآن الأنظمة العسكرية أو الاستبدادية. ولذلك يواصل الشعب الكونغولي كفاحه النبيل والملهم ضد الدكتاتورية والاستبداد والقيم السلبية التي لا تزال تشوب أعمالنا.

وفي ذلك السياق، وبمجرد أن أصبحت رئيسا، اضطلعت بأعمال وإصلاحات سياسية واقتصادية عميقة. وعارضت بشدة جميع المحاولات الرامية إلى إدامة القيم السلبية السائدة القائمة على الجشع وانتهاكات حقوق الإنسان. وأدى ذلك إلى إجراء تعديلات مؤسسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ والربع الأول من عام ٢٠٢١، مما أرضى المواطن رضاء كبيرا، الذي لم يتوقف قط عن المطالبة بتغيير جذري في حكم بلدنا.

وعلى الصعيد الاقتصادي، وقعت جمهورية الكونغو الديمقراطية برنامجا مع صندوق النقد الدولي في حزيران/يونيه الماضي، وهي تستفيد من مساعدة البنك الدولي لتنفيذ مشاريع اجتماعية كبرى وتطوير الهياكل الأساسية. وبفضل تنفيذ الإصلاحات الجريئة، زاد النمو الاقتصادي إلى أكثر من ٥ في المائة سنويا، وتباطأ التضخم واستقرت العملة الوطنية، الفرنك الكونغولي، في سوق الصرف الأجنبي.

وبما أن زيادة الإيرادات المحلية هي إحدى أولوياتنا، فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تواصل، منذ أن توليت رئاسة بلدي، تنفيذ سياسة صارمة لمكافحة الفساد، واختلاس الأموال العامة، والإفلات من العقاب. ويمكن ملاحظة النتائج بالفعل من خلال الزيادة الكبيرة في الإيرادات اعتبارا من الثلث الثاني من هذا العام.

ونحن نقوم بجولات باستمرار في أفريقيا والعالم لإحياء التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف ودعوة المستثمرين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تكوين الثروة وإيجاد فرص العمل لشبابنا. وتحقيقا لتلك الغاية، أبرمت حكومة الجمهورية بالفعل اتفاقات شراكة مع عدة بلدان ومجموعات من المستثمرين من القطاع الخاص. ونحن مصممون على زيادة تعزيز عودة الثقة في بلدنا.

بيد أن عبئا كبيرا يلقي بثقله على تلك الإنجازات المشجعة ويهدد مسيرة الشعب الكونغولي الظافرة نحو رفاهه، وهو انعدام الأمن في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي ابتليت به على مدى العقدين الماضيين من خلال الهجمات القاتلة والغارات المتكررة التي تشنها جماعات مسلحة عديدة، بما في ذلك الإرهابيون الإسلاميون. ولا يخفى على أحد أن تلك الهجمات تسببت في مقتل وتشريد آلاف الأشخاص واغتصاب النساء ووقوع انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان.

وفي مواجهة هذا السرطان المستمر، الذي يقوض البلد في جزئه الشمالي الشرقي، والصعوبات التي تواجهها قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مسرح العمليات، قررت أن أعلن، وفقا للمادة ٨٥ من الدستور، فرض حالة حصار من أجل وضع حد لانعدام الأمن في إحدى المناطق الاستراتيجية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالنظر إلى هذا الوضع الدستوري الاستثنائي، تتولى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية الكاملة عن إدارة الشؤون الإدارية والأمنية للمقاطعات المعنية في نفس الوقت الذي تقوم فيه بعمليات عسكرية.

ونتيجة لحالة الحصار، تم إحراز تقدم كبير. فعلى وجه الخصوص، هُزم عدة مئات من أفراد الميليشيات؛ واستسلم العديد من أعضاء تلك الجماعات المسلحة؛ واستردت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الكثير من الأسلحة والذخائر؛ وفككت عدة شبكات للاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمعادن والإمدادات المختلفة للجماعات المسلحة؛ واستعيد العديد من المناطق في شرق البلد كان المتمردون يحتلونها سابقا؛ وأطلق سراح العديد من الرهائن

الذين كانت تحتجزهم الجماعات المسلحة في السابق، بما في ذلك القوات الديمقراطية المتحالفة؛ وأعيد فتح طرق رئيسية هامة كانت في السابق تحت سيطرة القوى الهدامة؛ وحدث انخفاض كبير في الغارات على المدنيين.

إن هذه النتائج تتيح فرصة ينبغي الاستفادة منها وينبغي أن تساعد في حشد جهودنا جميعا – المجتمع الدولي والقادة والشعب الكونغولي – لوضع حد لحلقة العنف المفرغة التي تفرضها القوى السلبية في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والاستفادة من السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ولهذا السبب تواصل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية زيادة الضغط على الجماعات المسلحة وشركائها، ولهذا لن ترفع حالة الحصار إلا عندما تختفي الظروف التي استدعتها.

وعلاوة على ذلك، لا بد من رفع الشرط المفروض بموجب الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، بإخطار لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية مسبقا بجميع عمليات استيراد السلع العسكرية من جانب حكومة بلدي أو بما يقدم من مساعدة أو مشورة أو تدريب فيما يتصل بالأنشطة العسكرية للقوات المسلحة وقوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما وأن الحكومة مكلفة بموجب الدستور بكفالة أمن الأشخاص والممتلكات في جميع أنحاء الإقليم الوطني.

ويجب فرض عقوبات جادة ورادعة على جميع شبكات المافيا، سواء كانت في بلدان العبور أو المقصد، وضد الشركات المتعددة الجنسيات التي تستغل المعادن في بلدي بصورة غير مشروعة، وفي المقابل تزود الجماعات المسلحة بالأسلحة والذخيرة، مما يديم النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

ويجب أن يكون انسحاب البعثة على نحو تدريجي ومسؤول ومنظم وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٥٥٦ (٢٠٢٠). وعملا بذلك القرار، تم تشكيل لجنة مشتركة مكونة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ثم توسعت لتشمل وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة والمجتمع المدني، من أجل تحديد الاستراتيجية ووضع خريطة الطريق لانسحاب البعثة النهائي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتؤيد حكومة بلدي الخطة الانتقالية للانسحاب التدريجي والمسؤول والمستدام للبعثة، التي صاغتها اللجنة المشتركة بالتعاون مع المجتمع المدني.

وتتوقع جمهورية الكونغو الديمقراطية من الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يوفرا خلال الفترة الانتقالية التي تنتهي في عام ٢٠٢٤، كل الموارد اللازمة للبعثة ولواء التدخل التابع لها حتى يتمكنا من الوفاء بولاياتهما وإنجاز مهامهما وفقا للقرار المذكور آنفا. وهذا يعني كفالة أن تتوفر للقوات المنتشرة هناك القدرات والوسائل اللازمة، بما في ذلك التدريب اللازم لتلبية متطلبات الواقع الميداني والحرب غير المتماثلة التي تشنها حاليا الجماعات المسلحة والإرهابيون الذين لا جدال في وجودهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما في أماكن أخرى من العالم، لا يمكن بناء أي شيء بدون السلام والأمن. فالسلام والأمن شرطان لا غنى عنهما لتقدم الأمم. والشعب الكونغولي بحاجة إليهما من أجل ازدهاره وبناء ديمقراطيته التي لا تزال هشة. ولهذا السبب أكرس كل طاقتي وأولي اهتماما كبيرا لوضع حد لانعدام الأمن والمذابح والنهب، وإحلال السلام الدائم في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيسهم ذلك أيضا في تنظيم انتخابات حرة وشفافة وموثوقة وشاملة للجميع، من المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٣.

ولا يسعني أن أنهي بياني من دون أن أشير مرة أخرى إلى المسألة القديمة المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة وتمثيل أفريقيا في مجلس الأمن. ولا يمكن أن نكرر بما فيه الكفاية أن هذه مسألة تتعلق بفعالية الأمم المتحدة والعدالة التي ينبغي تحقيقها لقارة وشريحة كاملة من البشرية، وهي منظمة يتزايد دورها في إدارة الشؤون الدولية كل يوم. والواقع أن تنشيط الأمم المتحدة، الذي اخترناه موضوعا لمناقشاتنا خلال هذه الدورة، هو أيضا على المحك. وسترتكب الأمم المتحدة خطأ سياسيا فادحا بالحفاظ على إطار علاقات القوة للحرب العالمية الثانية ١٩٤٠–١٩٤٥، التي انتهت منذ ٧٦ عاما.

وفي هذا الصدد، أكرر التأكيد على الموقف الأفريقي المشترك الذي أقره رؤساء الدول والحكومات، والوارد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت. ويجب أن تُمثل أفريقيا بمقعدين إضافيين في فئة الأعضاء غير الدائمين ومقعدين في فئة الأعضاء الدائمين بنفس الحقوق، بما في ذلك حق النقض، ونفس ما لدى الأعضاء الدائمين الحاليين من امتيازات والتزامات.

بالنيابة عن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، أتمنى للجمعية العامة كل النجاح في أعمالها خلال دورتها السادسة والسبعين.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد سيد إبراهيم رئيسي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية ليقدم خطاب رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

السيد عبد اللهيان (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لفخامة السيد سيد إبراهيم رئيسي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الرابع، وانظر A/76/332).

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

خطاب السيد سيباستيان بينييرا إتشينيكي، رئيس جمهورية شيلي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لوزير خارجية شيلي لتقديم خطاب رئيس جمهورية شيلي.

السيد ألاماند (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أقدم بيان فخامة رئيس جمهورية شيلي، السيد سيباستيان بينييرا إتشينيكي، الذي سيخاطب الجمعية العامة في المناقشة العامة لدورتها السادسة والسبعين من عاصمتنا سانتياغو دي شيلي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية شيلي.

عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الخامس، وانظر A/76/332).

خطاب السيد مون جاي – إن، رئيس جمهورية كوريا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كوريا.

اصطُحب السيد مون جاي – إن، رئيس جمهورية كوريا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (***تكلم بالإنكليزية***): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مون جاي – إن، رئيس جمهورية كوريا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مون جاي – إن (*تكلم بالكورية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية*): إنني إذ أقف أمام الأعضاء مرة أخرى بعد عامين في الجمعية العامة، أتذكر بشوق الحياة اليومية العادية الثمينة التي فُقدت. وإذ أسترشد بقيادة السيد شهيد، الذي تولى رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، آمل أن يستجمع المجتمع الدولي حكمته ويعمل في شراكة لمعالجة الأزمات العالمية.

لقد عمل الأمين العام غوتيريش بلا كلل على مدى السنوات الخمس الماضية لتنشيط وإصلاح الأمم المتحدة. وإنني أتقدم بخالص التهاني والاحترام للأمين العام على إعادة تعيينه. وإنني على يقين بأنه سيخطو خطوات أكبر في الخطط الرئيسية الأهم عنده بشكل شخصي، مثل عمليات حفظ السلام والاستجابة لتغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة. وآمل أن تبعث دورة هذا العام إلى شعوب العالم برسالة

أمل في أننا سنخرج منتصرين من الجائحة وأزمة المناخ وأننا سنحقق التنمية المستدامة.

إن البشر، بطبيعتهم، يبنون مجتمعات ويعيشون فيها معاً. وباللجوء إلى الفكر الجماعي والمساعدة المتبادلة في تلك المجتمعات، تغلبت البشرية على عدد لا يحصى من الأمراض المعدية وواصلت الحياة متعايشة معا. وسيتغلب أيضا حب البشرية وتضامنها على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وستبقى الأمم المتحدة في صميمها.

وفي معركتنا ضد فيروس كورونا، تم عبور الحدود لتبادل المعلومات الجينية وخرجت اللقاحات بنجاح إلى النور من خلال التعاون الوثيق، ويجري أيضاً تطوير العلاجات بوتيرة سريعة. يتطلب الانتصار على مرض فيروس كورونا أن نحطم الحواجز. لقد امتدت آفاق حياتنا وأفكارنا من القرى إلى البلدان ومن البلدان إلى الكوكب بأسره. وأعتقد أن هذا هو فجر عصر المجتمع العالمي.

في هذا العصر من المجتمع العالمي، يوظف بعضنا بعضاً ونعمل مع بعضنا البعض. نجمع حكمتنا معاً ونتصرف معاً. وحتى الآن، أخذت البلدان الأقوى ذات الاقتصادات المتقدمة زمام المبادرة في العالم. ولكن من الآن فصاعداً، سيُطلب من جميع الدول أن تتحرك جنباً إلى جنب بما لديها من أفضل الأهداف والنهج الممكنة في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وسيُطلب من الأمم المتحدة، بوصفها محور هذا التعاون والعمل، أن تضطلع بدور أكبر مما تضطلع به الآن.

فبعد أن عانى مؤسسو الأمم المتحدة من ويلات حربين عالميتين، تطلعوا إلى إقامة نظام للسلام العالمي. وقد طُلب من الأمم المتحدة الآن أن توصي بمجموعة جديدة من القواعد والأهداف، وهي تبشر ببدء عصر المجتمع العالمي هذا. ولتيسير التعاون المفيد للجميع في إطار النظام المتعدد الأطراف يجب أن تصبح الأمم المتحدة مؤسسة تبني الثقة فيما بين الدول. ويجب أن تكون مؤسسة تحشد التزام وقدرات المجتمع الدولي من أجل حفز العمل. وستشارك جمهورية كوريا بنشاط في النظام الدولي للتضامن والتعاون، بقيادة الأمم المتحدة.

وقد تمكنت كوريا، بوصفها دولة مستقلة حديثاً بعد الحرب العالمية الثانية، من بناء ديمقراطية واقتصاد قوي بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وباتت كوريا الآن، بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، مصممة على تكثيف جهودها لمساعدة البلدان على الازدهار معاً واحتضان بعضها بعضاً. وستتولى كوريا زمام المبادرة في طرح رؤية للشراكة والتعايش يمكن تقاسمها فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

ومن مهام المجتمع العالمي الأكثر إلحاحاً تحقيق تعاف شامل للجميع من أزمة فيروس كورونا. وقد تُركت الأسر ذات الدخل المنخفض وكبار السن وغيرهم من الفئات الضعيفة معرضين على نطاق واسع لخطر الفيروس. وقد برزت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تراكمت على مر السنين إلى المقدمة بسبب الجائحة. واشتد الفقر والجوع. ومن الدخل والوظائف إلى التعليم، اتسعت الفجوات بين الجنسين والفوارق الطبقية والهوة بين البلدان. وقد دعت الأمم المتحدة منذ سنوات إلى الحد من أوجه عدم المساواة هذه ووضعت إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويتعين الآن على جميع أعضاء الأمم المتحدة أن يعملوا بنشاط أكبر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستقف كوريا جنباً إلى جنب مع الآخرين لمساعدة جميع الناس، في كل بلد، على العيش بدون خوف من فيروس كورونا. وسوف نفي بتعهدنا بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار الالتزام المسبق بالطرح في الأسواق التابعة لمرفق إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي. وبوصفنا واحداً من مراكز إنتاج اللقاحات على الصعيد العالمي، سنسعى جاهدين لتوفير إمدادات عادلة وسريعة من لقاحات كوفيد-١٩. وستقف كوريا أيضاً في طليعة المساعي الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي محاولة لهزيمة الجائحة وتحقيق قفزة جديدة إلى الأمام، نمضي قدماً في سياسة الاتفاق الكوري الجديد. ومن الجدير بالذكر أننا نعزز العمالة وشبكات الأمان الاجتماعي ونوسّع الاستثمار في الناس، بموجب الاتفاق الجديد، لتحقيق انتعاش شامل للجميع يضع الناس في المقام الأول. وسنتقاسم مع بقية العالم تجربتنا السياسية المستمدة

من الاتفاق الكوري الجديد. ولمساعدة البلدان النامية على إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة معاً، تعتزم كوريا زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية، ولا سيما في مجالات الطاقة الخضراء والتكنولوجيا الرقمية والرعاية الصحية – وهي مجالات شهدت زيادة في الطلب خلال الجائحة.

وثمة مهمة ملحة أخرى أمام المجتمع العالمي تتمثل في الاستجابة لأزمة المناخ. وحتى ونحن نتكلم، يزداد كوكبنا حرارة بأسرع مما كان متوقعاً. ويجب على المجتمع الدولي أن يوحد قواه في تضافر أوثق للمضي قدما بهدف تحييد أثر انبعاثات الكربون. وقد التزمت كوريا، في العام الماضي، بتحييد أثر انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٥٠ وقامت بتشريع إطار رؤيتها وتنفيذها بسن القانون الإطاري بشأن تحييد أثر الكربون والنمو الأخضر. وبحلول الشهر المقبل، سنضع الصيغة النهائية لسيناريو تحييد أثر انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٥٠ ونكشف النقاب عن مساهمتنا المعززة المحددة وطنياً لعام ٢٠٣٠ في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر.

لقد أغلقنا محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم في وقت أبكر من الموعد المحدد وأنهينا التمويل العام للتوليد الجديد للطاقة باستخدام الفحم وراء البحار، مع الجهود الجارية لزيادة توليد الطاقة الجديدة والمتجددة. لا يمكن تحقيق تحييد أثر انبعاثات الكربون إلا عندما يشارك كل بلد في تعاون مستمر، ويجب أن تكون خطط العمل مستدامة أيضاً. وبموجب الاتفاق الجديد، تحول كوريا التزامها بتحييد أثر انبعاثات الكربون إلى فرص لتشجيع صناعات جديدة وخلق فرص عمل. وتنضم العديد من الشركات الكورية طواعية إلى حملة RE100 وتوسع استثماراتها في الهيدروجين وغيره من الطاقة الجديدة والمتجددة في الوقت الذي تدفع فيه بالإدارة البيئية والاجتماعية والإدارية وتحييد أثر الكربون إلى الأمام بقوة أكبر.

وستدعم الحكومة بقوة من جانبها القطاع الخاص في مجال تطوير التكنولوجيا والاستثمار. وستكثف كوريا مساعدتها الإنمائية الرسمية في مجال المناخ وستنشئ صندوقا استئمانيا للاتفاق البيئي الجديد، بهدف دعم عمل المعهد العالمي للنمو الأخضر وتقاسم تكنولوجياته وقدرته على تحييد أثر انبعاثات الكربون.

وسنقف على استعداد لمساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها من أجل التصدي لأزمة المناخ. وعلاوة على ذلك، وبناء على تجربتنا كبلد مضيف لمؤتمر قمة سول للشراكة من أجل النمو الأخضر والأهداف العالمية لعام ٢٠٣٠ في تحفيز الالتزام العالمي بالعمل المناخي، تسعى كوريا إلى استضافة المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقده في عام ٢٠٢٣. ونطمح إلى القيام بدور أنشط في تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ بأمانة.

ويتمثل المطمح الأسمى للمجتمع العالمي في إقامة حياة سلمية وآمنة. وقد حولت نشأة الأمم المتحدة نموذج العلاقات الدولية القائم على المنافسة والنزاع إلى نموذج للتعايش والرخاء المشترك. وسعت الأمم المتحدة إلى الاستعاضة عن السلام الناقص الذي تتم المحافظة عليه بتوازن القوى بالسلام المستدام القائم على التعاون، مما يعزز الحرية للبشرية جمعاء.

ولكفالة السلام التام والدائم الذي بدأ في الترسخ بقوة في شبه الجزيرة الكورية، تظل كوريا ملتزمة التزاما كاملا بالقيام بدورها. إن حكومة جمهورية كوريا، بناء على رؤى جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية ومزدهرة على نحو مشترك، قد مضت قُدما بثبات بعملية السلام في شبه الجزيرة الكورية. وعلاوة على ذلك، وبدعم من المجتمع الدولي، حققنا معالم تاريخية – إعلان بانمونجوم لتحقيق السلام والازدهار وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية، وإعلان بيونغ يانغ المشترك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، والاتفاق العسكري الناجم عن مؤتمر القمة بين الكوريتين، فضلا عن إعلان سنغافورة الصادر عن مؤتمر القمة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية. إن السلام في شبه الجزيرة الكورية يبدأ دائما بالحوار والتعاون. وأدعو إلى استئناف الحوار بسرعة بين الكوريتين وبين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية. وآمل أن تثبت شبه الجزيرة الكورية قوة الحوار والتعاون في تعزيز السلام.

وقبل عامين في هذه القاعة تحديدا، أعلنتُ عدم التسامح مطلقا مع الحرب، ودافعت عن ضمانات الأمن المتبادل والرخاء المشترك باعتبارها المبادئ الثلاثة في حل المسائل المتصلة بشبه الجزيرة الكورية (انظر A/74/PV.3). وفي العام الماضي، اقترحت إعلانا لإنهاء الحرب في شبه الجزيرة الكورية. إن إعلان نهاية الحرب سيشكل نقطة انطلاق محورية في إيجاد نظام جديد للمصالحة والتعاون في شبه الجزيرة الكورية.

واليوم أحث مرة أخرى مجتمع الأمم على حشد قوته من أجل إعلان إنهاء الحرب في شبه الجزيرة الكورية، وأقترح أن تجتمع الأطراف الثلاثة – الكوريتان والولايات المتحدة – أو الأطراف الأربعة – الكوريتان والولايات المتحدة والصين – وتعلن أن الحرب في شبه الجزيرة الكورية قد انتهت. وعندما تقف الأطراف المشاركة في الحرب الكورية معا وتعلن نهاية الحرب، أعتقد أنه يمكننا إحراز تقدم لا رجعة فيه في نزع السلاح النووي وبدء حقبة من السلام الكامل.

يصادف هذا العام الذكرى الثلاثين المهمة للانضمام المتزامن لكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية إلى الأمم المتحدة. وبعد انضمامهما معا إلى الأمم المتحدة، اعترفت الكوريتان بأنهما دولتان منفصلتان بنظم وأيديولوجيات مختلفة. ومع ذلك فلم يكن المقصود من ذلك أبدا إدامة الانقسام. ولا يمكننا أن نسلك طريقا نحو التبادل والمصالحة والتوحيد إلا عندما يعترف بعضنا ببعض ونتبادل الاحترام. وعندما تعمل الكوريتان والدول المحيطة بهما معا، سيترسخ السلام في شبه الجزيرة الكورية ويتعزز الازدهار في جميع أنحاء شمال شرق آسيا. وسيشار إلى ذلك المسعى المشترك كنموذج لشبه الجزيرة الكوري، يتحقق فيه السلام من خلال التعاون.

ويتعين على كوريا الشمالية، من جانبها، أن تستعد لإجراء تغييرات تليق بعهد المجتمع العالمي. وأتوقع أن يظل المجتمع الدولي، إلى جانب كوريا، مستعدا وراغبا في التواصل مع كوريا الشمالية بروح تعاونية. واستجابة لنداءات أفراد الأسر المنفصلين عن ذويهم، الذين طعنوا في السن، يجب ألا نضيع أي وقت في المضي قدما في لم شملهم.

وعندما تشارك كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية معا في منصات إقليمية، مثل مبادرة التعاون في شمال شرق آسيا من أجل الأمن الصحي، فإن الاستجابة الأكثر فعالية للأمراض المعدية والكوارث الطبيعية ستصبح ممكنة. وآمل أن يلتئم شمل الجنوب والشمال، باعتبارهما مجتمعا مرتبطا بمصير مشترك في شبه الجزيرة الكورية وكعضوين في المجتمع العالمي، لتوحيد جهودهما. وسأبذل جهودا لا تلين لبناء شبه جزيرة كورية تعزز الرخاء والتعاون المشتركين حتى آخر يوم لي في منصبي.

إن الحالة في أفغانستان مؤخرا تذكرنا بشكل صارخ بالدور الحاسم الذي تؤديه الأمم المتحدة في النهوض بالسلام وحقوق الإنسان. وستستضيف كوريا المؤتمر الوزاري للأمم المتحدة لحفظ السلام في كانون الأول/ديسمبر. ولكفالة أن تكون بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر أمانا وفعالية، ستغتنم كوريا هذه الفرصة لتشجيع توثيق التعاون في المجتمع الدولي.

وستزيد كوريا أيضا نصيبها العادل من المساهمات في مبادرات الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وسنسعى للحصول على مقعد كعضو غير دائم في مجلس الأمن للفترة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٥. ونحن على استعداد للقيام بدور نشط في بناء السلام المستدام ودعم الأجيال المقبلة المزدهرة. وإنني أتطلع إلى التعاون مع الأعضاء في هذا الصدد ونيل دعمهم.

وحتى في أحلك ساعات الشدائد، لم تفقد البشرية الأمل في المستقبل. وبالثقة ببعضنا البعض والعمل جنبا إلى جنب، غيرنا ذلك الأمل ذاته إلى واقع. وحتى في مواجهة أزمة كوفيد-١٩، فإننا نزرع بذور الأمل مرة أخرى. ومن أجل إعادة البناء بشكل أفضل، فإننا نستجمع أعظم جوانب قوتنا. وإذا اتحدت البشرية كالجسد الواحد ولم تنس أبدا هذا اليوم، فإننا بالتأكيد سنتمكن من بناء غد أفضل. وبينما تشرع البشرية في رحلة جديدة لبدء عصر المجتمع العالمي، أعول على الأمم المتحدة لهدي الطريق بروح من التضامن والتعاون.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كوريا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مون جاي – إن، رئيس جمهورية كوريا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية تركيا.

اصطحب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس أردوغان (*تكلم بالتركية؛ وقدم الوفد الترجمة بالإنكليزية*): بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أمتي، أحيي الجمعية العامة من كل قلبي. وآمل أن تكون الدورة السادسة والسبعون للجمعية العامة مفيدة لبلداننا ولجنسنا البشري بأسره.

ويسرني جدا الحضور هنا في الجمعية العامة مرة أخرى بعد عامين لأخاطب الأعضاء. لقد مرت البشرية في العامين الماضيين بأوقات مؤلمة. لقد فقدنا ٤,٦ ملايين شخص، بمن فيهم أصدقاؤنا وأقاربنا وأحباؤنا، بسبب جائحة فيروس كورونا، التي توصف بأنها أسوأ أزمة صحية في القرن الماضي. وعلى الرغم من كل جهودنا والتقدم المحرز في مجال التلقيح، ما زلنا نشهد التداعيات السلبية لهذه الجائحة.

وهذا هو السياق الذي نعقد فيه الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. وأعتقد أن رسائل التضامن والتعاون التي سننقلها هنا لن تدعم مكافحة الجائحة فحسب، بل ستزيد أيضا من أمل البلايين من الناس الذين يمرون بأوقات صعبة للغاية.

ولا بد من تعزيز الجمعية العامة حتى يتمكن المجتمع الدولي من الإسهام بصورة أكثر فعالية في حل القضايا العالمية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، على عمله المثمر في ذلك الاتجاه. وأعتقد أن السيد عبد الله شهيد، الذي تولى مؤخرا رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، سيحمل الراية إلى مستويات أعلى. وستواصل تركيا الوفاء بمسؤولياتها حتى تتمكن الجمعية العامة من الاضطلاع بأنشطتها بأكبر قدر من الكفاءة.

وبهذه المناسبة، أهنئ السيد غوتيريش، الذي أعيد تعيينه أمينا عاما لفترة ولاية ثانية، وأتمنى له دوام النجاح.

ومن المناسب للغاية أن يكون موضوع الجمعية العامة لهذا العام هو "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – من أجل التعافي من كوفيد-١٩، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس، وتنشيط الأمم المتحدة". بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن حقيقة، مهما كان من المؤلم سماعها. للأسف، لقد فشلنا في اختبار التضامن خلال هذه الجائحة التي ذكرتنا مرة أخرى بأن البشرية أسرة واحدة كبيرة. وينطبق ذلك بصورة خاصة في حالة البلدان المتخلفة النمو والشرائح المجتمعية الفقيرة، التي تركت لملاقاة مصيرها في مواجهة هذه الجائحة. كما أن الهيكل المشوه للنظام العالمي، الذي يخلق مشاكل بدلا من إيجاد حلول ويعمق المشاكل ويتركها دون حل، مسؤول إلى حد ما عن الخسائر المتزايدة في الأرواح في جميع أنحاء العالم.

وفي الوقت الذي فقد فيه ملايين الأشخاص أرواحهم والذي يعاني فيه عشرات الملايين من الناس تحت وطأة الفيروس، من العار على البشرية أن تستمر النزعة القومية فيما يتعلق باللقاحات وبطرق مختلفة. ومن الواضح أن كارثة عالمية مثل جائحة كوفيد-١٩ لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال التعاون والتضامن الدوليين وأنه يستحيل على أي بلد أن يعيش بأمان بمفرده قبل أن تتخلص جميع البلدان من الجائحة. ونأمل أن تشكل الإرادة التي أظهرتها الجمعية العامة نقطة تحول في فهم تلك الحقيقة.

وبالإضافة إلى أهمية التعاون العالمي خلال هذه الجائحة، أتيحت لنا الفرصة لملاحظة المستوى العالي الذي بلغته العلوم الطبية. ونفخر بأن أول لقاح وافقت عليه منظمة الصحة العالمية قد طوره عالمان من

أصل تركي يعيشان في ألمانيا. وتحاول تركيا تشاطر القدرات المتاحة لها مع أصدقائنا وإخواننا وأخواتنا في جميع أنحاء العالم منذ اليوم الأول، تماشيا مع اعتقادنا "ليعش الشعب حتى تتمكن الدولة من العيش".

وفي الوقت الذي نوفر فيه أفضل الخدمات الصحية لمواطنينا من ناحية، أرسلنا أيضا، من ناحية أخرى، معونات طبية إلى ١٥٩ بلدا و ١٢ منظمة دولية. وبهذه المناسبة، أود أن أبلغ الأعضاء بأننا سنقدم في المستقبل القريب لقاحنا الوطني، تركوفاك، لصالح البشرية جمعاء. ونؤيد المبادرات الرامية إلى تعزيز منظمة الصحة العالمية وإعداد اتفاقية لمكافحة الجوائح. كما نؤكد بصفة خاصة على ضرورة إقامة توازن معقول بين حماية الصحة العامة واستمرار الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

إن الأحداث التي شهدناها تذكرنا ببعض الحقائق. إن أفراحنا كما هي أحزاننا، ومعاناتنا كما هي إنجازاتنا، ومشاكلنا كما هي حلولنا، كلها أمور مشتركة. وعندما يتصرف المرء بمنطق الأمر الواقع، فإن البشرية ككل تدفع الثمن، وليس البلدان المتقدمة النمو فحسب.

لقد شهدنا مؤخرا في أفغانستان بطريقة مؤلمة أن المشاكل لا يمكن حلها بفرض أساليب لا تأخذ في الاعتبار الحالة على أرض الواقع أو النسيج الاجتماعي لبلد ما. فقد جرى التخلي عن شعب أفغانستان ليواجه عواقب عدم الاستقرار والنزاع الذي استمر لأكثر من أربعة عقود. وبغض النظر عن العملية السياسية، تحتاج أفغانستان إلى مساعدة المجتمع الدولي وتضامنه. ونأمل أن يتحقق السلام والاستقرار والأمن في البلد في أقرب وقت ممكن وأن يحقق الشعب الأفغاني الرفاه. وسنواصل في تركيا أداء واجبنا الأخوي تجاه الشعب الأفغاني خلال هذا الوقت العصيب.

انقضت عشر سنوات على المأساة الإنسانية في سورية، التي أدت إلى وفاة مئات الآلاف من الناس وتشريد الملايين فيما وقف العالم متفرجا. وبينما استقبل بلدنا ما يقرب من ٤ ملايين سوري، فإننا أيضا نكافح في الميدان المنظمات الإرهابية التي أغرقت المنطقة في بحار من الدم وأنهار من الدمع. ونحن الحليف الوحيد في منظمة حلف شمال الأطلسي الذي حارب قوات داعش بشكل مباشر وجها لوجه، وهزم تلك المنظمة الإرهابية.

ومن خلال وجودنا على أرض الواقع، تمكنا من وقف المجازر وفظائع التطهير العرقي التي ارتكبتها الجماعات التابعة لمنظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية في سورية. ونتيجة لجهودنا، وبدماء شهدائنا، تمكنا من كفالة العودة الطوعية ل ٤٦٢ ٠٠٠ مواطن سوري إلى المناطق التي وفرنا فيها الأمن. وبالمثل، وبفضل وجودنا في إدلب، أنقذنا حياة الملايين من الناس ومنعنا تشريدهم.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بأن تستمر الأزمة السورية ١٠ سنوات أخرى. وعلينا إظهار إرادة أقوى لإيجاد حل سياسي للمسألة، استنادا إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبطريقة تلبي توقعات الشعب السوري.

ونرحب بتمديد آلية الأمم المتحدة المعنية بإيصال المساعدة الإنسانية إلى شمال غرب سورية عبر تركيا لمدة ١٢ شهرا أخرى. ونأمل أيضا في الاحتذاء بالنهج التوفيقي الذي تم إبداؤه بشأن هذه المسألة من أجل المضي قدما بالعملية السياسية وكفالة العودة الطوعية والآمنة والكريمة لملتمسي اللجوء.

وأود أن أكرر هنا في الجمعية العامة أن التمييز بين المنظمات الإرهابية في المنطقة واستخدام تلك المنظمات في الميدان كجهات متعاقدة من الباطن أمر غير مقبول. وقد أظهرت الأعمال الإرهابية في مختلف بلدان العالم على مدى السنوات العشر الماضية أن الإرهاب ليس عدونا المشترك فحسب، بل عدو البشرية جمعاء. وسنظل ملتزمين بمحاربة المنظمات الإرهابية التي تهدد السلامة الإقليمية لسورية وأمنناالقومي.

في بلدنا، هناك ما يزيد على مليون مهاجر، بخلاف السوريين، لهم أوضاع قانونية مختلفة. وبسبب التطورات في أفغانستان، نواجه احتمال تدفق المهاجرين من ذلك البلد. وبوصفنا بلدا أنقذ كرامة الإنسان في الأزمة السورية، لم تعد لدينا القدرة على استضافة المزيد من المهاجرين.

وعلى أساس التقاسم المنصف للأعباء والمسؤوليات، فقد حان الوقت لكي يقوم جميع أصحاب المصلحة بدورهم في هذه المسألة. ويتعين الآن اتخاذ موقف حازم ضد أولئك الذين ينتهكون اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين والقانون الدولي الإنساني.

وبفضل دعمنا القوي للشرعية الدولية في ليبيا أُعلن وقف لإطلاق النار، ثم تم تشكيل المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية. وسنواصل دعم جهود حكومة الوحدة الوطنية لتوفير الخدمات العامة، وتوحيد جميع المؤسسات، وتنظيم الانتخابات في الوقت المناسب. وأكرر دعوتي للمجتمع الدولي إلى الوقوف إلى جانب الحكومة الشرعية، التي تمثل جميع مناطق ليبيا.

إن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو من أهم المشاكل التي تغذي عدم الاستقرار وتهدد السلم والأمن في منطقتنا. وما دام اضطهاد الشعب الفلسطيني مستمرا لن يكون السلم والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط ممكنين. ولهذا السبب يجب وضع حد لسياسات الاحتلال والضم والاستيطان غير القانونية على نحو مطلق وفوري. وسنواصل الوقوف ضد انتهاك الوضع الدولي للقدس، المستند إلى القرار ١٨١ (د-١٢)، الذي اتُخذ في عام ١٩٤٧، وضد انتهاكات حرمة الحرم الشريف وحقوق الشعب الفلسطيني. يجب إحياء عملية السلام ورؤية حل الدولتين دون مزيد من التأخير. ولا يزال أحد أهدافنا الرئيسية هو إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة الأراضي، عاصمتها القدس، على أساس حدود عام ١٩٦٧.

لقد تم مؤخرا اتخاذ خطوات هامة فيما يتعلق بتعزيز الاستقرار في القوقاز. إن أذربيجان، في ممارسة لحقها في الدفاع عن النفس، قد أنهت احتلال أراضيها، وهو موضوع عدة قرارات لمجلس الأمن لم تُنفذ منذ سنوات عديدة. وقد أتاح هذا التطور أيضا فرصا جديدة في المنطقة لتحقيق سلام دائم. ونحن مصممون على دعم كل خطوة إيجابية تتخذها الأطراف المعنية.

إننا نولي أهمية لحماية السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها، بما في ذلك شبه جزيرة القرم، التي لا نعترف بضمها.

وفي إطار منظور السلامة الإقليمية للصين، نعتقد أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بحماية الحقوق الأساسية للأتراك الويغور المسلمين.

ونحن نتمسك بموقفنا المؤيد لحل المشكلة المستمرة في كشمير، التي استمرت ٧٤ عاما، من خلال الحوار بين الطرفين وفي إطار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

كما ندعم ضمان العودة الآمنة والطوعية والكريمة والدائمة لمسلمي الروهينغا، الذين يعيشون في ظروف صعبة في مخيمات في بنغلاديش وميانمار، إلى أوطانهم.

ولا يمكن التوصل إلى حل عادل ودائم ومستدام للمسألة القبرصية إلا من خلال نهج واقعي يركز على النتائج. إن زعيم شعب واحد من الشعبين في الجزيرة، اللذين تعتبرهما الأمم المتحدة متساويين، هو الذي يستطيع أن يخاطب الجمعية العامة. وليس من العدل أن لا يستطيع الزعيم الآخر إسماع صوته من على هذا المنبر. أي حل يجب أن يؤكد من جديد المساواة في السيادة والوضع الدولي المتساوي للشعب القبرصي التركي، المشارك في ملكية الجزيرة. ولذلك نؤيد الرؤية الجديدة التي طرحها الشعب القبرصي التركي كحل. وهنا أدعو المجتمع الدولي إلى النظر في آراء القبارصة الأتراك بعقل منفتح ودون تحيز.

إن استمرار وجود بيئة هادئة في شرق البحر الأبيض المتوسط هو في مصلحتنا المشتركة. نأمل أن تُحل المشاكل المتعلقة بتعيين الحدود البحرية في إطار القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار. ولتحقيق ذلك يجب أولا أن نتخلى عن العقلية التي تتجاهل تماما تركيا، البلد الذي لديه أطول ساحل في شرق البحر الأبيض المتوسط، في المنطقة. إن اقتراحنا بتنظيم مؤتمر لشرق البحر الأبيض المتوسط للحوار والتعاون، تشارك فيه جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة، لا يزال مطروحا على الطاولة.

وبالمثل، نعتقد أنه ينبغي حل المشاكل في بحر إيجه عن طريق الحوار الثنائي.

ونحن نتمسك أيضا بتصميمنا على عملية الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

كما أننا نتضامن بالكامل مع القارة الأفريقية والاتحاد الأفريقي اليوم، وذلك من منطلق قوة روابطنا العميقة الجذور مع أفريقيا، والتي يعود تاريخها إلى قرون. وعلى أساس هذا الفهم، نواصل جهودنا لعقد مؤتمر القمة الثالث للشراكة التركية الأفريقية في تركيا في الفترة المقبلة.

ومن خلال مبادرتنا "آسيا من جديد"، نعمل على تعزيز موقف تركيا الساعي إلى توحيد أوروبا وآسيا. وبالمثل، نولي أهمية كبرى لتطوير علاقاتنا مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال برامج ثنائية ومتعددة الأطراف. وستواصل تركيا انخراطها في كل خطوة تُتخذ نحو عالم أكثر أمنا وسلاما وازدهارا وإنصافا للجميع.

في حين يحتضن كوكب الأرض ملايين الأنواع الحية على أرضها فإنها مقابل ذلك الكرم لا تتوقع منا غير أن نحترم توازن الطبيعة. وللأسف فإن البشرية، في سعيها إلى التقدم والتنمية عبر التاريخ، قامت باستغلال الموارد التي توفرها الأرض بشكل متهور. وفي نهاية هذه العملية، التي استمرت لقرون، نواجه الآن تهديدات هي بالكامل من صنع البشر، خارج توازن الطبيعة. هذه المشاكل، التي قد نصنفها تحت عناوين مثل تغير المناخ وتلوث الهواء والأمن المائي والغذائي وفقدان التنوع البيولوجي، قد وصلت إلى درجة أنها تقود مستقبل البشرية إلى الغموض.

ومن بين تلك المواضيع، ينبغي أن نركز بصفة خاصة على تغير المناخ. إلى جانب كونها مشكلة بيئية فإنها ستؤدي إلى عواقب لا يمكن إصلاحها وإلى المجهول. فغازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز، التي زادت بنسبة ٥٠ في المائة مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية، ترفع حرفيا درجة حرارة العالم. والواقع أن الكوارث تحدث منذ بعض الوقت في جميع أنحاء العالم بسبب زيادة قدرها ١,١ درجة مئوية مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية. إننا نشهد أحداثا غير عادية مثل الفيضانات في آسيا وأوروبا، والأعاصير في أمريكا، والجفاف في أفريقيا، والحرائق في حوض البحر الأبيض المتوسط، وهطول الأمطار في قمة غرينلاند، وتساقط الثلوج في الصحاري.

هذه الكوارث لا تتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة والنظام الإيكولوجي فحسب، بل تهدد أيضا حياة الناس وممتلكاتهم. وفي أماكن كثيرة يستعد الناس بشكل جماعي للذهاب إلى أماكن أخرى – للهجرة. ومع ذلك، لم يجد العالم بعد حلا لمشكلة اللاجئين الناجمة عن مناطق الأزمات المعرضة للصراع، مثل سورية وأفغانستان. وفي الوقت الحالي، لا نعرف كيف نتعامل مع هجرة مئات الملايين من البشر بسبب عوامل مثل الجفاف ونقص الغذاء والظواهر الجوية.

وسيكون السكان الذين يعيشون في مراكز المدن الكبيرة هم أكثر من سيشعرون بأثر تغير المناخ. فعلى سبيل المثال مدينة نيويورك، التي نحن فيها الآن، مرت مؤخرا بأيام صعبة للغاية بسبب أعاصير ضخمة في غضون أسبوعين فقط، مما تسبب بدوره في هطول أمطار لا تشهدها سوى مرة واحدة كل ٥٠٠ سنة. ولم يتم بعد إصلاح الدمار الناجم عن الأمطار التي تؤثر على أوروبا الغربية. وعلى الرغم من أن تركيا في هذا الصدد تضع أسرع الحلول وأكثرها فعالية إلا أننا أخذنا أيضا نصيبنا من الأيام الصعبة.

إن جزءا كبيرا من البنية التحتية في العالم هو نتاج القرنين الماضيين من التقدم البشري. ولا يمكن التصدي لتداعيات تغير المناخ بالبنية التحتية الحالية. إن الارتفاع المستمر في درجات الحرارة العالمية وما يصاحب ذلك من توقعات بهطول أمطار أكثر كثافة، يجب أن يوجهنا جميعا نحو مساع جديدة. فعلى سبيل المثال، أصبح لزاما أن يأخذ التخطيط الحضري في الاعتبار آثار تغير المناخ.

وثمة خطر آخر ينتظر عالمنا هو أن الغابات، وهي من بين أهم بالوعات الكربون، تواجه الآن خطر الانقراض بسبب استخدام الأراضي، من ناحية، والحرائق من ناحية أخرى.

وثمة منطقة أخرى تتأثر بالزيادة في درجة الحرارة هي بحارنا. فقد رفع اتساع رقعة المياه وذوبان الأنهار الجليدية مستويات سطح البحر بمقدار ٢٠ سنتيمترا خلال القرن الماضي. وهذا الرقم هو أسرع زيادة خلال فترة الثلاثة آلاف سنة الماضية. وإذا لم تتخذ تدابير فعالة واستمرت انبعاثات الغازات الدفيئة في الارتفاع، فمن المتوقع أن يرتفع

مستوى سطح البحر بأكثر من متر بحلول نهاية القرن. ويعني هذا الارتفاع أن جزءا هاما من المدن الساحلية والدول الجزرية سيقضى عليه تماما. وبطبيعة الحال، فإن هذه الحالة سترافقها أيضا موجات هجرة جديدة وهائلة.

وأود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى أن كل هذه المشاكل سببها ازدياد درجة الحرارة بمقدار ١,١ درجة مئوية فقط. فلنفكر هنا فيما يمكن أن يحدث إذا وصلت هذه الزيادة إلى ١,٥ درجة مئوية أو درجتين مئويتين أو أكثر.

وبعد كل هذه التطورات اجتمعنا في عام ٢٠١٥، كدول العالم، لمكافحة تغير المناخ وتوصلنا إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي يهدف إلى الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى ١,٥ درجة مئوية بحلول منتصف القرن. غير أن الاتجاهات الحالية تبين أن من غير الممكن تحقيق هذا الهدف ما لم تتخذ الاحتياطات اللازمة.

ولذلك السبب يجب، أولا وقبل كل شيء، على البلدان المسؤولة تاريخيا عن ظهور المشاكل التي أدت إلى تغير المناخ أن تتحمل تلك المسؤولية. فقد يكون من الممكن الوقاية من جائحة فيروس كورونا باللقاحات التي طورناها، غير أن إيجاد مثل هذا الحل المختبري لتغير المناخ أمر غير وارد.

ولذلك السبب، ولمعالجة تغير المناخ، نغتنم كل فرصة لتكرار شعارنا – ”العالم أكبر من خمسة“. وينبغي للبلدان التي ألحقت أشد الضرر بالطبيعة وغلافنا الجوي ومياهنا وتربتنا والأرض وتلك التي استغلت الموارد الطبيعية استغلالا جامحا، أن تقدم أيضا أكبر إسهام في مكافحة تغير المناخ. وعلى عكس ما كان في الماضي، لا يوجد بلد هذه المرة يتمتع بترف أن يعلن: ”إنني قوي لذلك أرفض دفع الفاتورة“. فتغير المناخ سيعامل البشرية على قدم المساواة. وسيعامل الجميع بنفس الطريقة تماما – الأوروبي والآسيوي والأمريكي والأفريقي والغني والفقير. وواجبنا جميعا هو اتخاذ تدابير في مواجهة ذلك التهديد الهائل بتقاسم عادل للأعباء والوفاء بالتزاماتنا على النحو الواجب وفورا.

وتركيا، من جانبها، تتصرف بتلك العقلية. فنحن من بين أوائل البلدان التي وقعت اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. غير أننا لم نصادق عليه بعد بسبب المظالم المتصلة بالالتزامات المعلنة وتقاسم الأعباء. وأود أن أعلن، من هنا من الجمعية العامة، للعالم أجمع القرار الذي اتخذناه في أعقاب التقدم الذي أحرز مؤخرا في هذا الإطار. إننا نعتزم تقديم اتفاق باريس بشأن تغير المناخ إلى برلماننا الشهر المقبل للموافقة عليه في إطار المساهمة المعتزمة المحددة وطنيا ووفقا للخطوات الإيجابية التي سيتم اتخاذها. وقبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، المقرر عقده في غلاسكو، نتوخى استكمال مرحلة التصديق على الاتفاق، الذي يسعى إلى تحقيق أهداف تحييد أثر انبعاثات الكربون. إننا نعتبر هذه العملية، التي ستؤدي إلى تغييرات جذرية في سياساتنا الاستثمارية والإنتاجية والمتعلقة بالعمالة، أحد العناصر الرئيسية في رؤيتنا لعام ٢٠٥٣.

وبطبيعة الحال، اتخذنا كذلك تدابير أخرى لمكافحة تغير المناخ. وأعددنا خطة العمل اللازمة للتنسيق مع الاتفاق الأخضر الأوروبي ووضعناه موضع التنفيذ الشهر الماضي. ومع مشروع خفض النفايات إلى الصفر الذي تقوده السيدة الأولى، زوجتي، فخامة السيدة أمينة أردوغان، قمنا بزيادة معدل إعادة التدوير عندنا بتسع نقاط في غضون ثلاث سنوات. وزدنا مناطقنا لبالوعات الكربون بزيادة أصولنا الغابية من ٢٠,٨ مليون هكتار إلى حوالي ٢٣ مليون هكتار. وزدنا حصة موارد الطاقة المتجددة في قدرتنا على توليد الكهرباء إلى ٥٣ في المائة. وظللنا نعزز الخطوات التي من شأنها إعادة هيكلة صناعتنا وفقا لأنشطة الإنتاج الأنظف من أجل مستقبل أفضل. إننا مصممون على المضي قدما بهذه الجهود بتلقي الدعم المالي اللازم. فتركيا لا تتجاهل أي مشكلة أو أزمة أو دعوة عالمية، كما إنها ستقوم بدورها في تغير المناخ وحماية البيئة.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أعيد تأكيد إيماننا بإمكانية إقامة عالم أكثر عدلا، على الرغم من الصعوبات التي نواجهها. وما زلنا ننظر إلى الأمم المتحدة في ذلك السياق بوصفها المنبر الفريد لحل المسائل التي تهم الجنس البشري بأسره. ويقع مبنى بيتنا التركي الجديد، الذي افتتحناه بالأمس، مباشرة على الجانب الآخر من هذا المبنى،

وهو دليل على ثقتنا واطمئناننا إلى منظومة الأمم المتحدة. ولتركيا – بوصفها واحدة من أكبر خمس دول لديها أكبر شبكات دبلوماسية – حضور قوي في الميدان وعلى الطاولة للوصول إلى حلول واعية وعادلة للمناطق الجغرافية الكبيرة.

ومعا، يمكننا بناء عالم من السلام والاستقرار والازدهار والسعادة. ومرة أخرى أحييكم فرادى وجماعات باسم بلدي وأرجو للجمعية العامة النجاح في دورتها السادسة والسبعين. وأرجو للجميع صحة جيدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية تركيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، من قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد غي بارميلين، رئيس الاتحاد السويسري

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الاتحاد السويسري.

اصطحب السيد غي بارميلين، رئيس الاتحاد السويسري، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد غي بارميلين، رئيس الاتحاد السويسري، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس بارميلين (*تكلم بالفرنسية*): كنت معظم حياتي المهنية مزارع كروم. وقد علمتني صناعة النبيذ الصبر والمثابرة والثقة. فالكرمة تستغرق سنوات لتنمو وتثمر. وتحسين أصناف العنب لإنتاج أفضل أنواع النبيذ علم دقيق. فيجب على المرء أن يحترم الطبيعة ويعمل في وئام معها.

لماذا أتحدث عن هذا هنا في حرم الأمم المتحدة؟ إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تشبه إلى حد ما البرَد أو الصقيع الذي يمكن أن يدمر الكروم فجأة، فهو غير متوقع ومزعزع للاستقرار. ويعيش مزارعو النبيذ الجيدون مع هذا الخطر ويعرفون كيفية التعافي من تقلبات المصير هذه.

وهذه الجائحة كارثة إنسانية واجتماعية واقتصادية تؤثر أيضا على السلم والأمن الدوليين. وقلوبنا مع جميع الضحايا، المباشرين وغير المباشرين. وقد جعلتنا الأحداث الأخيرة ندرك أنه يجب علينا أن نتوقع أزمات في المستقبل، وأن نكون مستعدين للتعامل معها وإظهار التضامن من أجل بناء عالم قادر على الصمود. ففي كثير من الأحيان ننجرف في التفكير قصير المدى واحتمال تحقيق مكاسب سريعة. واحتمال تحقيق مكاسب سريعة. نحن بحاجة إلى إعادة اكتشاف الشعور بالترقب والوعي بأن القدر قد يضرب في أي لحظة. ماذا سيحدث بعد ذلك؟ يعمل العلماء على تحديد التهديدات المستقبلية وتنبيهنا إليها. كما يزودنا العلماء أيضا بالمعلومات والبيانات كعناصر للحل. والإدارة السليمة لتلك البيانات أمر بالغ الأهمية.

ولهذا تفخر سويسرا باستضافة منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات القادم في برن في تشرين الأول/أكتوبر. نحن نعرف المخاطر؛ ويجب أن نستعد لها وأن نستثمر في مجال الوقاية. ويجب أن نعطي أنفسنا الوسائل للقيام بذلك. كما يجب أن يكون البحث والتعليم والتدريب المهني، ولا سيما للفتيات والنساء، مسألة جوهرية من أجل تطوير إتاحة الوصول إلى المعرفة وتعزيز الابتكار وتمكين العمل. وعلى نطاق أوسع، فإن إتاحة الوصول إلى المعرفة والمهارات يعطينا الأدوات اللازمة لتوقع المستقبل والاستعداد له. وعندما يضرب البرَد أو الصقيع، يساعد مزارعو النبيذ السويسريون بعضهم البعض، ويتواصلون مع شركات التأمين التي دفعوا لها. وعندما تؤثر الأزمة على مناطق بأكملها أو حتى على كوكب الأرض، يجب أن يكون هناك تضامن عالمي وحلول مشتركة.

والأمم المتحدة هي المكان الذي تُجمع فيه المعارف والموارد. وقد نشأت المنظمة نفسها من الدروس المستفادة من الأزمات السابقة. فلنواصل الدفاع عن تعددية الأطراف القائمة على القواعد. وسويسرا ملتزمة بأمم متحدة تتسم بالفعالية والكفاءة، وتؤيد الإصلاحات الرامية

إلى تحسين منع نشوب النزاعات وتعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتحديث طرق الإدارة. وسويسرا لديها الكثير مما يمكن أن تسهم به في التصدي للتحديات التي تواجه العالم. وبعد مرور عشرين عاما على انضمامنا إلى الأمم المتحدة، نحن مستعدون للمساهمة في عمل مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

وقد زادت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) من حدة الاتجاهات الحمائية القائمة وسلطت الضوء على الافتقار إلى القدرة على الصمود في سلاسل الإنتاج والإمداد العالمية. وتكتسب السياسات الرامية إلى تعزيز إعادة نقل الأنشطة الإنتاجية إلى موقعها الأصلي وضوابط الاستثمار زخما. ومع التسارع المستمر لعملياتنا الاقتصادية، الذي أصبح ممكنا بفضل التغير التكنولوجي والرَقْمَنة، أصبحت مجتمعاتنا معقدة. وكما ذكّرنا الطقس السيء والحرائق التي اندلعت في الأشهر الأخيرة في جميع أنحاء العالم بشكل مؤلم، من الواضح أن النشاط البشري يسبب اضطراب المناخ ويهدد التنوع البيولوجي لكوكبنا. وتشتد حدة التنافس على السلطة وتحتدم النزاعات المسلحة في كل قارة تقريبا. ويُنتهك القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان يوميا، مما يزرع بذور النزاعات في المستقبل.

ومن مسؤوليتنا أن نجد إجابات قبل أن نتحطم. توفر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالفعل الإطار الذي نحتاجه لتحقيق ذلك الهدف. وفي ضوء هذه التحديات، تود سويسرا أن تشدد على خمس نقاط.

أولا، من أجل دحر الجائحة، يجب أن نضمن أن اللقاحات متاحة للجميع في جميع أنحاء العالم. وسويسرا ملتزمة بضمان الوصول إلى اللقاحات والعلاجات والتشخيصات على نحو عادل وميسور التكلفة. ويساهم بلدنا بمبلغ ١٥٥ مليون دولار في التحالف العالمي للقاحات والتحصين (Gavi)، ومبادرة التحالف العالمي للقاحات والتحصين وآلية الالتزام المسبق بالطرح في الأسواق التابعة لمرفق إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي (كوفاكس) من أجل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وسويسرا، بوصفها البلد المضيف للعديد من المنظمات الصحية الدولية، بما فيها منظمة الصحة العالمية، توفر الموارد وتشجع الإصلاحات التي تمكن من اتخاذ إجراءات فعالة في هذا المجال.

ثانيا، كشفت الأزمة عن الترابط بين مجتمعاتنا الحديثة وأهمية سلاسل القيمة العالمية، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير السلع الأساسية. ونحن بحاجة إلى تعزيز قدرتها على الصمود من دون اللجوء إلى تدابير حمائية تهدد التعافي الاقتصادي العالمي. ويجب أن يعمل الإطار القانوني للتجارة الدولية على تعزيز اليقين القانوني وإمكانية التنبؤ حتى في أوقات الأزمات. ولمنظمة التجارة العالمية دور رئيسي تؤديه في هذا الصدد.

ثالثا، يوفر التقدم التكنولوجي والرقمنة حلولا للعديد من التحديات التي نواجهها بشكل جماعي. وتعمل سويسرا عن كثب مع الجامعات والقطاع الخاص لإيجاد نُهُج تكنولوجية مبتكرة لمشاريع التنمية والحد من الفقر. ومع ذلك،ينطوي الأمر على مخاطر. فالعالم الافتراضي ليس منطقة خارجة عن القانون. وفي الجمعية العامة، تعمل سويسرا على تعزيز سلوك الدول المسؤول وتطبيق القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني. كما تشارك في الجهود الرامية إلى مكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني. وتعمل جنيف كمركز عالمي للسياسات الرقمية وإقامة الشبكات للجهات الفاعلة المعنية.

رابعا، دعونا نأخذ تغير المناخ على محمل الجد. يظهر تقرير تغير المناخ ٢٠٢١: الأساس العلمي الفيزيائي، وهو أحدث تقرير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أن النشاط البشري لا يزال قادرا على تحديد مسار المناخ في المستقبل. وسوف أكون شخصيا حاضرا في غلاسكو في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لأؤكد مجددا التزام سويسرا بالتنفيذ الفعال والمتسق لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وعلى الصعيد الوطني، تلتزم سويسرا بتحقيق الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠. فسويسرا تنفذ مبادرات ملموسة، مثل مشاريع البنية التحتية التي تعزز إحداث تحول في وسائل النقل من النقل البري إلى

النقل بالسكك الحديدية. وأدعو جميع البلدان إلى السعي إلى تحقيق الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠ على أبعد تقدير وتقديم أهداف مناخية طموحة لعام ٢٠٣٠. كما تلتزم سويسرا بالحفاظ على التنوع البيولوجي.

خامسا، في عالم يسوده الاستقطاب، من المهم أكثر من أي وقت مضى العودة إلى الحوار. وتوفر مدينة جنيف الدولية في سويسرا، وفاء لتقاليدها، منبرا محايدا للمناقشة. وفي وقت سابق من هذا العام، كان أحد الأحداث التي استضافتها جنيف هو ملتقى الحوار السياسي الليبي، والذي أسفر عن تعيين سلطة تنفيذية موحدة، وهي الأولى للبلد منذ عام ٢٠١٤، مكلفة بتنظيم الانتخابات الوطنية. ويساور سويسرا قلق بالغ إزاء محنة السكان الأفغان. وترحب بالمؤتمر الإنساني المعني بأفغانستان الذي عقده الأمين العام الأسبوع الماضي في جنيف. كما تعمل سويسرا جاهدة لتعزيز القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، من أجل منع نشوب النزاعات أو التخفيف من آثارها. وسويسرا فخورة بإعداد تقريرها عن تنفيذ القانون الدولي الإنساني. وأدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تفعل الشيء نفسه. فهذه التقارير تمكن الدول من تقييم ممارساتها الجيدة والتحديات التي يتعين مواجهتها.

وسيستمر البرد والصقيع في تدمير الكروم في بلدي من وقت لآخر. وسيظل عالمنا يواجه أزمات في المستقبل. فدعونا نوجد الوسائل لمواجهتها معا بروح من التعاون والتضامن. فلنعمل على جعل العالم أكثر تعليما وابتكارا ومرونة وعدلا. ولنستلهم لوحة سايب الفنية الأرضية المعنونة "العالم يتقدم ٢"المعروضة حاليا في الحديقة الشمالية لمقر الأمم المتحدة. لنلتقط الإشارة من هذين الطفلين اللذين يبنيان العالم كما يتصورانه ولنرعَ عالمنا هذا مثلما تعلمت كيف أرعى كرمتي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس الاتحاد السويسري على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد غي بارميلين، رئيس الاتحاد السويسري، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الصين لتقديم خطاب يلقيه رئيس جمهورية الصين الشعبية.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): يشرفني أن أقدم بياناً مسجلاً مسبقاً لفخامة السيد شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية الصين الشعبية.

عُرِض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق السادس، انظر A/76/332).

الرئيس (***تكلم بالإنكليزية***): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة لهذه الجلسة. وستعقد الجلسة العامة الرابعة لمواصلة المناقشة العامة فور رفع هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

المرفق الأول

خطاب السيدة زوزانا كابوتوفا، رئيسة الجمهورية السلوفاكية

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام،

الزملاء الأعزاء، أصحاب الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

على الأقل، تمكن بعضكم من حضور الاجتماعات شخصيا بعد عامين من الجائحة المعقدة يجعلني أشعر ببعض التفاؤل. التفاؤل بأن العلم يمكن أن يقدم حلولا، وأنه إذا احترمنا التوصيات العلمية، فإننا سنتغلب على التحديات المقبلة.

والواقع أننا في وضع أفضل بكثير مما كنا عليه قبل عام. فاللقاحات إذ توفر مسارا واضحا للتغلب على الجائحة – ولكن حيثما نجح العلماء – في معرفة تسلسل الفيروس أو إنتاج لقاحات مأمونة – لا تزال السياسة تفشل.

قبل عام، قطعنا وعودا وجمعنا الموارد. وقد تم إعطاء أكثر من ٥ مليارات جرعة لقاح في جميع أنحاء العالم، ولكن ما يقرب من ٧٥ في المائة منها كان في عشرة بلدان فقط. ويقل معدل التطعيم في خمسين بلدا عن ٥ في المائة، وفي نصفها لا يتجاوز ١ في المائة. وهذا فشل للسياسة المتوقعة على الساحة العالمية في الوقت الحقيقي.

ولن تؤدي الأنانية في اللقاح إلا إلى تأخير الحد من الجائحة ومنح الوقت لسلالات متحورة جديدة أكثر فتكا. وينبغي أن يكون التضامن مبدأنا الملزم، وليس خيارا. ويجب أن تكون اللقاحات متاحة للجميع، وستواصل سلوفاكيا دعم جهود كوفاكس، ركيزة اللقاحات في إطار مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩.

حتى ونحن نقترب من دحر كوفيد-١٩، ينبغي ألا نتسرع بالعودة إلى العمل كالمعتاد، لأننا نستطيع ذلك فحسب. ويجب أن تكمّل ذاكرتنا عن الكيفية التي كانت عليها الأمور، بالتفكر فيما إذا كانت صحيحة.

لقد قال الأمين العام غوتيريش بحق إن لدينا جدول أعمالنا المشترك. وتؤيد سلوفاكيا تماما الأولويات الواردة في هذا التقرير.

وببساطة، إن مهمتنا المشتركة هي إنقاذ كوكبنا. في السابق، كانت الأرض تهمس ولكنها الآن تصرخ بأنها لا تستطيع أن تحملنا أكثر من ذلك، وأن البشرية عبء ثقيل جدا لتحمله. إن إنقاذ الكوكب ليس وعدا نقطعه اليوم لخلفائنا لينفذ في وقت لاحق.

لقد ترددنا لفترة طويلة لدرجة أننا استنفذنا أجيال القادة السياسيين الذين يمكنهم الاكتفاء بالتكلم ولكن لا يفعلون شيئا. وهذه المهمة تقع على عاتقنا اليوم. إن إنقاذ كوكبنا يعني تسريع استجابتنا لأزمة المناخ. وقد تكون النتائج التي توصل إليها التقرير الصادر مؤخرا عن الصندوق الاستئماني للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ صادمة. ومع ذلك، فهي يذكرون الحقائق فقط. وفي أقل من ستة أشهر، تمكنا من التوصل إلى اتفاق بشأن نظام عادل للضرائب العالمية بخصوص تغير المناخ. وعلينا أن نتوصل كذلك إلى اتفاق لمنع التسرب غير المشروع للكربون على الصعيد العالمي. ويتعين على المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في غلاسكو، أن يحدد وتيرة التكيف بشكل أسرع كثيرا والتخفيضات الجذرية في الانبعاثات.

وستخفض سلوفاكيا انبعاثاتنا بنسبة ٥٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ وستصبح محايدة مناخيا بحلول عام ٢٠٥٠، إلى جانب بقية الاتحاد الأوروبي. وبحلول عام ٢٠٢٣، لن يتم استخدام الفحم لإنتاج الكهرباء والحرارة. وفي السنوات القادمة، سننفق ما يقرب من ٦ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي على الانتعاش الاقتصادي: وسيذهب ثلث ذلك إلى مرحلة انتقالنا الخضراء.

ولن يكون أي من ذلك بالأمر السهل. ومن حيث نصيب الفرد الواحد، سلوفاكيا هي أكبر منتج للسيارات في العالم. ومن ثم فإن التنقل النظيف، والبطاريات الأكثر مراعاة للبيئة المطورة والمنتجة محليا، ستخلص سلوفاكيا وأماكن أخرى من الكربون. ونحن على استعداد لتشاطر حلولنا – والتعلم من الأفضل.

ويجب أن نفصل النمو الاقتصادي عن التدهور الذي تسببنا فيه لكوكب الأرض – وأن ندعم أكثر المتضررين، الذين أجبروا على البقاء خارج ديارهم بسبب الفيضانات أو الجفاف، أو الذين يفقدون وظائفهم ونحن نغلق أكثر المصانع تلويثا. ويجب تمويل الصندوق الأخضر للمناخ على النحو المناسب وإتاحة إمكانية الوصول إليه.

وفي مؤتمر قمة كونمينغ، يجب علينا جميعا أن نؤدي دورنا في حماية التنوع البيولوجي. وفي سلوفاكيا، سيكون نصف أراضي المتنزهات الوطنية خاليا من التدخل البشري بحلول عام ٢٠٢٥. وفي غضون ١٠ سنوات، ستخلو ثلاثة أرباع حدائقنا الوطنية من هذا التدخل.

أصحاب الجلالة والفخامة والدولة والمعالي والسعادة،

ما لم نوقف الاحترار العالمي، فإن الأجيال المقبلة ستعاني. وفشلنا سيضر بتعددية الأطراف وسيحفز العنف.

ولذلك، فإن إنقاذ كوكبنا يعني أيضا التمسك بنظام دولي قائم على القواعد وسيادة القانون، في الداخل والخارج. إن انتهاك هذه القواعد يعرض الجميع للخطر، ليس فقط المتضررين مباشرة في أوكرانيا أو سورية أو ميانمار أو منطقة الساحل.

إن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هي صون السلم والأمن الدوليين. وفي كثير من الأحيان، نرى أنه غير قادر على التصرف. ووقف العنف وتوفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية ليس أمرا يمكن المساومة عليه – بل يجب أن يكون أولويتنا القصوى.

ويجب أن نجعل ديمقراطياتنا أكثر مرونة وأن ندعم الذين يطالبون باحترام حقوقهم الأساسية – بما في ذلك حرية التعبير أو التجمع. هذه الحقوق ليست قائمة للحكومات للاختيار من بينها. بل يجب على المواطنين ممارستها بحرية: في بيلاروس حيث يحاكم ٦٥٠ شخصا لأسباب سياسية، مثل عالمة الاجتماع فاليريا كوستيوغوفا – أو في شبه جزيرة القرم المحتلة، أو فنزويلا أو روسيا أو شينجيانغ.

حضرات أعضاء الجمعية الكرام،

ستكون التطورات والدروس المستفادة من أفغانستان على رأس جدول أعمالنا، وهذا هو الصواب بعينه. وهذا التفكير ضروري. ولكن يجب علينا أيضا أن نقدم على وجه الاستعجال المساعدة الإنسانية إلى سكان أفغانستان، الذين يواجه ٤٠ في المائة منهم انعدام الأمن الغذائي الحاد.

وعلى مدى العقدين الماضيين، كان بإمكان الفتيات والنساء في أفغانستان ممارسة حقوقهن المشروعة. ويجب ألا يجردن منها. وأطلقنا مع رئيسة وزراء أيسلندا، ورئيسة وزراء نيوزيلندا، وقيادات سياسية نسائية أخرى، نداء لدعم الفتيات والنساء الأفغانيات. أدعوكم إلى توحيد القوات لضمان تحول ذلك إلى خطوات ملموسة.

وتتعلق نقطتي الثانية بالشمولية. إذ لا يمكننا إنقاذ كوكبنا إذا استبعدنا الفئات الضعيفة – النساء والفتيات والأقليات. ويمكن أن يكون الوباء الصامت المتمثل في العنف القائم على نوع الجنس مهلكا لصحة مجتمعاتنا. إن استراتيجياتنا الطويلة الأجل، مهما كانت بارعة، ستصبح تاريخا قصير الأجل إذا لم نشرك الشباب.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أذكر بالكلمات التي وجهها البابا فرانسيس إلى شبابنا خلال زيارته مؤخرا إلى سلوفاكيا: "لا تفزعوا من الذين يقولون لكم إن شيئا لن يتغير أبدا ولا ترضخوا لهم".

إذ يمكننا تغيير العالم من حولنا إلى الأفضل. فلنبدأ الآن.

شكرا لكم.

المرفق الثاني

خطاب السيد صدر جباروف، رئيس جمهورية قيرغيزستان

[*الأصل بالروسية*]

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، السيدات والسادة،

أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئ السيد عبد الله شهيد، ممثل ملديف، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، وأتمنى له النجاح في منصبه الهام. وأود أيضا أن أشكر السيد فولكان بوزكير، ممثل تركيا، على جهوده كرئيس للجمعية في دورتها الخامسة والسبعين. وتؤيد قيرغيزستان موضوع مناقشتنا الحالية، التي تشمل جميع المسائل الأكثر إلحاحا المدرجة في جدول الأعمال الدولي.

السيدات والسادة،

قبل ثلاثين عاما، نالت قيرغيزستان استقلالها وأصبحت مشاركا كاملا في القانون الدولي وموضوعا له. واحتفل شعبنا متعدد االقوميات في ٣١ آب/أغسطس بالذكرى الثلاثين لاستقلال جمهوريتنا.

وأعتقد أن الكثيرين يتفقون مع رأيي بأن الإنجاز الرئيسي لجمهوريتنا في فترة قصيرة بالمعايير التاريخية هو إرساؤنا الديمقراطية كنموذج لتنمية الدولة ومجتمع مدني قوي. وأود أن أؤكد للجمعية أننا لن نحيد عن المسار الديمقراطي. فهذا هو مطلب شعبنا المحب للحرية.

وسنحتفل قريبا بالذكرى السنوية لبدء الأحداث المعروفة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ في بلدنا، التي كانت بداية مرحلة جديدة في تاريخها الحديث. ففي عام واحد، نجحنا في استعادة الاستقرار الاجتماعي – السياسي والاجتماعي – والاقتصادي وكسب ثقة المجتمع وولائه. واعترف المجتمع الدولي أيضا بنتائج الانتخابات الرئاسية السابقة والاستفتاء الدستوري، بما في ذلك المراقبون عن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأمامنا الانتخابات المقبلة للبرلمان الوطني، المقرر إجراؤها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. أدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى إرسال مراقبيها. وسنكفل توفير جميع الظروف لهم للقيام بعملهم بشكل كامل وآمن. ونأمل أن حالة الجائحة في بلدنا ستكون طبيعية تماما بحلول موعد إجراء الانتخابات.

السيد الأمين العام،

في ٢ آذار/مارس ٢٠٢٢ سنحتفل أيضا بالذكرى السنوية الثلاثين لانضمام قيرغيزستان إلى الأمم المتحدة. خلال هذه الفترة كانت جمهوريتنا دولة عضو نشطة، وملتزمة التزاما كاملا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومناصرة ثابتة لتعزيز سلطة الأمم المتحدة ودورها في الشؤون الدولية، والتي للأسف شابها

التوتر والصراع في العقود القليلة الماضية. إن بلدنا ملتزم ومستعد دائما للمساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى حل المشاكل المشتركة للبشرية. وتلك الاعتبارات هي التي دفعت قيرغيزستان إلى تقديم نفسها كمرشحة لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٥ وللانضمام إلى العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة من عام ٢٠٢٧ إلى عام ٢٠٢٨. وأحث جميع الدول الأعضاء على دعمنا في الانتخابات.

في العام القادم سيقوم أيضا بالاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لدخولنا الأمم المتحدة جيراننا المحترمون في المنطقة، الذين لدينا معهم تاريخ مشترك وما أثق بأنه سيكون مستقبلا مشتركا. وأود أن أؤكد أن قيرغيزستان، في علاقاتها الطويلة مع جيرانها، قد أيدت دائما أهمية الحوار على قدم المساواة والتعاون ذي المنفعة المتبادلة، وتسوية جميع الخلافات عن طريق التفاوض حصرا. ونظرا لأهمية هذا التاريخ، نقترح عقد مؤتمر قمة بين آسيا الوسطى والأمم المتحدة في عام ٢٠٢٢ حتى نتمكن معا من البناء على نتائج التعاون المتبادل ووضع خطط مشتركة لمستقبل التنمية والأمن في آسيا الوسطى. ونقترح تنظيم مؤتمر القمة هذا خلال الاجتماع الاستشاري المقبل لرؤساء دول آسيا الوسطى. أطلب من رئيس الجمعية العامة والأمين العام أن ينظرا في إدراج مشاركتهما في المؤتمر في جداول عملهما للعام المقبل.

السيداتُ والسادة،

نظرا لموقعها الجغرافي، عملت دول آسيا الوسطى منذ العصور القديمة كجسر يربط الطرق بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وذلك من أيام طريق الحرير العظيم إلى اليوم. ولا شك أن منطقتنا أصبحت أحد أهم المراكز التجارية في العالم على الرغم من افتقارها إلى منافذ مباشرة على البحر. وتقوم بلدان آسيا الوسطى باستمرار بتوسيع شبكتها من الطرق والسكك الحديدية الدولية، وتنشئ مراكز لوجستية ومحطات للنقل.

وقيرغيزستان من جانبها تطور بنشاط بنيتها التحتية للنقل البري كجزء من شبكة النقل الرئيسية الدولية. وسنكمل قريبا، على وجه الخصوص، بناء طريق سريع بديل جديد بين الشمال والجنوب. كما نشارك في مشروع السكك الحديدية بين الصين وقيرغيزستان وأوزبكستان وندعم تحديث البنية التحتية للسكك الحديدية في أوراسيا. إن قيرغيزستان قادرة بالفعل على ضمان إطار زمني وتكلفة مرضيين لإيصال البضائع العابرة بين بلدان الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية وآسيا الوسطى وجمهورية الصين الشعبية والاتحاد الأوروبي إلى موانئ كراتشي وبندر عباس والبحر الأسود. أدعو الشركات اللوجستية الدولية إلى العمل معنا في تعاون متعدد الأوجه، بما في ذلك في مجال النقل المتعدد الوسائط.

ومع ذلك أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى أن التنفيذ الناجح للمشاريع الاستثمارية وممرات النقل الجديدة لن يحقق أقصى الفوائد الممكنة إذا استمرت الحواجز التي تحول دون تبسيط عبور حدود الدول. وفي هذا الصدد، نؤيد تهيئة الظروف المواتية للنقل الدولي ومنع التأخير في حركة الشحن بين الدول، فضلا عن إزالة الحواجز التي تعترض التعاون الاقتصادي وتبسيط إجراءات العبور والمرور بين البلدان والمناطق.

الزملاء،

لا يفوتني أن أعرب عن قلقنا إزاء الأحداث الأخيرة في أفغانستان. يمكننا أن نعطي ٥٠٠ شاب أفغاني فرصة الدراسة في جامعاتنا، فضلا عن تقديم المساعدة الإنسانية للمواطنين المحتاجين، ولا سيما الطائفة القيرغيزية العرقية في منطقتي بامير الصغرى والكبرى في أفغانستان. ونظرا للإجلاء المستمر لوكالات الأمم المتحدة من أفغانستان، تعرض قيرغيزستان نقلها مؤقتا إلى بيشكيك. أناشد الأمين العام أن ينظر في اقتراحنا في هذا الصدد. في الوقت نفسه، مسألة الأمن في آسيا الوسطى هي مرة أخرى قضية رئيسية بسبب الحالة الراهنة في أفغانستان. نأمل أن نرى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي واستتباب القانون والنظام هناك في أقرب وقت ممكن.

وتعمل قيرغيزستان من جانبها على مكافحة الإرهاب والتطرف بشكل شامل، وذلك من خلال تنفيذها بأمانة لأحكام استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتوصيات المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. فعلى سبيل المثال، أدخلت قيرغيزستان بالفعل نظاما للمعلومات المسبقة عن المسافرين وبيانات عن قوائم تسجيل الركاب لتعقب تحركات الإرهابيين على الصعيد الدولي. كما أننا نعتمد على دعم الأمم المتحدة والدول المهتمة في إعادة مواطنينا ونسائنا وأطفالنا من سورية إلى الوطن.

في الوقت نفسه، ندعو إلى تكثيف الجهود الدولية ليس في مكافحة الإرهاب والتطرف فحسب بل أيضا في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الضالعة في أنشطة غير مشروعة في مجالات الاتجار بالمخدرات والأسلحة، والاتجار بالبشر، وغسل الأموال، والفضاء الإلكتروني. وفي إطار منظمة شنغهاي للتعاون، تعمل قيرغيزستان على إنشاء مركز لمكافحة الجريمة المنظمة الدولية في بيشكيك.

بصفة عامة، نعتقد أن الهيئات الإقليمية التي تندرج ضمن التعريف الوارد في الفصل الثامن من الميثاق ينبغي أن تؤدي دورا هاما في مواجهة التحديات والتهديدات الحالية للأمن الدولي وفي منع نشوب الصراعات. وقيرغيزستان من جانبها تتعاون بالكامل، سواء بوصفها عضوا أو مشاركا، في إطار رابطة الدول المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيداتُ والسادة،

لقد أصبحت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تحديا خطيرا للبشرية، حيث أوقعت أعدادا هائلة من الضحايا، ووضعت النظم الصحية الوطنية على المحك بشكل حاد وغير مسبوق وتسببت في ركود في الاقتصاد العالمي. نأمل أن يكون الانتصار الكامل على هذا الفيروس الشرير قد أصبح بالفعل وشيكا بفضل التطوير المستمر للأدوية وطرق العلاج. ومن الأهمية بمكان ضمان أن تصبح هذه الدراية الطبية المضادة للفيروسات متاحة بشكل عام.

أما بالنسبة للحالة في بلدنا، فينبغي أن أشير إلى أن السلطات تتخذ التدابير اللازمة لحماية حياة وصحة سكاننا، ولا سيما العاملين في المجال الطبي. إن تطعيم المواطنين يجري على قدم وساق، ونحن نقوم بحملة تثقيف اجتماعي بشأن التطعيم. لدينا بالفعل لقاحات من مختلف المصنعين العالميين، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناني لقيادات الصين وروسيا وكازاخستان والسويد، التي زودتنا باللقاحات كعمل إنساني على أساس ثنائي وفي إطار برنامج منظمة الصحة العالمية لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩، "كوفاكس".

إن جائحة فيروس كورونا هي أيضا أحد الأسباب التي حالت دون تمكن قيرغيزستان من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب وعلى نحو كامل. لقد اضطررنا إلى تحويل الأموال المخصصة لأهداف التنمية المستدامة إلى مكافحة الجائحة وسداد الديون الخارجية. وفي هذا الصدد، ندعو المقرضين الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى دعم المبادرات الرامية إلى تخفيف الدين الخارجي مقابل مشاريع حيوية للتنمية المستدامة في قيرغيزستان. وتهدف هذه المشاريع في المقام الأول إلى الحفاظ على سلامة نظامنا الإيكولوجي الجبلي الفريد وتنوعه البيولوجي وأنهاره الجليدية، التي تنهار بسرعة نتيجة لتغير المناخ. وللأسف الشديد، شهدنا حالات في قيرغيزستان لم يبذل فيها المستثمرون عديمو الضمير العناية الواجبة – سعيا وراء تحقيق أرباح كبيرة واستغلالا لثقة الجمهور – بحيث لا تلحق أنشطتهم أضرارا بالبيئة. وما فتئت السلطات القيرغيزية توقف هذه الأنشطة غير القانونية، وفقا لقوانيننا الوطنية، غير أنها اضطرت بعد ذلك إلى التعامل مع العواقب البيئية مثل التخلص الآمن من النفايات الخطرة وإدارة مدافن النفايات ومخلفات المناجم.

وظلت قيرغيزستان تنهض بنشاط، على مدى ثلاثة عقود، بمصالح الدول الجبلية غير الساحلية على الساحة الدولية من أجل معالجة مشاكل التنمية المستدامة وتأثير تغير المناخ. وبمبادرة منا، أعلن القرار ٥٣/٢٤ عام ٢٠٠٢ السنة الدولية للجبال، وعقد أول مؤتمر قمة عالمي للجبال في بيشكيك في العام نفسه وشهد عام ٢٠١٨ تنظيم المنتدى العالمي الرابع للجبال. وسنطلق، خلال الدورة الحالية للجمعية العامة ومن خلال مجموعة أصدقاء البلدان الجبلية، مبادرة لإعلان عام ٢٠٢٢ مرة أخرى السنة الدولية للجبال وللموافقة على برنامج خمسي للتنمية المستدامة للمناطق الجبلية وعقد مؤتمر قمة بيشكيك +٢٥ العالمي في عام ٢٠٢٧.

السيد الأمين العام،

وقد بدأت الآثار السلبية لتغير المناخ تظهر بشكل خطير على البيئة والسكان في السنوات القليلة الماضية. وبالتأكيد سنعبر عن رؤيتنا وموقفنا في المؤتمر السادس والعشرين المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو. ولكنني أود أن أستغل هذه المنصة الهامة للإدلاء ببعض الملاحظات. إن من أولويات قيرغيزستان الجبلية ومشاكلها الملحة التكيف مع تغير المناخ. ونرى أن حماية وتعزيز مناطق الغابات الجبلية أمر حيوي، حيث أنها تؤدي كذلك دورا بالغ الأهمية في حفظ الموارد المائية،

إلى جانب وظيفتها الطبيعية المتمثلة في امتصاص ثاني أكسيد الكربون. ونؤيد في ذلك الصدد وضع واعتماد برنامج خاص موجه للغابات الجبلية والحفاظ عليها وإصلاحها وتحريجها، تحت رعاية الأمم المتحدة.

وكما أشرت سابقا، فإن الصفائح الجليدية والأنهار والنظم الإيكولوجية الجبلية ذات التنوع البيولوجي التي مضت عليها قرون في قيرغيزستان معرضة أيضا لخطر الانقراض. وسنباشر هذا العام وضعقرار، في اليونسكو، بشأن الحفاظ على الأنهار الجليدية الجبلية، مع الاستمرار في الوقت نفسه في العمل مع الشركاء الدوليين لتنفيذ أحكام القرار ٢٧١/٧٥، المعنون "الطبيعة لا تعرف حدودا: التعاون عبر الحدود – عامل رئيسي لحفظ التنوع البيولوجي وإصلاحه واستخدامه على نحو مستدام"، الذي قدمته قيرغيزستان واعتمدته الجمعية العامة في وقت سابق من هذا العام. إننا نشهد بالفعل نتائج مشجعة. فعلى سبيل المثال نجحنا، بفضل العمل المشترك مع بلدان الموئل والمنظمات الدولية، في منع انقراض حيوان نبيل مثل نمر الثلج أو النمر الأبيض.

وستحاول قيرغيزستان في نفس الوقت تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠. وقد بدأ الاقتصاد القيرغيزي يخضر تدريجيا، مع بدء تشغيل المزيد والمزيد من مصادر الطاقة الخالية من الكربون، وفي المقام الأول محطات توليد الطاقة الكهرمائية. وبغية ضمان أمن الطاقة، تعتزم قيرغيزستان أن تنفذ تدريجيا على أراضيها عددا من مشاريع بناء محطات الطاقة الكهرمائية، التي تعتبر مصادر طاقة صديقة للبيئة. إن الحصول على خدمات الطاقة الحديثة والنظيفة والميسورة التكلفة في البلدان النامية أمر حاسم لتحقيق الأهداف الإنمائية العالمية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونعتقد أنه يمكننا، من خلال تنفيذ مشاريع بناء محطات الطاقة الكهرمائية في قيرغيزستان، تلبية احتياجات بلدان آسيا الوسطى من الطاقة الكهرمائية، وبالتالي تهيئة الظروف اللازمة للتنمية المستدامة في منطقتنا بأسرها. وأدعو المستثمرين إلى المشاركة في الجهود التعاونية ذات المنفعة المتبادلة في مجال الطاقة الكهرمائية، بما في ذلك تلك القائمة على مبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بروح اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وخلاصة القول، أود أن أشير إلى أن قيرغيزستان تعول على اهتمام خاص ودعم ومساعدة خاصة من المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في حل مشاكل النظم الإيكولوجية للبلدان الجبلية، ولا سيما غير الساحلية منها. ونعتقد في ذلك الصدد أن الوقت قد حان لإنشاء صندوق عالمي خاص داخل الأمم المتحدة لدعم البلدان الجبلية في تنفيذ برامج محددة الأهداف للتنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ ومنعه وللغابات الجبلية والتنوع البيولوجي وللتعامل مع الكوارث الطبيعية ودعم المجتمعات الجبلية.

السيد الأمين العام،

في الختام، أود أن أشير إلى أن مكافحة جائحة كوفيد-١٩ وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ اتفاق باريس للمناخ ينبغي أن تظل على رأس أولويات الجهود والإجراءات

الموحدة للمجتمع الدولي. فمن الضروري أن نكفل عدم ترك أحد يتخلف عن الركب، بما في ذلك البلدان الجبلية النامية غير الساحلية.

وإذ نقف معا لمواجهة تحديات اليوم وتهديداته، يتزايد دور الأمم المتحدة بشكل كبير. وفي ذلك الصدد، أحث الجميع على أن ندعم منظمتنا ونعززها بشكل كامل بهدف إيجاد حل جماعي للمشاكل العالمية من أجل التنمية المستدامة.

أشكركم لحسن إصغائكم.

المرفق الثالث

كلمة السيد شوكت ميرضيائيف، رئيس جمهورية أوزبكستان

[*الأصل بالروسية*]

الرئيس عبد الله شهيد، الأمين العام أنطونيو غوتيريش، رؤساء الوفود، السيدات والسادة،

أود أولا أن أهنئ السيد غوتيريش تهنئة خالصة على إعادة تعيينه في منصب الأمين العام.

لقد وصلت البشرية اليوم إلى نقطة تحول في تطورها تتغير فيها طبيعة العلاقات الدولية تغيرا جذريا. فالتهديدات عبر الوطنية للسلام والأمن والتنمية المستدامة تتفاقم وتغير المناخ يزداد حدة وتدفقات الهجرة الجماعية آخذة في الازدياد والقيم التقليدية تضيع. وأعتقد اعتقادا راسخا أن دور الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وأهميتها يتزايدان في هذه الحالة الصعبة. إن الأمم المتحدة هي الجهة التي يطلب منها – في هذه العمليات الهامة، التي ترتبط بمصير العالم بأسره – مواصلة الاضطلاع بدور قيادي وتشبيع أنشطتها بمضمون جديد نوعيا. إننا ندعم جهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز التضامن والوحدة في نظام العلاقات الدولية وزيادة فعالية وشفافية أنشطة المنظمة.

الزملاء،

لا يزال تركيز اهتمامنا منصبا اليوم على العواقب الاجتماعية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، التي أصبحت كارثة على نطاق الكوكب. إننا نؤيد نهج الأمم المتحدة، الذي يهيئ فرصا للحصول على اللقاحات وتوزيعها على نحو منصف على أساس مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، تأييدا تاما. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لشركائنا في الخارج على المساعدة العملية التي قدموها في إطار مبادرة إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ "كوفاكس". ونؤيد مواصلة تعزيز الدور التنسيقي لمنظمة الصحة العالمية في مكافحة الجوائح بفعالية وضمان الاعتراف الدولي بنتائج التطعيم. إن نص مدونة بشأن الالتزامات الطوعية من جانب الدول خلال الجائحة، وضعته جمهورية أوزبكستان ووزعت كوثيقة رسمية للجمعية العامة، هو إسهامنا العملي في ذلك العمل.

السيدات والسادة

لقد أصبحت الإصلاحات الديمقراطية التفاعلية الواسعة النطاق التي أجريت في بلدنا في السنوات القليلة الماضية لا رجعة فيها الآن. إن تحولاتنا الديمقراطية تقوم على إتاحة حقوق الإنسان والحريات والمصالح المشروعة وحمايتها. فنحن نتخذ خطوات حاسمة لضمان حرية التعبير والإعلام وحرية الدين والمعتقد والمساواة بين الجنسين والوئام بين الأعراق. وقد انتُخِبت أوزبكستان، لأول مرة في تاريخها، عضوا في مجلس حقوق الإنسان.

ولكفالة استمرار إصلاحاتنا في مسارها، وضعنا استراتيجيتنا من أجل أوزبكستان الجديدة. ويكمن جوهر تلك الاستراتيجية في تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني وحماية حقوق الإنسان والحد من الفقر

وتوفير مصدر مضمون للدخل لكل مواطن وتحقيق التنمية البيئية المستدامة. وهدفنا الرئيسي هو أن نصبح بلدا يزيد فيه نصيب الفرد من الدخل عن المتوسط بحلول عام ٢٠٣٠. وينبغي أن نؤكد أن هذا الهدف يتماشى مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ونقترح عقد مؤتمر دولي في طشقند مكرس لدراسة مشاكل الانتعاش الاقتصادي العالمي وأفضل الممارسات للحد من الفقر في فترة ما بعد كوفيد-١٩. ومن المعروف جيدا أن بلدنا نجح في تنظيم المؤتمر العالمي لحقوق الشباب المعني بإشراك الشباب في العمل العالمي. ونحن نواصل جهودنا في هذا الاتجاه بعقد منتدى التعليم العالمي في مدينة سمرقند القديمة في أوزبكستان كجزء من الحوارات المنتظمة التي تعقد هناك بشأن حقوق الإنسان.

أصدقائي،

سنواصل في المستقبل تعزيز المناخ السياسي الجديد للتفاهم والاحترام المتبادلين وحسن الجوار والشراكة الاستراتيجية في منطقة وسط آسيا. ومهمتنا الأساسية هي تحويل وسط آسيا إلى منطقة مزدهرة تشهد نموا مستمرا ومساحة من الثقة والصداقة. ولذلك نرى أن تعزيز تعاوننا مع المناطق المجاورة والمناطق القريبة الأخرى يشكل أولوية. وقد اتخذنا المبادرة للعمل من أجل اعتماد قرار خاص للجمعية العامة بشأن تعزيز الاتصال المتبادل بين وسط وجنوب آسيا.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن أفغانستان جزء لا يتجزأ من وسط آسيا. ولسنا نحن فقط، جيران أفغانستان، المهتمين بإحلال السلام والهدوء هناك، بل والعالم كله. وما فتئت أوزبكستان تقدم للشعب الأفغاني كل شكل ممكن من أشكال المساعدة. وقد فتحنا مؤخرا الحدود بين أوزبكستان وأفغانستان واستأنفنا عمليات إيصال المنتجات الأساسية إلى أفغانستان مثل الإمدادات الغذائية والمنتجات النفطية والكهرباء.

وفي هذه الفترة العصيبة التي نمر بها، لا يمكننا التخلي عن أفغانستان لتعاني من العزلة وتركها تتعامل مع مشاكلها الهائلة وحدها. وكما تدرك الجمعية العامة، اقترحنا في العام الماضي، من على هذه المنصة، إنشاء لجنة عمل دائمة بشأن أفغانستان في الأمم المتحدة. وأعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي تعزيز دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسألة الأفغانية وأن صوتها ينبغي أن يكون أعلى من أي وقت مضى.

فالتهديدات والنزاعات والتحديات العابرة للحدود الوطنية المتزايدة في العالم تتطلب زيادة تعزيز التعاون الدولي. ومما لا شك فيه أن ذلك سوف يتيسر بعقد مؤتمر دولي في طشقند في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد خطة العمل المشتركة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي إطار هذا الحدث، الذي سيقام بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن التوقيع على برنامج إقليمي لبلدان وسط آسيا للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٥ سيضع أساسا متينا للعمل في هذا المجال. وكمتابعة لجهودنا، نعتزم العمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لوضع خطة عمل مشتركة لمكافحة المخدرات تشمل بلدان وسط وجنوب آسيا.

زملائي،

تولي أوزبكستان اهتماما جادا لقضايا مكافحة تغير المناخ وحماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي. وهذا واجبنا الإنساني تجاه أجيالنا الحالية والمقبلة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني العميق للدول الأعضاء على اعتماد الجمعية العامة في أيار/مايو من هذا العام للقرار ٢٧٨/٧٥، الذي أعلن بحر آرال منطقة للابتكارات والتكنولوجيا الإيكولوجية.

ونحن مصممون على تحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ونتخذ تدابير ملموسة للتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة. وعلى وجه التحديد، نخطط لمضاعفة كفاءة الطاقة في اقتصادنا وزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة إلى ٢٥ في المائة وتطوير وسائل نقل مراعية للبيئة وذلك بحلول عام ٢٠٣٠. وبحلول عام ٢٠٢٥، نخطط لتشغيل محطات جديدة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح بقدرة إجمالية تبلغ ٩٠٠ ٢ ميغاواط. وفي عام ٢٠٢٢، في مدينة نوكوس في منطقة بحر آرال، نعتزم التعاون مع الأمم المتحدة في عقد منتدى دولي رفيع المستوى بشأن الطاقة الخضراء.

ونؤيد اعتماد إطار عالمي للتنوع البيولوجي في أقرب وقت ممكن، ونحن على استعداد لعقد أحد اجتماعات الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في بلدنا. وإلى جانب ذلك، وبغية مناقشة أولويات السياسة البيئية العالمية بالتفصيل، نقترح عقد الدورة السادسة الرفيعة المستوى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أوزبكستان تحت رعاية الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٣. وستتاح للمشاركين في الجمعية فرصة التعرف مباشرة على الحالة الصعبة في منطقة بحر آرال، التي أصبحت بؤرة كارثة بيئية نتيجة لجفاف بحر آرال، وسيكون بمقدورهم استخلاص استنتاجاتهم الخاصة. ونعتزم أيضا إطلاق مبادرة في الجمعية العامة لوضع ميثاق بيئي عالمي يرسي الأسس لسياسة بيئية جديدة للأمم المتحدة.

السيدات والسادة،

أوزبكستان مستعدة لإقامة شراكات مفيدة للطرفين وطويلة الأجل ومتعددة الأوجه مع كل بلد ومنظمة عالمية في العالم.

وإنني على ثقة بأننا سنواصل تعزيز تعاوننا الوثيق، الذي يهدف إلى كفالة التنمية الآمنة والمستدامة وبناء مستقبل مزدهر.

وأشكركم لحسن إصغائكم.

المرفق الرابع

خطاب فخامة السيد سيد إبراهيم رئيسي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين وأصحابه المجتبين

سيدي الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالتهنئة إلى سعادتكم لانتخابكم رئيسا للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

السيدات والسادة،

إيران هي أرض الثقافة والحضارة. وأرض المعرفة والروحانية. وأرض المثابرة والاستقلال. والشعب الإيراني شعب موحد ووطني. كما أن له هويته الفريدة وهو يحب استكشاف العالم.

ولقد صانت أمتنا منذ مئات السنين حقها في تقرير المصير والحرية ضد المهيمنين، وجعلت بلدنا أكثر البلدان تقدما فيما يتعلق بالنظام السياسي القائم على الانتخابات في غرب آسيا. وقد كانت الثورة الإسلامية في الواقع قفزة كبيرة لتحقيق المثل الوطنية والإسلامية للإيرانيين، بما في ذلك الحرية والاستقلال والديمقراطية الدينية.

ويشرفني، كرئيس منتخب لشعب إيران العظيم، أن أكون ممثلهم لأنقل إلى العالم بأسره رسالة العقلانية والعدالة والحرية، وهي المبادئ الأساسية الثلاثة لحياة الإنسان المعاصر. ومع ذلك، فإن تلك المبادئ الثلاثة المشتركة بين جميع الأديان الإبراهيمية لن تكون قادرة على تحقيق هدفها من دون الروحانية.

فالحرية والعدالة كلمتان مقدستان وبريئتان لا يمكن تعريفهما، وهما في الواقع قاسيتان ومعقدتان جدا عندما يتعلق الأمر بالممارسة. فالحرية تعني الحق في التفكير واتخاذ القرار والعمل من أجل جميع البشر. والسلام والأمن الدائم مرتبطان بإقامة العدل، وفي الأساس، ظهر الأنبياء المقدسون حتى يطالب الناس بالعدالة ويمارسوا حقوقهم. ولا يمكن تحقيق العدالة والحرية إلا عند إعمال حقوق جميع الأمم. والواقع أن أي انتهاك لحقوق الأمم سيعرض السلم والأمن العالميين للخطر أكثر من أي شيء آخر.

السيدات والسادة،

في هذا العام صنع مشهدان التاريخ: أحدهما في ٦ كانون الثاني/يناير عندما تعرض الكونغرس الأمريكي لهجوم من قبل مواطنين والثاني عندما أسقط مواطنون أفغان من الطائرات الأمريكية في آب/

أغسطس. ومن مبنى الكونغرس إلى كابول أُرسلت رسالة واضحة إلى العالم مفادها أن نظام الهيمنة الأمريكي لا يتسم بالمصداقية سواء داخل البلد نفسه أو خارجها.

ويثبت ما نشهده في منطقتنا اليوم ليس فشل الهيمنة وفكرة الهيمنة فحسب، بل أيضا الفشل الذريع لمشروع فرض الهوية الغربية على الآخرين. وكانت نتيجة السعي إلى الهيمنة إراقة الدماء وعدم الاستقرار ثم الهزيمة والهروب في نهاية المطاف. واليوم لم يتسن للولايات المتحدة الخروج من العراق وأفغانستان، بل طردت منهما. وفي الوقت نفسه، فإن الشعوب المضطهدة في فلسطين وسوريا إلى اليمن وأفغانستان، فضلا عن دافعي الضرائب في الولايات المتحدة، هم الذين يتعين عليهم أن يدفعوا ثمن هذه اللاعقلانية.

لم يعد العالم اليوم يهتم بما يسمى"أمريكا أولا" أو "عودة أمريكا". ولئن سادت العقلانية في أذهان صناع القرار عليهم أن يدركوا أن عزم الدول أقوى من نفوذ القوى العظمى. وعلى مدى العقد الماضي واصلت الولايات المتحدة ارتكاب خطأ تعديل "أسلوب حربها" مع العالم بدلا من تغيير "أسلوب حياتها". ولا يمكن أن ينجح المسار الخاطئ بمجرد اتباع طريقة مختلفة.

فالجزاءات هي الطريقة الجديدة للحرب الأمريكية على دول العالم. ولم تبدأ الجزاءات المفروضة على الأمة الإيرانية ببرنامج بلدي النووي، بل إنها سابقة للثورة الإسلامية وتعود إلى عام ١٩٥١ عندما تم تأميم النفط في إيران، مما أدى بدوره إلى انقلاب عسكري مدعوم من قبل الأمريكيين والبريطانيين ضد حكومة إيران التي انتخبها الشعب آنذاك. وتشكّل الجزاءات، لا سيما الجزاءات الطبية في وقت انتشار جائحة كوفيد-١٩ جرائم ضد الإنسانية.

ويصور القرآن الكريم تدمير الطبيعة والبشرية بوصفه سمة رئيسية للطغاة. وتقترح جمهورية إيران الإسلامية الإعلان عن حظر أي شكل من أشكال التقييد أو العرقلة الناجمة عن الجزاءات في توفير إمدادات الصحة والبيئة الجيدة بوصفهما مسألتين إنسانيتين. علاوة على ذلك، أود أن أدين، باسم الأمة الإيرانية وملايين اللاجئين الذين يستضيفهم بلدي، استمرار الجزاءات الأمريكية غير القانونية، خاصة في مجال المواد الإنسانية، وأن أطالب بتسجيل هذه الجريمة المنظمة ضد الإنسانية كرمز وواقع لما يسمى بحقوق الإنسان الأمريكية.

وعلى الرغم من حرص جمهورية إيران الإسلامية منذ البداية على شراء واستيراد لقاحات كوفيد-١٩ من مصادر دولية موثوقة، فإنها ما تزال تواجه جزاءات طبية لا إنسانية. ولذلك شرعنا في إنتاج اللقاحات بشكل مستدام محليا منذ بداية انتشار الجائحة.

وبالإضافة إلى التكنولوجيا النووية والأقمار الصناعية السلمية، تعدُّ إيران مركزا طبيا في المنطقة. ولا يزال العديد من الأطباء والعلماء الإيرانيين، مثل ابن سينا يتألقون في تاريخ البشرية. ولا يمكن فرض الجزاءات على المعرفة التي تعود بالفائدة على البشرية. وتمكنا نحن أنفسنا من إنتاج الوقود اللازم لمفاعل

طهران البحثي الذي يصنع المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية لأكثر من مليون مريض بالسرطان في إيران. كما أحرزنا تقدما مذهلا في مجال التكنولوجيا الأحيائية والخلايا الجذعية على الرغم من كل الجزاءات. وأصبحنا اليوم أحد مصنعي لقاحات كوفيد-١٩ على الرغم من كل الجزاءات التي تستهدف حقوق الإنسان.

ويرقى التعاون بين بلدان العالم في مجال الصحة، خاصة في مجال اللقاحات إلى مستوى تعزيز الروح الإنسانية والسياسات القائمة على التدين والإنسانية في العلاقات الدولية. ويعدُّ فيروس كورونا بمثابة نداء يقظة للعالم بأسره ويذكّرنا مرة أخرى بترابط أمن جميع البشر. إن الأزمات التي تشهدها المجتمعات البشرية مثل العنف والفقر والبطالة والفساد الأخلاقي والاقتصادي وانهيار الدعائم الأسرية والحروب الإقليمية والإرهاب المنظم والأزمات البيئية كلها نتيجة لإغفال مبادئ العقلانية والعدالة والحرية.

السيدات والسادة،

إن الأفكار الاستراتيجية لجمهورية إيران الإسلامية متجذرة في أفكار مؤسس الثورة الإسلامية، الإمام الخميني الراحل (رحمة الله عليه) وكذلك في المفاهيم الحقيقية للإسلام الحقيقي، أي العقلانية والحكمة والتأمل، وقد أسفرت عن المقاومة بما يتماشى مع المصالح الوطنية للبلدان. إن الحديث عن حقوق الأمم دون الحديث عن التزامات الحكومات المعنية لا يمكن أن يؤدي إلى إعمال حقوق الأمم لأن استقلال الأمة يكمن في حريتها. وتدعم الثورة الإسلامية هذا النوع من الحرية، وتعرقل بذلك التطرف. وهذا هو طابع القوة الحقيقية لجمهورية إيران الإسلامية التي تعمل لخير الجميع.

إن جمهورية إيران الإسلامية ملهمة، وبالتالي فإن القوة النابعة منها توفر الأمن. ويستند نموذج صنع الأمن في جمهورية إيران الإسلامية إلى تشكيل آليات داخل المنطقة من خلال الدبلوماسية المعنية بالتدخلات الخارجية والخالية منها في الوقت نفسه.

لقد تمثلت سياستنا في السعي إلى الحفاظ على الاستقرار والسلامة الإقليمية لجميع بلدان المنطقة. ولولا قوة إيران والدور الذي تؤديه إلى جانب حكومتي وشعبي سوريا والعراق، فضلا عن كل الجهود المتفانية التي بذلها الشهيدان أبو مهدي المهندس والقائد العسكري قاسم سليماني، لكان تنظيم داعش اليوم جارا لأوروبا في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وبطبيعة الحال، لن يكون تنظيم داعش الموجة الأخيرة من التطرف.

إن الحملة الجديدة لإثارة انقسامات الحرب الباردة لن تساعد في تعزيز أمن البشرية عن طريق عزل البلدان المستقلة. إن الموقف التعسفي ليس سبيلا لحل الإرهاب لأن للإرهاب جذورا في أزمات عديدة مثل الهوية والاقتصاد. ومما ساعد على تصاعد الإرهاب أن الحياة العصرية أصبحت خالية من المعنى والروحانية، فضلا عن انتشار الفقر والتمييز والقمع. ويدل تزايد الإرهاب المحلي في الغرب على هذه الحقيقة المريرة. والأشد مرارة استخدام الإرهاب كأداة للسياسة الخارجية لأنه لا يمكن مكافحة الإرهاب بالمعايير المزدوجة. ولا يمكنك أن تنشئ جماعة إرهابية مثل داعش في مكان معين وتدعي محاربتها في مكان آخر.

وبعد السعي وراء نعمة الله القدير، يكمن حل المناوشات والنزاعات في منطقتنا فيما يلي.

لتكن إرادة الأمم هي التي تحدد مصيرها من خلال نتائج التصويت العام. ولكن لكي يتحقق ذلك هناك شرطان أساسيان يجب الوفاء بهما: أولا، وقف اعتداءات الأجانب والاحتلال. ثانيا، التعاون الصادق من جانب الحكومات لمكافحة الإرهاب.

إن الوجود العسكري للولايات المتحدة في سوريا والعراق يشكل أكبر عائق أمام إقامة الديمقراطية وإرادة الأمم. فالحرية لا تتناسب مع حقائب الظهر التي يحملها الجنود القادمون من خارج المنطقة.

وإذا لم تُشكّل حكومة شاملة بمشاركة فعالة من قبل جميع الأعراق لإدارة أفغانستان، فلن يعاد الأمن إلى البلد. وشأنه شأن الاحتلال فإن التسلط الأبوي محكوم عليه بالفشل أيضا.

وما تزال الأزمة الإنسانية في اليمن تبعث على القلق العميق ويتعين على العالم ألا يصمت عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. فما هو الحل؟ إنه يكمن في الوقف العاجل وغير المشروط للعدوان اليمني وفتح قنوات لتقديم المساعدات الإنسانية وتيسير المحادثات البناءة بين الجماعات اليمنية.

وما يزال النظام الصهيوني المحتل المدبّر لأكبر إرهاب الدولة وتتمثل مخططاته في ذبح النساء والأطفال في غزة والضفة الغربية. واليوم، أدى الحصار الشامل إلى تحويل غزة إلى أكبر سجن في العالم. لقد فشل ما يسمى بـ "صفقة القرن" تماما مثل أي صفقة أخرى فرضت على الفلسطينيين. هناك حل واحد فقط: إجراء استفتاء بمشاركة جميع الفلسطينيين من جميع الأديان والأعراق بما في ذلك المسلمون والمسيحيون واليهود. وقد طرح هذا الحل المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية منذ سنوات عديدة، وهو الآن مسجل بوصفه إحدى الوثائق الرسمية للأمم المتحدة.

سيدي الرئيس،

اعترف العالم بأسره اليوم، بما في ذلك الأمريكيون أنفسهم، بأن مشروع مواجهة الشعب الإيراني الذي تجلى في شكل انتهاك خطة العمل الشاملة المشتركة وأعقبه ممارسة "أقصى قدر من الضغط" والانسحاب التعسفي من اتفاق معترف به دولياً، قد فشل فشلاً ذريعاً.

إلا أن سياسة "أقصى درجات القمع" لا تزال مستمرة. إننا لا نريد أكثر مما هو حق لنا. ونطالب بتنفيذ القواعد الدولية. ويجب على جميع الأطراف أن تبقى وفية للاتفاق النووي ولقرار الأمم المتحدة من الناحية العملية. وقد شهد ١٥ تقريراً صادراً عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقيّد إيران بالتزاماتها. ومع ذلك، لم تفِ الولايات المتحدة بعد بالتزامها وهو رفع العقوبات. لقد تعدّت على الاتفاق وانسحبت منه، بل وفرضت المزيد من الجزاءات على شعبي.

لقد اعتقدت الولايات المتحدة خطأ أن ذلك سيجعلنا يائسين ومدمرين، ولكن مثابرتنا أسفرت عن نتائج وستسفر دائماً عن نتائج، لأن المقاومة الذكية والفعالة لجمهورية إيران الإسلامية تنبع من عقلانيتنا الاستراتيجية. ونحن لا نثق بالوعود التي قطعتها الحكومة الأمريكية.

وتتمثل السياسة الاستراتيجية لجمهورية إيران الإسلامية في النظر إلى إنتاج وتخزين الأسلحة الذرية باعتباره أمراً محظوراً، استناداً إلى الفتوى الصادرة عن سماحة المرشد الأعلى، ولا مكان للأسلحة النووية في عقيدتنا الدفاعية وسياستنا للردع. وتنظر الجمهورية الإسلامية في المحادثات المفيدة التي تتمثل نتيجتها النهائية في رفع جميع الجزاءات القمعية.

وفي حين تدافع إيران بشكل حاسم عن جميع حقوق ومصالح شعبها، فإنها حريصة على التعاون والتقارب على نطاق واسع مع بقية العالم في المجالين السياسي والاقتصادي. وإنني أسعى إلى التفاعل الفعال مع جميع بلدان العالم، ولا سيما مع جيراننا، وأصافحهم بحرارة.

لقد بدأ عهد جديد.

وجمهورية إيران الإسلامية مستعدة للقيام بدورها من أجل عالم أفضل. عالم يفيض بالعقلانية والعدالة والحرية والأخلاق والروحانية.

أشكركم جميعاً على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله

المرفق الخامس

خطاب السيد سيباستيان بينييرا إتشينيكي، رئيس جمهورية شيلي

[*الأصل بالإسبانية*]

إننا نعيش في زمن سيترك بصمته على الأجيال المقبلة. إن من يفتتحون هذه الجمعية العامة اليوم لديهم مهمة يؤدونها ومسؤولية تجاه تلك الأجيال المقبلة. إن ما نقرره اليوم أو ما نسهو عنه سيشكل مسار البشرية لعقود قادمة.

إننا في خضم أشد جائحة حصلت في السنوات المائة الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أزمة مناخية خطيرة وأزمة اجتماعية واقتصادية حادة وتقويض للمؤسسات الديمقراطية. ويضاف إلى ذلك تعددية الأطراف التي تتعرض للضغوط والحاجة الملحة إلى إصلاح الهيكل الدولي.

ومع ذلك، لا يمكننا ببساطة أن نتحسر على الحالة. بل على العكس من ذلك، تتطلب منا هذه المرحلة تحليلاً هادئاً وكذلك، قبل كل شيء، الحكمة والإرادة والشجاعة لاتخاذ الإجراءات الفعّالة والعاجلة التي نحتاج إليها.

جائحة مرض فيروس كورونا: انتصار العلم، وفشل السياسة

سيدي الرئيس،

على الرغم من التحذيرات العلمية المتكررة بأن الجوائح تشكل تهديدات محتملة، فإن المجتمع الدولي والدول اختارت تجاهلها. ولذلك، فاجأتنا جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، حيث لم تكن هناك آليات للإنذار المبكر ولا نظم لتبادل المعلومات وكانت النظم الصحية هشة، حتى في أكثر البلدان تقدماً، والتي لم تستطع دائماً الاستجابة لجميع المرضى، والأخطر من ذلك أنه لم تكن هناك لقاحات أو أدوية لمكافحة كوفيد-١٩.

وقد عمل العاملون الطبيون في شيلي وفي جميع أنحاء العالم بلا كلل ودون تردد على التعامل مع حالة الطوارئ، مخاطرين بحياتهم لحماية أرواحنا. وأود اليوم أن أشيد بهم إشادة مخلصة على عملهم المتفاني والملتزم وعلى مهنيتهم ومثابرتهم وصمودهم.

لقد بينت لنا الجائحة أنه عندما يُطلق العنان لقوى الابتكار والتكنولوجيا والإبداع، يمكننا أن نحقق أشياء لا يمكن تصورها. وفي غضون ١٠ أشهر فقط، انتقلنا من مواجهة فيروس لم تكن لدينا معلومات عنه إلى تطوير مجموعة من اللقاحات الآمنة والفعالة لمكافحته. وهذا إنجاز لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية. وينبغي لنا أن نتذكر أن الأمر استلزم أكثر من ١٣٠ عاما للموافقة على لقاح التيفود، وجاء لقاحا السل وحمى الضنك بعد ٤٥ سنة و ١١٠ سنوات من ظهور المرضين لأول مرة. لقد شهدنا بالفعل انتصاراً عظيماً للعلم.

بيد أن هذا الانتصار يتناقض مع فشل السياسة، لأنه في حين تملك بعض البلدان جرعات تكفي تطعيم سكانها عدة مرات، فإن هناك بلدانا، حتى اليوم، لا تملك اللقاحات أو المعدات اللازمة لحماية سكانها.

لقد انتصر العلم، ولكن السياسة فشلت. ففي العلم، ساد التعاون. وفي السياسة، سادت النزعة الفردية. وفي العلم، ساد تبادل المعلومات. وفي السياسة، سادت السرّية. وفي العلم ساد العمل جماعي. وفي السياسة، ساد الجهد الفردي. ويجب علينا أيضاً أن نستخلص الدروس من ذلك الفشل.

الدرس الأول هو التواضع، حيث وجد العالم نفسه فجأة جاثياً على ركبتيه أمام عدو مجهري. والثاني هو التضامن لمرافقة ودعم الفئات الأكثر ضعفاً. والثالث هو التعاون، الذي لا غنى عنه لحل المشاكل العالمية. والرابع هو الاستعداد للاستماع إلى صوت العلم ورأي الخبراء.

وفي شيلي، وبتطبيق تلك المبادئ، بنينا شبكة الحماية الصحية التي أتاحت لنا دمج النظامين الصحيين العام والخاص وزيادة عدد أسرة وحدات العناية المركزة المتاحة ثلاثة أضعاف ورعاية المرضى وفقاً لاحتياجاتهم، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي.

كما قمنا بتوسيع شبكتنا التشخيصية في وقت مبكر، لتصل الآن إلى ١٨٠ مختبراً لديها القدرة على إنجاز قرابة ٩٠ ٠٠٠ من اختبارات تفاعل البوليمراز التسلسلي يومياً وأكثر من ٢١ مليون اختباراً في المجموع.

وكان من الركائز الأساسية لاستراتيجيتنا التحديد المبكر لأكثر المختبرات الدولية الواعدة التي تطور اللقاحات. وتمكنا على أساس المعايير العلمية ودون اعتبارات سياسية، إلى جانب القرار الحازم بالتوصل سريعا إلى اتفاقات وعقود، من تأمين اللقاحات اللازمة لحماية أرواح وصحة شعبنا بالكامل.

واليوم، أصبح ما يقرب من ٩٠ في المائة من السكان المستهدفين في شيلي مطعمين بالكامل؛ وبدأنا بالفعل في تطعيم الأطفال وإعطاء جرعات معززة لأولئك المعرضين للخطر.

وخلال أحلك لحظات الجائحة، وعندما كانت الإمدادات شحيحة، تعاونّا أيضاً بالتبرع بالأدوية وبعض مخزوننا من اللقاحات لتيسير تلقيح العاملين الطبيين في بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى. وبنفس الروح، نؤيد مع منظمة الصحة العالمية وأكثر من ٥٠ بلداً إبرام معاهدة للتأهب لمواجهة الجوائح والتصدي لها.

فلا يمكن لأحد أن يضمن عدم تكرار حدوث مثل هذه الجوائح، ولكن يجب أن نضمن أننا سنكون مستعدين بشكل أفضل عندما تحدث.

الأزمة الاجتماعية والاقتصادية: الوعي بالاحتياجات والمسؤولية عن القرارات

سيدي الرئيس،

لقد أدت الجائحة أيضاً إلى أزمة اجتماعية واقتصادية لم يسبق لها مثيل، تسببت في خسارة كبيرة في الدخل وفرص العمل للأسر وفي إفلاس العديد من الشركات، ولا سيما الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفي زيادة الفقر وحرمان الطبقات المتوسطة.

وأدت الأزمة أيضا إلى نمو هائل في العجز المالي والمديونية العامة والخاصة، مما يهدد استقرار الاقتصاد الكلي. وقد أصابت تلك المحن أشد البلدان والقطاعات ضعفا، ولا سيما النساء، مما أدى إلى اتساع الفجوات بين الجنسين.

وبعض أسباب تلك الحالة كانت موجودة بالفعل قبل الجائحة: وهي الحرب التجارية بين الدول الكبرى، وتصاعد الحمائية، وضعف التجارة الحرة القائمة على القواعد.

ومن الضروري، مع هذا التشخيص الواضح، أن تستند قرارات السياسة العامة إلى سياسات جادة ومسؤولة في مجال الاقتصاد الكلي والمجالين المالي والنقدي، وأن يستمر إحراز التقدم في تحرير التجارة، وإدماج التكنولوجيات الجديدة للثورة الرقمية، الأمر الذي سيحدث فرقا بين الراغبين في إحراز التقدم ومن يقفون مكتوفي الأيدي.

لقد استفادت الجائحة والثورة الرقمية من بعضهما البعض. ومما لا شك فيه أن التقدم في التكنولوجيا الرقمية مكننا من التصدي بشكل أفضل للجائحة. فعلى سبيل المثال، سيكون من الصعب أن نتصور كيف كنا سنتصدى للجائحة بدون التقدم التكنولوجي في الآونة الأخيرة مثل المستشفى الرقمي، ومخفر الشرطة الافتراضي، وبوابة تشيلي للخدمات. وفي الوقت نفسه، عجلت الجائحة بإطلاق المجتمع الرقمي، الذي غير الطريقة التي نعمل بها، ونتعلم، وننثق أنفسنا ونتفاعل في المجتمع – وهي تغييرات موجودة لتبقى.

وتبذل شيلي قصارى جهدها لتحقيق التقدم. ولهذا السبب، لدينا اتفاقات للتجارة الحرة مع بلدان تمثل أكثر من ٩٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم. وقد أتاحت لنا شبكة التكامل الهامة هذه، مقترنة بسنوات من المسؤولية المالية والنقدية، تقديم واحدة من أكبر مجموعات المعونات الاجتماعية في العالم خلال الجائحة، حيث بلغت ٢٠ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي.

وقد وجه نظام الحماية الاجتماعية الذي بنيناه أكثر من ٣٥ بليون دولار في شكل تحويلات مباشرة، مما يعني تقديم المساعدة والإغاثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ولحوالي ١٦ مليون مواطن.

وقد أتاحت لنا هذه التدابير إعادة النشاط الاقتصادي ومستويات الاستثمار إلى مستويات ما قبل الجائحة. وبعد انخفاض بنسبة ٥,٨ في المائة في العام الماضي، سينمو اقتصادنا هذا العام بنسبة ١٠ في المائة تقريبا. وتمكنا أيضا من استعادة ١,٩ مليون وظيفة، أي ما يعادل ٨٠ في المائة من العدد الإجمالي للوظائف المفقودة.

الأزمة البيئية: الأزمة البيئية لم تخضع للحجر الصحي

سيدي الرئيس،

لقد أجبرتنا جائحة مرض فيروس كورونا على الحد من حرياتنا وتطبيق الحجر الصحي. ولكن تغير المناخ لم يخضع للحجر الصحي. وما زال تقدمه مستمرا بلا هوادة وبسرعة أكبر وبآثار أشد مما كان متوقعا. والأخطر من ذلك هو أن بعض عواقبه لا يمكن عكس مسارها بالفعل. والواقع أن الأمر لم يعد يتعلق بتغير المناخ؛ فنحن نواجه بالفعل أزمة مناخية.

وقد تكلم العلم بصوت عال وواضح من خلال تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة. ويطالب المواطنون، كضرورة أخلاقية، بأن نغير مسار التاريخ. والتكنولوجيا تعطينا الأدوات اللازمة لمنع وقوع كارثة بيئية.

لقد انقضى وقت التحليل؛ لقد حان وقت العمل، بإرادة قوية وشعور بالإلحاح. وتقع على عاتقنا مسؤولية تاريخية تجاه الأجيال الحاضرة والمقبلة على حد سواء. إننا الجيل الأخير الذي يمكن أن يحول دون تحول أزمة المناخ الحالية إلى كارثة بيئية.

وشيلي بلد صغير يسهم بأقل من ٠,٢٥ في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة. ولكننا مصممون على تحمل مسؤولياتنا والقيام بدورنا في هذه المعركة ضد أزمة المناخ.

ولتحقيق ذلك، قمنا بتسريع إزالة الكربون من إمدادات الطاقة لدينا. وبحلول عام ٢٠٢٥، سنكون قد أغلقنا ثلثي محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم، وبحلول عام ٢٠٤٠، ستصل إلى ١٠٠ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، نعمل على ضمان أن يستند ٧٠ في المائة من إمداداتنا من الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠ إلى الطاقات النظيفة والمتجددة، وهو رقم سيرتفع إلى ما يقرب من ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠.

وكدليل على ذلك الالتزام، أود أن أطلع الدول الأعضاء على حقيقة أننا بحلول عام ٢٠٢١ سنكون قد افتتحنا في شيلي قدرة على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أكثر مما بنيناه في تاريخنا بأكمله.

لكن ذلك لا يكفي للحد من بصمتنا الكربونية. ويجب أن نكون أكثر طموحا وأن نضمن أن تتجاوز جهودنا لإنتاج الطاقة النظيفة والمتجددة حدودنا وأن نساعد البلدان الأخرى على تحقيق أهدافها الخاصة بإزالة الكربون. وتحقيقا لتلك، نعمل على تطوير الهيدروجين الأخضر، وهو طاقة نظيفة ومتجددة تسخر عملية إنتاجها ميزة جغرافيتنا: الإشعاع الشمسي العالي والمتسق لصحارينا والرياح القوية والمستمرة في باتاغونيا. ولذلك توفر لنا الطبيعة القدرة على إنتاج أكثر من ٧٠ ضعف الطاقة التي نحتاجها اليوم، مما يحول دون إطلاق ملايين الأطنان من ثاني أكسيد الكربون سنويا. الهيدروجين الأخضر هو طاقة الغد، التي ننتجها في شيلي اليوم.

وبالإضافة إلى هذه المبادرات:

أولا: تشغيل نظام النقل العام بالكهرباء. اليوم، خارج الصين، سانتياغو هي المدينة التي تضم أكبر عدد من الحافلات الكهربائية في العالم.

ثانيا: حماية المحيطات وتنوعها البيولوجي، بما في ذلك أول منطقة بحرية محمية في أعالي البحار ومنطقة بحرية محمية في أنتاركتيكا.

ثالثا: حماية الغابات، بما في ذلك زراعة أكثر من ألف ٢٣٠ هكتار من الغابات في غضون ١٠ سنوات، مع إعطاء الأولوية للأنواع المحلية.

ورابعا: الاقتصاد الدائري، الذي يشمل حظر استخدام الأكياس وغيرها من المواد البلاستيكية والتحول من ثقافة الإلقاء والتخلص إلى ثقافة قابلة لإعادة التدوير.

لكل جيل خططه. إن منع أزمة المناخ من أن تصبح كارثة بيئية هو مهمة جيلنا. إنها مسألة حياة أو موت لأن بقاء الجنس البشري على كوكب الأرض على المحك. ولا يمكننا أن ننسى أن ٩٩ نوعا من كل ١٠٠ نوع كانت موجودة في السابق لم تعد موجودة اليوم. ولا نريد أن نضيف الجنس البشري إلى تلك القائمة القاتمة.

والتاريخ وأطفالنا وأحفادنا وخلفنا لن يحكموا علينا بنوايانا الحسنة ولكن بمواقفنا وأفعالنا ونتائجنا في مواجهة هذا التحدي.

تآكل الديمقراطية: تهديد جديد

سيدي الرئيس، شهدت الديمقراطيات في السنوات الأخيرة عملية تدهور مطرد وتدريجي. وتجسد جميع المعايير الدولية تلك الحالة المؤسفة. التحليل واحد ولكن أسبابه متعددة.

ففي أميركا اللاتينية، بالإضافة إلى الأسباب المعتادة – من انخفاض النمو الاقتصادي، وانتشار الفقر، واستمرار عدم المساواة، وفساد الدولة وعدم الكفاءة – هناك جائحة مرض فيروس كورونا وغيره من الأمراض الفتاكة والمميتة على قدم المساواة بالنسبة للمجتمعات الديمقراطية والمحبة للحرية، مثل فيروس الشعبوية، وسرطان الاستقطاب، وطاعون التشرذم السياسي.

إن فيروس الشعبوية يعمل من خلال الوعد بحلول خادعة ووهمية يعرف أنه لا يستطيع تنفيذها. وفي مقابل الرضا الحالي الذي لم يدم طويلا، ينتهي الأمر دائما بالتضحية بالمستقبل من خلال إضعاف التقدم والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون.

وهناك استقطاب لا يترك مجالا للاتفاقات والحلول الوسط. وهذا السرطان الحقيقي يلوث النسيج الاجتماعي، ويصيب المؤسسات، ويغذي التعصب في جميع مجالات الحياة المجتمعية.

وأخيرا، هناك تشرذم، وهو اتجاه نحو سياسات الهويات والأسباب الفردية أو الصغيرة، مما يجعل من المستحيل تنسيق ومعالجة الرؤى والمطالب الاجتماعية المختلفة وإعاقة توافق الآراء والحكم.

كما ظهر شكل جديد من أشكال التهديد للديمقراطية في منطقتنا، الذي لم يعد خارجيا بل يأتي من الداخل. ولسنوات عديدة، كانت التهديدات أعمالا عسكرية أو تخريبية لانتزاع السلطة من السلطات الشرعية والمنتخبة ديمقراطيا. أما اليوم فيأتي التهديد الرئيسي من الحكومات المنتخبة ديمقراطيا، أي حكومات تتمتع بالشرعية الدستورية وتمارس المناورة للبقاء في السلطة إلى الأبد، وقمع استقلال الأفرع الأخرى للحكومة، والهيمنة على الهيئات المسؤولة عن الإشراف على العمليات الانتخابية وسحق المعارضة، وبالتالي الانخراط في ممارسة غير مشروعة للسلطة علنا.

قبل اثنين وثلاثين عاما، شهدت شيلي تحولا مثاليا نحو الديمقراطية. وخلال العقود الثلاثة الماضية، حققنا نموا اقتصاديا وتنمية بشرية مرتفعين، مع انخفاض في الفقر وعدم المساواة، احترام الحريات وحقوق الإنسان لجميع المواطنين. على الدوام

بيد أن شيلي لم تكن بمنأى عن هذه التهديدات. إذ لم تشمل الاضطرابات الاجتماعية في عام ٢٠١٩ مطالب اجتماعية مشروعة فحسب، بل موجة من العنف غير الرشيد وغير المسبوق وغير المقبول.

وعلى الرغم من الصعوبات، تمكنت شيلي، وفقا لتقاليدها الديمقراطية الطويلة والأصيلة، من توجيه تلك القلاقل الاجتماعية ومطالبها المشروعة من خلال عملية سلمية وقانونية وديمقراطية في إطار دستورنا وسيادة القانون لأننا مقتنعون بأن علاج المحن المذكورة أعلاه هو تعزيز الديمقراطية وتحسينها.

واليوم، وبعد استفتاء شفاف وتشاركي، لدينا مؤتمر دستوري منتخب ديمقراطيا، يتألف من الرجال والنساء على قدم المساواة وبوجود ممثلين لشعوبنا الأصلية. وسيتعين على المؤتمر أن يقترح دستورا جديدا على المواطنين الذين سيتعين عليهم أن يصدقوا عليه أو يرفضوه من خلال استفتاء.

ويأمل غالبية الشيليين أن يقترح المؤتمر نص دستور جديد، يتضمن، بتحسين وتصحيح كل ما يلزم تعديله، مزيدا من الإنصاف والعدالة الاجتماعية، ويحمي حرياتنا ويعكس تقاليدنا الوطنية وقيم مجتمعنا.

البنية الدولية: الحاجة الملحة للإصلاح

سيدي الرئيس،

ثمة تحد آخر يتمثل فيما إذا كانت المؤسسات الحالية التي تشكل الهيكل الدولي قد تكيفت مع الواقع العالمي الجديد وبوسعها مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

فمنذ إنشاء المنظمات الدولية الحالية في منتصف القرن الماضي، تغير العالم تغيرا جذريا. لقد غيرت العولمة والثورة التكنولوجية والرقمية وظهور مجتمع المعرفة والمعلومات بشكل جذري طريقة عيشنا وعملنا وتعلمنا وتواصلنا مع بعضنا البعض. بيد أن قوة المنظمات متعددة الأطراف ظلت تراوح مكانها.

تحتاج المؤسسات الدولية اليوم إلى تعديلات كبيرة وإعادة هيكلة جذرية.

ويجب على المنظمات الدولية أن تجمع بين مبدأين: أوسع مشاركة ممكنة لشرعيتها ونظام لصنع القرار لا تشوهه المعارضة أو حالات استخدام حق النقض أو المآزِق أو توافق الآراء الذي يصعب تحقيقه. يجب أن نجد آليات جديدة لتحقيق التوازن الصحيح بين هاتين القيمتين. إن العمل متعدد الأطراف ضروري لحماية الديمقراطية والأمن، وتحقيق تنمية شعوبنا ورفاهها، وحماية البيئة، والتعامل مع الجوائح.

وفي الوقت نفسه، فإن معرفة الناس بإجراءاته ومناقشاته وقراراته والوضوح في تعيين مسؤوليه ضرورية لتحقيق الشفافية في الأداء. وفي نهاية المطاف، لا يوجد شرطي أفضل من الوقاية بإضاءة الشوارع، وما من مطهر أفضل من الطبيعة، أي أشعة الشمس.

النساء/أفغانستان

ولا يمكنني أن أنهي بياني دون التفكير فيما يعنيه انتصار نظام الطالبان بالنسبة للنساء والفتيات اللاتي سيتعين عليهن العيش تحت نيره.

سيدي الرئيس،

إن المجتمع الأفغاني يواجه أوقاتا عصيبة للغاية. ومع ذلك، فإن نساء أفغانستان يشهدن وضعا خطيرا بصفة خاصة: اليوم، وإذ نتكلم الآن، عاد إلى السلطة الذين أرادوا في الماضي القريب منعهن من التعليم، وفرض الزواج القسري، وكفالة إفلات المذنبين من الاعتداء الجنسي عليهن من العقاب، وحرمانهن من حرياتهن وحقوق الإنسان الخاصة بهن – عاد أولئك الذين يعتقدون أن عالم المرأة ينبغي أن يكون عالم خضوع واستسلام.

إن العدوان على المرأة في أفغانستان عدوان على جميع النساء في العالم. ومع إدراكنا لذلك، لا يمكننا، بل لا يمكن للأمم المتحدة أن تقف مكتوفة الأيدي، مشلولة بسبب القيود البيروقراطية أو الانقسامات السياسية في مجلس الأمن.

يجب أن نعمل معا لحمايتهن واستعادة حرياتهن وحقوقهن الكاملة. إن قضية المرأة الأفغانية هي قضية البشرية جمعاء.

كلمة أخيرة: مساهمة شيلي في المجتمع الدولي.

أود أن أنهي هذا البيان بالإعراب عن ارتياحنا لإسهام شيلي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو حجر الزاوية في حضارتنا، وتعزيزنا النشط للديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ونحن فخورون أيضا بمساهمتنا في رعاية انتاركتيكا (القارة المتجمدة الجنوبية)، أكبر محمية للمياه العذبة وآخر معقل بكر في كوكب الأرض، وفي حماية المحيطات ومكافحة تغير المناخ.

كما أننا فخورون باستضافة أكثر من ٧٠ في المائة من قدرة العالم على الرصد الفلكي، وبكوننا روادا في البحث والتطوير لإمكانات الهيدروجين الأخضر، وهو طاقة نظيفة ستكون ضرورية لمكافحة أزمة المناخ.

إن شيلي دولة حرة ومضيافة وستظل كذلك، فقد وُهبت روحا نبيلة وداعمة، ستتغلب على الصعوبات وتحافظ على هويتها بفضل حكمة شعبها واعتداله وتصميمه وشجاعته.

وستواصل شيلي الوفاء بجميع التزاماتها الدولية والإسهام في توريث عالم أفضل للأجيال المقبلة. وستظل شيلي أيضا بلدا خيّرا حيث يولد المرء ويترعرع وينشئ أسرة ويعمل ويشيخ في بيئة تسودها الحرية والعدالة والسلام.

شكراً جزيلاً.

المرفق السادس

خطاب السيد شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية

[*الأصل بالصينية والإنكليزية*]

سيدي الرئيس،

إن عام ٢٠٢١ هو عام رائع حقا بالنسبة للشعب الصيني. إذ يصادف هذا العام الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني. كما أنه الذكرى السنوية الخمسين لاستعادة المقعد القانوني لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة، وهو حدث تاريخي ستحتفل به الصين رسميا. وسنواصل جهودنا النشطة للارتقاء بتعاون الصين مع الأمم المتحدة إلى مستوى جديد وتقديم مساهمات جديدة وأكبر للنهوض بالقضية النبيلة للأمم المتحدة.

سيدي الرئيس،

قبل عام، حضر قادة العالم الاجتماعات رفيعة المستوى بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وأصدروا إعلانا تعهدوا فيه بمكافحة كوفيد-١٩ متضامنين، والتصدي للتحديات معا، ودعم تعددية الأطراف، وتعزيز دور الأمم المتحدة، والعمل من أجل المستقبل المشترك للأجيال الحالية والقادمة.

وبعد مرور عام، يواجه عالمنا الآثار المُجتمعة لتغيرات لم يسبق لها مثيل في قرن من الزمان وجائحة كوفيد-١٩. وفي جميع البلدان، يتوق الناس إلى السلام والتنمية أكثر من أي وقت مضى، وتتنامى دعوتهم إلى الإنصاف والعدالة، وهم أكثر تصميما على السعي إلى تحقيق التعاون الذي يحقق المنفعة للجميع.

في الوقت الحالي، لا يزال كوفيد-١٩ مستعرا في العالم، وتحدث تغيرات جذرية في المجتمع البشري. ودخل العالم فترة من الاضطراب والتحول الجديدين. ويقع على عاتق كل رجل دولة مسؤول أن يجيب على أسئلة عصرنا وأن يتخذ قرارات تاريخية بثقة وشجاعة وإحساس بالمسؤولية.

أولا، يجب أن ندحر كوفيد -١٩ وأن نفوز في هذه المعركة الحاسمة لمستقبل البشرية. وتاريخ الحضارة العالمية هو أيضا تاريخ مكافحة الجوائح. إن الإنسانية، بتصديها للتحديات، خرجت دائما منتصرة وحققت قدرا أكبر من التنمية والتقدم. وقد تبدو الجائحة الحالية تفوق الطاقات، ولكننا نحن البشر سنتغلب عليها وننتصر بالتأكيد.

وينبغي لنا دائما أن نضع الناس وحياتهم في المقام الأول، وأن نهتم بحياة كل فرد وقيمته وكرامته. ويجب علينا احترام العلم، واتباع نهج قائم على العلم، واتباع قوانين العلوم. ويتعين علينا أن نتبع بروتوكولات مكافحة كوفيد-١٩ التقليدية والمستهدفة وأن نتخذ التدابير للاستجابة لحالات الطوارئ، وأن نقوم بمكافحة

الجوائح وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. ويتعين علينا تعزيز الاستجابة العالمية المنسقة لمكافحة كوفيد-١٩ وتقليل مخاطر انتقال الفيروس عبر الحدود.

واللقاح هو سلاحنا القوي لدحر جائحة كوفيد-١٩. وقد شددت في مناسبات عديدة على ضرورة جعل اللقاحات منفعة عامة عالمية وضمان إمكانية الحصول على اللقاح والقدرة على تحمل تكاليفه في البلدان النامية. ومن الأولويات الملحة ضمان التوزيع العادل والمنصف للقاحات على الصعيد العالمي. وستسعى الصين جاهدة لتوفير ما مجموعه بليوني جرعة من اللقاحات للعالم بنهاية هذا العام. وبالإضافة إلى التبرع بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لمرفق كوفاكس،، ستتبرع الصين بـ ١٠٠ مليون جرعة من اللقاح للبلدان النامية الأخرى خلال هذا العام. وستواصل الصين دعم سبل التتبع العالمية القائمة على العلم والانخراط فيها، وستقف بحزم ضد المناورات السياسية بأي شكل من الأشكال.

ثانيا، يجب أن ننشط الاقتصاد وأن نسعى إلى تحقيق تنمية عالمية أكثر قوة ومراعاة للبيئة وأكثر توازنا. إن التنمية هي العامل الرئيسي لتحقيق رفاه الناس. وفي مواجهة الصدمات الشديدة التي أحدثتها جائحة كوفيد- ١٩، يتعين علينا أن نعمل معا لتوجيه التنمية العالمية نحو مرحلة جديدة من النمو المتوازن والمنسق والشامل للجميع. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أقترح مبادرة إنمائية عالمية:

– الالتزام بالتنمية باعتبارها أولوية. يتعين علينا أن نضع التنمية في صدارة جدول أعمال السياسات الكلية العالمية، وأن نعزز تنسيق السياسات فيما بين الاقتصادات الرئيسية، وأن نضمن استمرارية السياسات واتساقها واستدامتها. ويتعين علينا تعزيز الشراكات الإنمائية العالمية الأكثر مساواة وتوازنا، وإقامة مزيد من التآزر فيما بين عمليات التعاون الإنمائي المتعددة الأطراف، والتعجيل بتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

– الالتزام بنهج محوره الإنسان. وينبغي لنا أن نحافظ على سبل عيش الناس ونحسنها وأن نحمي حقوق الإنسان ونعززها من خلال التنمية، وأن نتأكد من أن التنمية موجهة للشعب ومن أجل الشعب، وأن ثمارها يتشاطرها الناس فيما بينهم. وينبغي لنا أن نواصل عملنا حتى يكون لدى الناس شعور أكبر بالسعادة والمنفعة والأمن، ولتحقيق تنمية شاملة.

– الالتزام بتحقيق فوائد للجميع. ويجب علينا الاهتمام بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. وقد نستخدم سبلا مثل تعليق الديون والمساعدات الإنمائية لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما البلدان الضعيفة التي تواجه صعوبات استثنائية، مع التركيز على معالجة التنمية غير المتوازنة وغير الكافية فيما بين البلدان وداخلها.

– الالتزام بالتنمية القائمة على الابتكار. ويتعين علينا اغتنام الفرص التاريخية التي أوجدتها المرحلة الأخيرة من الثورة التكنولوجية والتحول الصناعي، ومضاعفة الجهود لتسخير الإنجازات التكنولوجية لتعزيز الإنتاجية، وتعزيز بيئة مفتوحة وعادلة ومنصفة وغير تمييزية لتطوير العلم والتكنولوجيا. ويجب علينا تعزيز عوامل النمو الجديدة في حقبة ما بعد جائحة كوفيد-١٩ وتحقيق الطفرة التكنولوجية معا.

– الالتزام بتحقيق الانسجام بين الإنسان والطبيعة. يجب علينا تحسين الإدارة البيئية العالمية، والاستجابة بنشاط لتغير المناخ، وإقامة بيئة حية للإنسان والطبيعة. ويتعين علينا أن نعجل بالانتقال إلى اقتصاد أخضر واقتصاد منخفض الكربون وأن نحقق الانتعاش الأخضر والتنمية المراعية للبيئة. وسوف تسعى الصين جاهدة إلى الوصول إلى أعلى معايير الأداء للاستجابة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون قبل عام ٢٠٣٠ وتحقيق تحييد أثر انبعاثات الكربون قبل عام ٢٠٦٠. ويتطلب هذا عملا شاقا هائلا، وسنبذل كل جهد ممكن لتحقيق هذه الأهداف. وستكثف الصين دعمها للدول النامية الأخرى في تطوير طاقة خضراء ومنخفضة الكربون، وستتوقف عن بناء مشاريع جديدة بطاقة تعمل بالفحم في الخارج.

– الالتزام بالإجراءات الموجهة نحو تحقيق النتائج. نحن بحاجة إلى زيادة جهود التنمية، وعلى أساس الأولوية النهوض بالتعاون في مجالات التخفيف من حدة الفقر، والأمن الغذائي، والاستجابة لفيروس كوفيد –١٩ وتطوير لقاحاته، وتمويل التنمية، وتغير المناخ والتنمية الخضراء، والتصنيع، والاقتصاد الرقمي والتواصل، من بين مجالات أخرى، وتسريع وتيرة تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من أجل بناء مجتمع عالمي للتنمية بمستقبل مشترك. وتعهدت الصين بتقديم ٣ مليار دولار إضافية من المساعدة الدولية في السنوات الثلاث المقبلة لدعم البلدان النامية في الاستجابة لجائحة كوفيد–١٩ وتعزيز الانتعاش الاقتصادي والتعافي الاجتماعي.

ثالثا، يجب أن نعزز التضامن وأن نوطد الاحترام المتبادل والتعاون الذي يحقق المنفعة المتبادلة في إقامة العلاقات الدولية. وينبغي لعالم يسوده السلام والتنمية أن يحتضن حضارات مختلفة الأشكال، وأن يستوعب مسارات مختلفة للتحديث.

إن الديمقراطية ليست حقا خاصا حكرا على بلد بعينه، بل هي حق تتمتع به شعوب جميع البلدان. وتظهر التطورات الأخيرة في الحالة العالمية مرة أخرى أن التدخل العسكري من الخارج وما يسمى بالتحول الديمقراطي لا ينطويان إلا على الضرر. وعلينا أن ندعو إلى السلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية والحرية، وهي القيم المشتركة للبشرية، وأن نرفض ممارسة تشكيل دوائر صغيرة أو ألعاب المحصلة الصفرية.

ويجب معالجة الخلافات والمشاكل بين البلدان، التي يصعب تجنبها، من خلال الحوار والتعاون على أساس المساواة والاحترام المتبادل. إن نجاح بلد ما لا يعني فشل بلد آخر، والعالم كبير بما يكفي لاستيعاب التنمية والتقدم المشتركين لجميع البلدان. وعلينا أن نسعى إلى إقامة الحوار وتبني الشمولية بدلا من المواجهة والإقصاء. ونحن بحاجة إلى إقامة نوع جديد من العلاقات الدولية القائمة على الاحترام المتبادل والإنصاف والعدالة والتعاون الذي يحقق المنفعة المتبادلة، وأن نفعل ما في وسعنا لتوسيع نطاق التقارب بين مصالحنا وتحقيق أكبر قدر ممكن من التآزر.

لقد احتفل الشعب الصيني دائما برؤية السلام والوئام والانسجام وسعى جاهدا لتحقيق تلك الأهداف. إن الصين لم ولن تغزو أو ترهب الآخرين قط أو تسعى إلى الهيمنة. وستظل الصين أحد بناة السلام العالمي ومساهما في التنمية العالمية ومدافعا عن النظام الدولي ومقدما للمنافع العامة. وستواصل الصين توفير فرص جديدة للعالم من خلال تنميتها الجديدة.

رابعا، يجب علينا أن نحسن الإدارة العالمية وأن نمارس تعددية الأطراف الحقيقية. وفي العالم، لا يوجد سوى نظام دولي واحد، أي النظام الدولي الذي تقع الأمم المتحدة في صميمه. ولا يوجد سوى نظام واحد مشترك بين الدول، أي النظام الدولي الذي يستند إلى القانون الدولي. وهناك مجموعة واحدة فقط من القواعد، أي القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية والتي تستند إلى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

يجب أن ترفع الأمم المتحدة راية تعددية الأطراف الحقيقية عالياً وأن تكون بمثابة منصة مركزية للبلدان لحماية الأمن العالمي بشكل مشترك، ومشاركة إنجازات التنمية، ورسم مسار مستقبل العالم. وينبغي للأمم المتحدة أن تظل ملتزمة بضمان استقرار النظام الدولي، وزيادة تمثيل البلدان النامية وأصواتها في الشؤون الدولية، وأخذ زمام المبادرة في النهوض بالديمقراطية وسيادة القانون في العلاقات الدولية. وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل، بطريقة متوازنة، على النهوض بجميع المجالات الثلاثة، الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ويجب أن تضع جدول أعمال مشتركا يسلط الضوء على القضايا الملحة ويركز على الإجراءات الحقيقية، ويضمن الوفاء حقا بالالتزامات التي قطعتها جميع الأطراف على نفسها في إطار تعددية الأطراف.

سيدي الرئيس،

إن العالم يقف مرة أخرى على مفترق طرق تاريخي. وإنني على اقتناع بأن التوجه نحو تحقيق السلام والتنمية والتقدم للبشرية لا يمكن مقاومته. فلنعزز الثقة ونتصدى معا للتهديدات والتحديات العالمية، ونعمل معا لبناء مجتمع له مستقبل مشترك للبشرية وعالم أفضل للجميع.